التقرير العالمي لمنظمة العفو الدولية

أحكام وعمليات الإعدام في 2021

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعاً من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2022

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتزاء في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4.0).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org/ar

وإذا نسبت حقوق النشر إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2022
الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: ACT 50/5418/2022 Arabic
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

البلدان التي نفذت عمليات إعدام في 2021 **4**

ملاحظة حول الأرقام التي تستخدمها منظمة العفو الدولية بشأن تطبيق عقوبة الإعدام 6

استخدام عقوبة الإعدام في 2021 **7**

التوجهات العالمية 7

عمليات الإعدام 9

أساليب الإعدامات في 2021 11

أحكام الإعدام 13

حالات تخفيف الأحكام، والعفو، والتبرئة 15

انتهاكات القانون الدولي في إطار استخدام عقوبة الإعدام 15

نظرة عامة على مستوى المناطق **17**

آسيا والمحيط الهادئ 17

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 29

الأمريكيتان 38

أوروبا وآسيا الوسطى 48

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 50

الملحق 1: أحكام وعمليات الإعدام المسجلة في عام 2021 **61**

عمليات الإعدام المسجلة في عام 2021 61

أحكام الإعدام المسجلة في عام 2021 62

الملحق 2: الدول التي ألغت عقوبة الإعدام والتي واصلت تطبيقها حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 **63**

الملحق 3: التصديق على المعاهدات الدولية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 **65**

البلدان التي نفذت عمليات إعدام في 2021

تشير هذه الخريطة إلى المواقع العامة للحدود ونطاقات الاختصاص، ولا ينبغي أن يتم تفسيرها على أنها تمثل وجهة نظر منظمة العفو الدولية حيال الأراضي المتنازع عليها.

دأبت البلدان المرقّمة على الخريطة، والبالغ عددها 11 بلداً، على تنفيذ عمليات إعدام في السنوات الخمس الماضية (2017-2021).

تشير إشارة "+" إلى أن الرقم الذي قامت منظمة العفو الدولية بحسابه يشكل الحد الأدنى. وحيثما تظهر علامة "+" من دون رقم قبلها فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية واثقة من تنفيذ أكثر من عملية إعدام واحدة، ولكن تعذر عليها أن تحدد رقماً بعينه.

1. الصين
استمرّت في تنفيذ الآلاف من عمليات الإعدام وفي الحكم بالإعدام على الآلاف من الأشخاص، ولكنها أبقت أعداد هذه الأحكام وعمليات الإعدام سرية.

2. إيران
أكبر عدد من عمليات الإعدام المسجلة منذ عام 2017، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى زيادة مرتبطة بالجرائم المتعلقة بالمخدرات.

3. مصر
انخفض عدد عمليات الإعدام المسجلة بنسبة 22%، لكن استمر فرض عقوبة الإعدام في إطار إجراءات قانونية فادحة الجور وتنفيذ العقوبة في إطار إعدامات جماعية.

4. السعودية
بلغ عدد عمليات الإعدام المسجلة أكثر من ضعف العدد المسجل في عام 2020.

5. الصومال
بلغ عدد عمليات الإعدام المسجلة ضعف العدد المسجل في عام 2020 تقريباً.

6. العراق
انخفض عدد عمليات الإعدام المسجلة بنسبة 62%، لكن عدد أحكام الإعدام المعروفة ارتفع أكثر من ثلاثة أضعاف منذ عام 2020.

7. اليمن
نُفّذت جميع عمليات الإعدام المسجلة من جانب سلطات الأمر الواقع الحوثية، وارتفع عدد الأشخاص الذين أُعدموا ثلاثة أضعاف تقريباً.

8. الولايات المتحدة الأمريكية
انخفض عدد عمليات الإعدام إلى أقل رقم مسجل منذ عام 1988، وأقامت الإدارة الفيدرالية وقفاً مؤقتاً لعمليات الإعدام.

9. جنوب السودان
ارتفع عدد عمليات الإعدام المسجلة أكثر من أربعة أضعاف مقارنة بعام 2020.

10. كوريا الشمالية
عقوبة الإعدام من المرجح أنها تُستخدم بمعدل مستمر، ولكن من المستحيل التحقق من ذلك بشكل مستقل.

11. فيتنام
كان من المستحيل، بسبب السرية، تقييم العدد الكامل لحالات اللجوء إلى عمليات القتل على يد الدولة. وفُرضت 78% من جميع أحكام الإعدام المعروفة على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات.

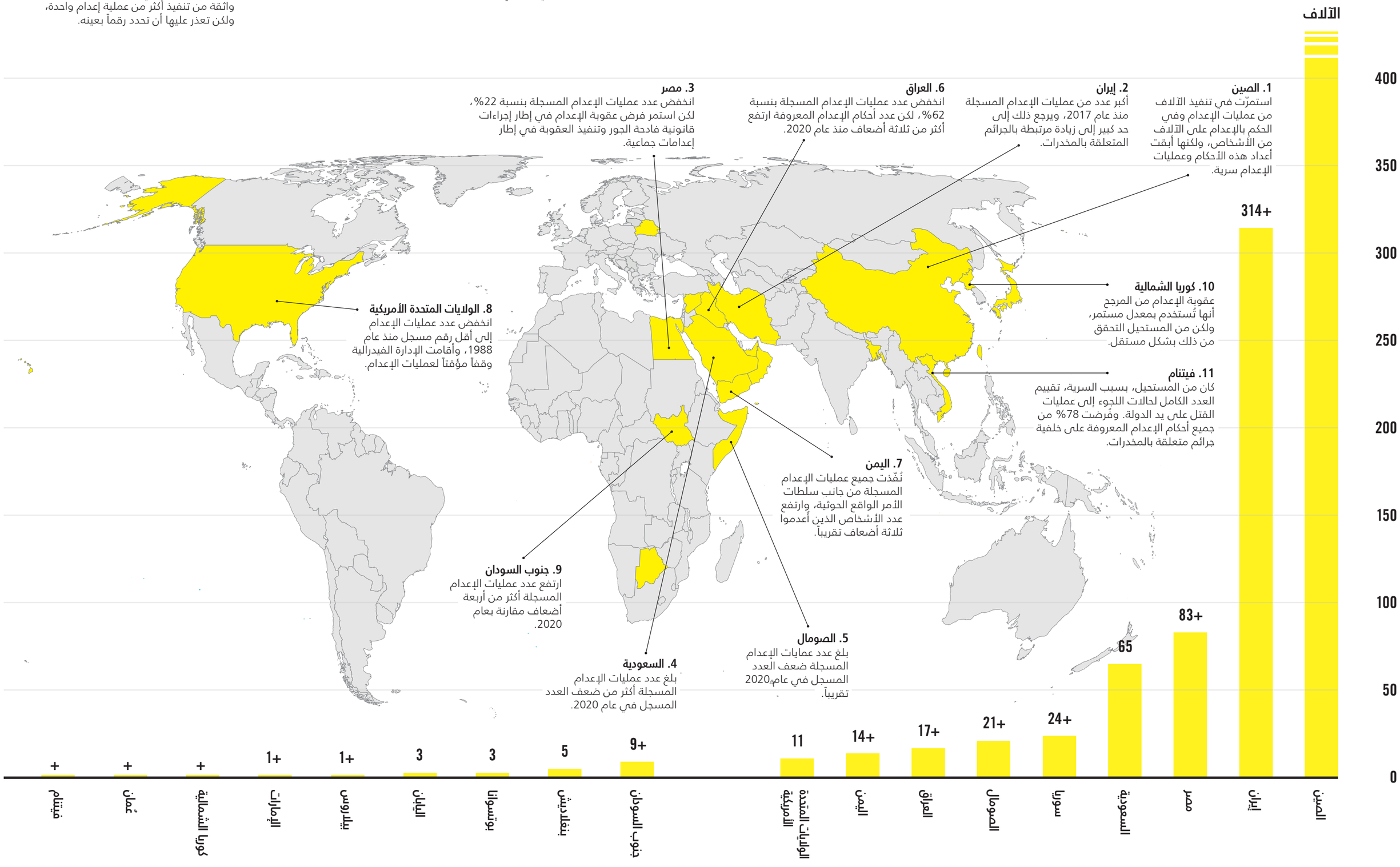

أحكام وعمليات الإعدام في 2021
منظمة العفو الدولية

أحكام وعمليات الإعدام في 2021
منظمة العفو الدولية

ملاحظة حول الأرقام التي تستخدمها منظمة العفو الدولية بشأن تطبيق عقوبة الإعدام

يقتصر التقرير الحالي على تغطية التطبيق القضائي لعقوبة الإعدام خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى ديسمبر/ كانون الأول 2021. وجرياً على عادتها في السنوات الماضية، قامت منظمة العفو الدولية بجمع المعلومات من طائفة متنوعة من المصادر، ولا سيما الأرقام الرسمية الصادرة بهذا الخصوص، والأحكام والمعلومات المستقاة من الأفراد المحكوم عليهم بالإعدام وعائلاتهم وممثليهم، والتقارير الإعلامية؛ وبالنسبة لعدد محدد من البلدان، على النحو المحدد، تم جمع المعلومات من تقارير تعدها منظمات المجتمع المدني الأخرى. ويقتصر التقرير على تغطية أحكام الإعدام المنفذة، والصادرة، وغير ذلك من المجالات المتعلقة بتطبيق عقوبة الإعدام من قبيل تخفيف الأحكام بالإعدام وحالات تبرئة المحكوم عليهم بهذه العقوبة عندما يتوفر تأكيد منطقي بشأن هذه المعلومات تحديداً. ولا تنشر الكثير من الحكومات معلومات بشأن تطبيق عقوبة الإعدام على أراضيها، وتُعتبر البيانات المتعلقة بعقوبة الإعدام من أسرار الدولة في كل من الصين وفيتنام. ولم يتوفر خلال عام 2021 سوى القليل من المعلومات المتعلقة بعقوبة الإعدام في بعض البلدان، وخصوصاً بيلاروس، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية)، ولاوس، وذلك جراء القيود الصارمة التي تفرضها السلطات على هذه المعلومات.

وعليه، فتمثل الأرقام التي توردها منظمة العفو الدولية بشأن عقوبة الإعدام الحد الأدنى من أعداد المشمولين بهذه العقوبة، بالنسبة للعديد من البلدان. ومن المرجح أن تكون في أحيان كثيرة الأرقام الحقيقية الإجمالية أعلى بكثير مما يرد هنا. وفي حال حصول المنظمة على معلومات رسمية أوفى بشأن بلد من البلدان خلال سنة معينة، فتتم الإشارة إلى ذلك في متن التقرير.

ولقد توقفت منظمة العفو الدولية في 2009 عن نشر تقديرات الأرقام الخاصة بتطبيق عقوبة الإعدام في الصين. ويعكس قرار المنظمة بالتوقف عن نشر الأرقام الخاصة بالصين في هذا السياق حجم قلقها من قيام السلطات الصينية بإساءة استخدام أرقام المنظمة، وتعمد تقديمها بطريقة تجانب الصواب. ولطالما حرصت المنظمة على أن تبين أن الأرقام التي تنشرها بشأن الصين هي أقل بكثير من الواقع نظراً للقيود الصارمة التي تفرضها الصين على هذه المعلومات. ولم تقم الصين حتى اليوم بنشر أي رقم بشأن العقوبة، ولكن تشير المعلومات المتوفرة إلى صدور وتنفيذ أحكام الإعدام بحق آلاف الأشخاص سنوياً. وتجدد المنظمة دعوتها الموجهة إلى السلطات الصينية كي تنشر معلومات تتعلق بتطبيق عقوبة الإعدام.

وسوف تعمد منظمة العفو الدولية في حال تلقيها معلومات جديدة بعد صدور التقرير، وتمكنها من التحقق منها، إلى تحديث الأرقام التي يوردها التقرير عبر الموقع الإلكتروني التالي: amnesty.org/ar/what-we-do/death-penalty/

في الجداول واللوائح، حيثما تظهر علامة "+" بعد رقم يلي اسم بلد ما- وعلى سبيل المثال، ماليزيا (+14) - يعني ذلك أن منظمة العفو الدولية قد تمكنت من التأكد من وقوع 22 عملية إعدام وصدور هذا العدد من الأحكام في ماليزيا، ولكنها تعتقد أن العدد الحقيقي يزيد على 22. وحيثما تظهر علامة "+" بعد اسم بلد دون رقم- وعلى سبيل المثال، عمان (+) - فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية قد تحققت من وقوع إعدامات وصدور أحكام بالإعدام أو أشخاص محكوم عليهم بالإعدام (أكثر من واحد) في البلاد، ولكنها لم تتمكن من الحصول على معلومات كافية لتقديم رقم ذي مصداقية للحد الأدنى منها. وعند حساب العدد الإجمالي العالمي أو الإقليمي، فإن علامة (+) قد حُسبت على أنها اثنان، بما في ذلك للصين.

وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات بلا استثناء، وبغض النظر عن طبيعة الجريمة أو ملابسات ارتكابها؛ أو كون الفرد مذنباً أو بريئاً، أو غير ذلك من سماته؛ أو الطرقة الذي تستخدمها الدولة في تنفيذ عملية الإعدام. وتقوم المنظمات بعمليات تهدف إلى إلغاء تطبيق عقوبة الإعدام بالكامل.

استخدام عقوبة الإعدام في 2021

"إن نظام عقوبة الإعدام تشوبه مثالب جوهرية؛ إنه نظام غير مُنصِف وغير فعَّال، ولا مكان له في أيٍ من ولايات الكومنولث أو في هذا البلد. فقد أوشكت فرجينيا في بعض الحالات على إعدام أشخاص أبرياء بعد بضعة أيام، ويُحكَم بالإعدام على المتهمين السود على نحو غير متناسب؛ لذا، فإن إلغاء هذه الممارسة اللاإنسانية هو ما يُمليه علينا واجبنا الأخلاقي".

حاكم ولاية فرجينيا السابق رالف نورثام، 24 مارس/آذار 2021[1]

التوجهات العالمية

تزايد لجوء قلة من الدول إلى عقوبة الإعدام في 2021، إذ سجَّلت منظمة العفو الدولية خلال رصدها، ارتفاعًا بنسبة 20% في عدد عمليات الإعدام حول العالم خلال العام، مقارنةً بالعدد المُسجَّل في 2020 (579 على الأقل، مقابل 483 على الأقل في 2020)، بينما ارتفع عدد أحكام الإعدام التي عُلِم بصدورها بحوالي 40% (2052 على الأقل في 2021 مقابل 1477 على الأقل في 2020).

ولا تشمل هذه الأرقام آلاف عمليات الإعدام وأحكام الإعدام التي تعتقد المنظمة أنها نُفِّذت وأُصدِرت في الصين، التي ظلت تحتل الصدارة في تطبيق عقوبة الإعدام بين دول العالم أجمع. وواصلت حالة السرية التي سادت فيتنام وكوريا الشمالية، وكذلك الإمكانية المحدودة للوصول إلى المعلومات في عدة بلدان أخرى، عرقلة إجراء تقييم كامل للتوجهات العالمية.

ويرجع ازدياد عدد عمليات الإعدام بشكل أساسي إلى ارتفاع العدد السنوي في إيران، الذي بلغ أعلى مستوياته منذ عام 2017 (ما لا يقل عن 314 في 2021، مقابل 246 على الأقل في 2020، أي ارتفاع بنسبة 28%). وظهر الارتفاع الحاد في إيران على وجه الخصوص، في حالات عمليات إعدام الأشخاص المدانين بجرائم مُتعلقة بالمُخدِّرات (132)، التي شكَّلت 42% من المجموع وزيادة بأكثر من خمسة أضعاف تقريبًا مقارنةً بعام 2020 (23)، على الرغم من التعديلات التي أُجريت على قانون مكافحة المُخدِّرات التي دخلت حيز النفاذ في نوفمبر/تشرين الثاني 2017. وعلى صعيد آخر، ارتفع العدد الإجمالي المُسجَّل في السعودية بأكثر من ضعف العدد المُسجَّل في 2020 (من 27 إلى 65).

ومع إزالة القيود المفروضة استجابةً لوباء فيروس كوفيد-19 إما جزئيًا أو كليًا، واستحداث إجراءات بديلة، كان عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة خلال العام أعلى كثيرًا مقارنةً بعام 2020، في عدة بلدان تضمنت باكستان وبنغلاديش

[1] حاكم ولاية فرجينيا السابق، رالف نورثام، "الحاكم نورثام يُصدِّق على قانون يُلغي عقوبة الإعدام في فرجينيا"، 24 مارس/آذار 2021، مُتاح على الرابط: governor.virginia.gov/newsroom/all-releases/2021/march/headline-894006-en.html (غير متوفر باللغة العربية)

والهند. ولم تُعلِن سنغافورة عن أي عمليات إعدام للعام الثاني على التوالي، إذ تسببت الدعاوى القضائية الجارية، والقيود المفروضة استجابةً لوباء فيروس كوفيد-19، نوعًا ما، في استمرار تعليق تنفيذ الأحكام المُقررة بالإعدام شنقًا.

ومع توالي فصول أزمات حقوق الإنسان في عدد من البلدان، أبدت الحكومات استخفافًا بالضمانات المُقررة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية، ولجأت مُجددًا إلى عقوبة الإعدام باعتبارها سلاحًا في ترسانة أدوات قمع الدولة للمحتجين وأبناء الأقليات؛ فقد رُصِد ازدياد مُقلق في اللجوء إلى عقوبة الإعدام تحت وطأة الحكم العسكري في ميانمار، حيث نقل الجيش سلطة النظر في دعاوى المدنيين إما إلى محاكم خاصة أو محاكم عسكرية قائمة، باتباع إجراءات محاكمة مُوجَزة ودون أي حق في استئناف الأحكام. وقد حُكِم تعسفيًا على قُرابة 90 شخصًا بالإعدام، وصدر الكثير من تلك الأحكام دون حضور المتهمين، وجاء ذلك في إطار ما يُعتبَر على نطاق واسع أنه وسيلة لاستهداف المعارضين السياسيين والمحتجين.

وفي مصر، استمر توقيع عقوبة الإعدام على نحو مُكثَّف، بما في ذلك استنادًا إلى إفادات مُنتزَعة تحت وطأة التعذيب وفي إطار عمليات إعدام جماعية. وفي إيران، استُخدمت أحكام الإعدام ضد أبناء الأقليات العرقية على نحو غير متناسب على خلفية تهم مُبهمة مثل "محاربة الله"، وكأداة للقمع السياسي؛ فقد كان 19% (61 شخصًا) على الأقل من الأشخاص الذين سُجِّل إعدامهم ينتمون إلى الأقلية العرقية البلوشية، التي تُشكِّل حوالي 5% من إجمالي سكان إيران. وفي السعودية، أُعدِم تسعة أشخاص على خلفية جرائم متعلقة بالإرهاب، تضمن معظمها أعمال قتل أو عنف أو التآمر لارتكاب تلك الأعمال. وقد أُعدِم مصطفى آل درويش في يونيو/حزيران، وهو شاب سعودي ينتمي إلى الأقلية الشيعية وأُدين بتهم متعلقة بمشاركته المزعومة في احتجاجات مُناهِضة للحكومة اتسمت بالعنف.

وعلى الرغم من هذه الانتكاسات، أظهرت بعض التطورات الإيجابية على مدى العام أن التوجه العالمي لا يزال يميل نحو إلغاء تلك العقوبة القاسية؛ فعلى الرغم من الازدياد الذي يشهده عدد عمليات الإعدام التي سُجِّل تنفيذها حول العالم، يظل هذا العدد من بين الأعداد الإجمالية المُنخفضة تاريخيًا - مع استثناء آلاف الأشخاص الذين يُعتقَد بأنهم أُعدِموا في الصين، وفي ظل قلة المعلومات أو الإمكانية المحدودة للوصول إليها في عدد من البلدان - إذ يمثل ثاني أقل الأعداد التي سجَّلتها منظمة العفو الدولية منذ عام 2010 على أقل تقدير؛ وللعام الثاني على التوالي، يصل عدد البلدان التي عُلِم بأنها أعدمت أشخاصًا، والذي بلغ 18 بلدًا، إلى أدنى المستويات المُسجَّلة منذ أن بدأت المنظمة تسجيل البيانات بشأن هذه العقوبة، ما يُؤكد مُجددًا أن من يُقرر اللجوء إلى عمليات الإعدام يظل قلة منعزلة من البلدان.

وما يُمثل حدثًا مهمًا في 2021 تصويت برلمان سيراليون بالإجماع في يوليو/تموز على اعتماد مشروع قانون يُلغي عقوبة الإعدام بالكامل، بمجرد أن يصبح قانونًا ساريًا.[2] وإضافة إلى ذلك، صدَّق رئيس كازاخستان في ديسمبر/كانون الأول على تشريع مماثل ليصبح قانونًا ساريًا. وفي بداية العام، أصبحت فرجينيا الولاية الثالثة والعشرين وأولى الولايات الجنوبية في الولايات المتحدة التي تُلغي عقوبة الإعدام، في حين أن أرمينيا انضمت بصفة دولة طرف إلى معاهدة دولية مهمة بشأن إلغاء عقوبة الإعدام.

وفضلاً عن ذلك، أُتُّخِذَت مبادرات إيجابية في أنحاء أخرى من العالم؛ فقد قُدِّم مشروعا قانونين لإلغاء عقوبة الإعدام لدى الهيئات التشريعية في جمهورية إفريقيا الوسطى وغانا. وشرعت حكومة بابوا غينيا الجديدة في مشاورات وطنية بشأن عقوبة الإعدام، قبل الدورة البرلمانية في يناير/كانون الثاني 2022. وأعلنت حكومة ماليزيا في نهاية العام اعتزامها طرح إصلاحات تشريعية بشأن عقوبة الإعدام في الربع الثالث من 2022. وقد تلاشى الخطر الداهم بإعادة تطبيق عقوبة الإعدام في الفلبين، بعد أن أعلن ثلاثة أعضاء بمجلس الشيوخ، أيّدوا قبلاً العقوبة، تغيير موقفهم ومعارضتهم لتطبيقها.

أصدرت الإدارة الأمريكية في يوليو/تموز أمرًا بوقف مؤقت لتنفيذ عمليات الإعدام على المستوى الفيدرالي. وواصلت روسيا الاتحادية وطاجيكستان وغامبيا وكازاخستان وماليزيا الالتزام بالوقف الرسمي لتنفيذ عمليات الإعدام.

وفي تايلند، أصدر الملك ماها فاجيرالونغكورن بوديندراديبابافارانغكون مرسومين بالعفو في مرتين مختلفتين، ما أدى إلى تراجع عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام على نحو كبير في البلاد.

وخلال تصديقه على مشروع قانون بإلغاء عقوبة الإعدام، أعرب حاكم ولاية فرجينيا آنذاك، رالف نورثام، عن امتنانه للجهود الحثيثة التي بذلها هؤلاء الذين نظموا حملات على مدى أجيال لإنهاء عقوبة الإعدام في الولاية.[3]

---

[2] علمت منظمة العفو الدولية أن مشروع القانون كان سيدخل حيز النفاذ بحلول نهاية العام.

[3] حاكم ولاية فرجينيا السابق، رالف شرير نورثام، "الحاكم نورثام يُصدِّق على قانون يُلغي عقوبة الإعدام في فرجينيا"، 24 مارس/آذار 2021، governor.virginia.gov/newsroom/all-releases/2021/march/headline-894006-en.html (غير متوفر باللغة العربية)

وعلى الرغم من أن التوجه العالمي لا يزال يميل إلى إلغاء عقوبة الإعدام على نحو لا يشوبه أي شك، ينبغي النظر إلى ارتفاع الأعداد المُسجَّلة في 2021 على أنه تحذير بأنه لم يَحِن بعد وقت التراخي عن ممارسة الضغوط. ويجب علينا مُواصلة التنديد بانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة باستخدام هذه العقوبة القاسية والجور المتأصل الذي تتسم به، إلى أن تُكتَب نهاية لجميع عمليات وأحكام الإعدام. فقد أصبح العيش في عالم خالٍ من عقوبة الإعدام قاب قوسين أو أدنى، ولكن يجب أن يستمر الكفاح من أجل الوصول إليه. وتُعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات دون استثناء، وبغض النظر عن طبيعة الجريمة أو ملابسات ارتكابها؛ أو كون الفرد مذنبًا أو بريئًا، أو غير ذلك من سمات؛ أو الأساليب التي تستخدمها الدولة في تنفيذ الإعدام.

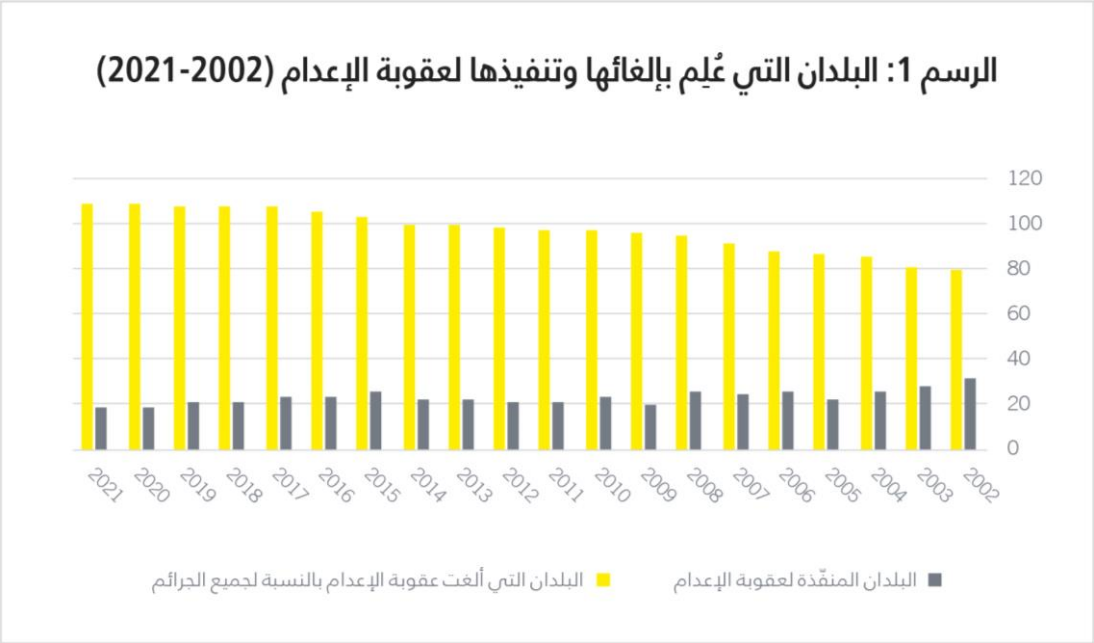

تُظهر الأرقام من العقدين الماضيين توجُّهين متناقضين؛ إذ استمر تصاعد عدد البلدان التي ألغت عقوبة الإعدام على جميع الجرائم، بينما تراجع عدد البلدان التي عُلِم بتنفيذها لعمليات إعدام على نحو مطرد سنويًا.

عمليات الإعدام

سجَّلت منظمة العفو الدولية 579 عملية إعدام في 2021، لترتفع بنسبة 20% مقارنةً بالعدد الإجمالي المُسجَّل في 2020 (483). وعلى الرغم من هذا الارتفاع، لا يزال العدد المُسجَّل في 2021 من بين الأعداد الإجمالية المُنخفضة تاريخيًا، إذ يمثل ثاني أقل الأعداد التي سجَّلتها المنظمة لعمليات الإعدام المُنفَّذة حول العالم، منذ عام 2010 على أقل تقدير (الرسم 2).[4]

وعلى غرار الأعوام الماضية، لا تشتمل الأعداد الإجمالية المُسجَّلة عالميًا على آلاف عمليات الإعدام التي تعتقد منظمة العفو الدولية أنها نُفِّذت في الصين، حيث تُحظَر البيانات بشأن عقوبة الإعدام باعتبارها من أسرار الدولة.[5] وقد تأثَّرت هذه الأعداد أيضًا بالسُبُل المحدودة للغاية أمام منظمة العفو الدولية للوصول إلى المعلومات في بلدين آخرين يُعتقَد بأنهما لَجَآ إلى تطبيق عقوبة الإعدام على نحو مُكثَّف؛ وهما كوريا الشمالية، حيث كان التحقق من الأنباء الواردة أمرًا مستحيلاً، وفيتنام، التي حظرت البيانات بشأن العقوبة باعتبارها من أسرار الدولة. وإضافة إلى ذلك، لم تُتِح ممارسات الدولة السرية في بعض البلدان، مثل بيلاروس، أي مجال أمام المنظمة لجمع أرقام كاملة.

[4] يُعَد العدد الإجمالي لعمليات الإعدام المُعلنة في عام 2020 أحد أدنى الأعداد التي سجَّلتها منظمة العفو الدولية في أي عامٍ منذ أن بدأت رصدها لاستخدام عقوبة الإعدام في عام 1979، بيد أن التغييرات التي طرأت على إمكانية الحصول على المعلومات وتصنيف البلدان والمنهجية المُتَّبعة طوال عقود مضت تُصعِّب مقارنة هذه الأعداد بدقة على مدى فترة زمنية أطول.

[5] في 2009، توقفت منظمة العفو الدولية عن نشر بياناتها التقديرية حول استخدام عقوبة الإعدام في الصين؛ وعوضًا عن ذلك، تَحَدَّت المنظمة السلطات الصينية أن تُثبت الأخيرة ما تدعيه بأنها تُحقق هدفها المتمثل في تقليل معدل تطبيق عقوبة الإعدام، بنشر الأرقام بنفسها.

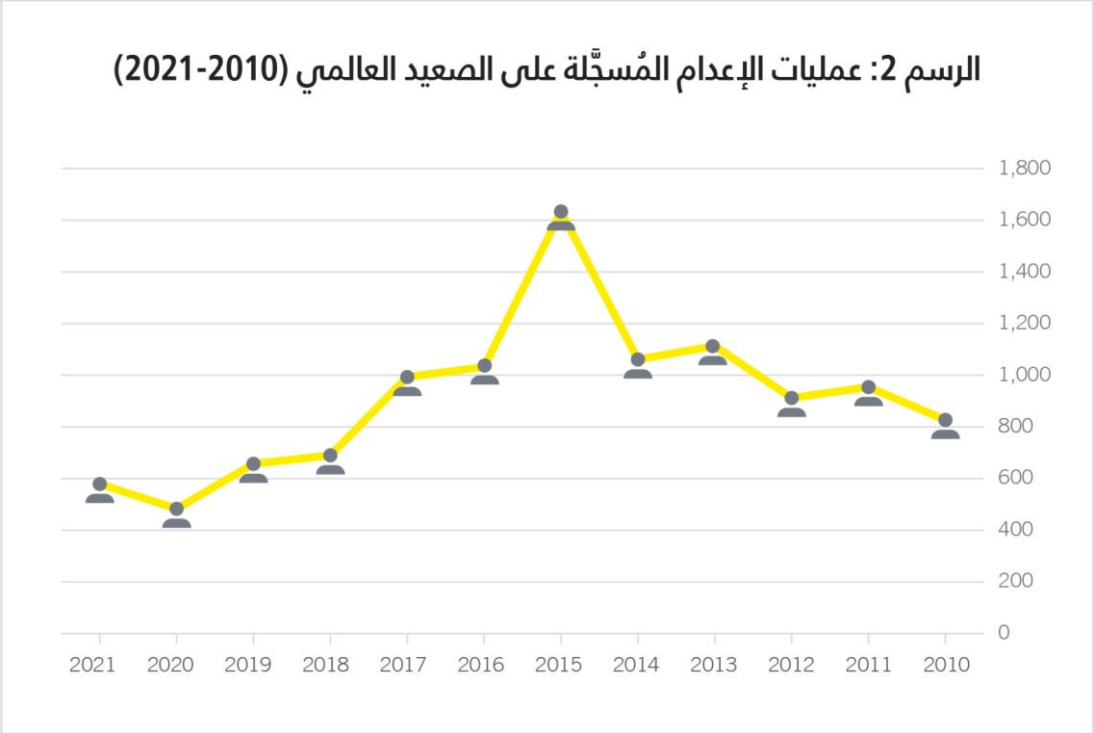

الأعداد الإجمالية السنوية لعمليات الإعدام التي سجَّلتها منظمة العفو الدولية ما بين 2010-2021

كان هناك أربع وعشرون امرأة من بين الـ 579 شخصًا الذين أُعدِموا في 2021 (أي 4%) بالبلدان التالية: إيران (14) والسعودية (1) ومصر (8) والولايات المتحدة الأمريكية (1).

عمليات الإعدام المُسجَّلة حول العالم في 2021[6]

الإمارات العربية المتحدة (+1)، إيران (+314)، وبنغلاديش (5)، وبوتسوانا (3)، وبيلاروس (+1)، وجنوب السودان (+9)، والسعودية (65)، وسوريا (+24)، والصومال (+21)، والصين (+)، والعراق (+17)، وعُمان (+)، وفيتنام (+)، وكوريا الشمالية (+)، ومصر (+83)، والولايات الأمريكية المتحدة (11)، واليابان (3)، واليمن (+14).

وسجَّلت منظمة العفو الدولية عمليات الإعدام في 18 بلدًا في 2021، وهو نفس العدد لعام 2020، ويُعَد أدنى الأعداد المُسجَّلة للبلدان التي عُلِم بتنفيذها لعقوبة الإعدام منذ أن بدأت المنظمة تسجيل البيانات بشأن هذه العقوبة (الرسم 1).

ولم يُعلَم بشأن تنفيذ أي عمليات إعدام في تايوان، قطر، والهند، وكانت هذه البلدان قد أعدمت أشخاصًا في العام الماضي.

وبعد توقفٍ دام لعدة أعوام، استأنفت ثلاثة بلدان تنفيذ عمليات الإعدام: بيلاروس واليابان اللتين نَفَّذَتَا أولى عمليات الإعدام منذ عام 2019، والإمارات العربية المتحدة التي نفَّذت أولى عمليات الإعدام منذ عام 2017. وفي الولايات الأمريكية المتحدة، أعدمت ولايتا مسيسيبي وأوكلاهوما أشخاصًا لأول مرة منذ عامي 2012 و2015 بالترتيب.

واستأثرت ثلاثة بلدان بـ 80% من إجمالي أعداد عمليات الإعدام التي عُلِم بتنفيذها: إيران (314 عملية على الأقل) والسعودية (65 عملية)، ومصر (83 عملية على الأقل).

[6] لم تتمكن منظمة العفو الدولية من تأكيد المعلومات الواردة بشأن استخدام عقوبة الإعدام داخل نطاق القضاء في أفغانستان بعد أغسطس/آب 2021؛ ولم تتمكن كذلك من التأكُّد من الأسلوب المُتَّبع في تنفيذ عمليات الإعدام في سوريا وعُمان.

ويرتبط الازدياد الكلي للعدد الإجمالي العالمي بصورة أساسية بارتفاع إجمالي عدد عمليات الإعدام في كل من إيران (بنسبة 28% من 246 على الأقل في 2020) والسعودية، حيث ارتفع عدد عمليات الإعدام في 2021 بأكثر من ضعف العدد المُسجَّل في 2020 (65 مقابل 27 عملية). ووُثِّقَ ارتفاع ملحوظ في عمليات الإعدام في جنوب السودان (ما لا يقل عن 9 في 2021، مقابل 2 على الأقل في 2020)، وبالصومال (ما لا يقل عن 21 في 2021، مقابل 11 على الأقل في 2020)، وفي اليمن (ما لا يقل عن 14 في 2021، مقابل 5 على الأقل في 2020).
ومن ناحية أخرى، سجَّلت منظمة العفو الدولية تراجعًا بنسبة 22% في عدد عمليات الإعدام المُنفَّذة في العراق بنسبة 62% (17 على الأقل في 2021، مقابل 45 على الأقل في 2020)، وفي مصر (83 على الأقل)، بعدما قفز عددها بثلاثة أضعاف في 2020 (107 على الأقل)، وفي الولايات المتحدة بنسبة 35% (11 في 2021، مقابل 17 في 2020).

أساليب الإعدامات في 2021[7]

قطع الرأس	السعودية							
الشنق	الإمارات العربية المتحدة	إيران	بتسوانا	بنغلاديش	جنوب السودان	العراق	مصر	اليابان
الحقنة المميتة	الصين	فيتنام	الولايات المتحدة الأمريكية					
الرمي بالرصاص	بيلاروس	الصومال	الصين	كوريا الشمالية	اليمن			

[7] على غرار الأعوام السابقة، لم تتلقَ منظمة العفو الدولية أي أنباء عن تنفيذ أحكام إعدام قضائية بأسلوب الرجم في 2021. ولم يتسنَ التأكُّد من أسلوب تنفيذ عمليات الإعدام في سوريا وعُمان خلال العام.

البلدان التي عُلِم بأنها نفَّذت عقوبة الإعدام في 2021، حسب الترتيب في المنظمات الحكومية الدولية

- **منظمة الدول الأمريكية:** نفَّذ بلد واحد من بين 35 بلدًا عمليات إعدام – **الولايات الأمريكية المتحدة**.
- **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا:** نفّذ بلدان من بين 57 بلدًا عمليات إعدام – **بيلاروس والولايات الأمريكية المتحدة**.
- **الاتحاد الإفريقي:** نفَّذ 4 بلدان من بين 55 بلدًا عمليات إعدام – **بوتسوانا** و**جنوب السودان، والصومال**، **ومصر**.
- **جامعة الدول العربية:** نفّذ 8 بلدان من بين 22 بلدًا عمليات إعدام – **الإمارات العربية المتحدة**، **والسعودية**، **وسوريا**، **والصومال**، **والعراق**، **وعُمان**، **ومصر**، **واليمن.**
- **رابطة دول جنوب شرق آسيا:** نفَّذ بلد واحد من بين 10 بلدان عمليات إعدام – **فيتنام**.
- **الكومنولث:** نفّذ بلدان من بين 54 بلدًا عمليات إعدام – **بنغلاديش** و**بوتسوانا**.
- **المنظمة الدولية للفرانكفونية:** نفَّذ بَلَدان من بين 54 بلدًا عمليات إعدام – **فيتنام** و**مصر**.
- **الأمم المتحدة:** عُلِم بتنفيذ عمليات الإعدام في 18 دولة من بين 193 دولة عضو (أي 9% من عضوية الأمم المتحدة).

أحكام الإعدام

ازداد إجمالي عدد أحكام الإعدام التي سجَّلتها منظمة العفو الدولية حول العالم بنسبة 39% في 2021، مقارنةً بعام 2020؛ فقد صدر ما لا يقل عن 2052 حكمًا جديدًا بالإعدام، مقارنةً بـ 1477 حكمًا على الأقل في العام الماضي (الرسم 3).

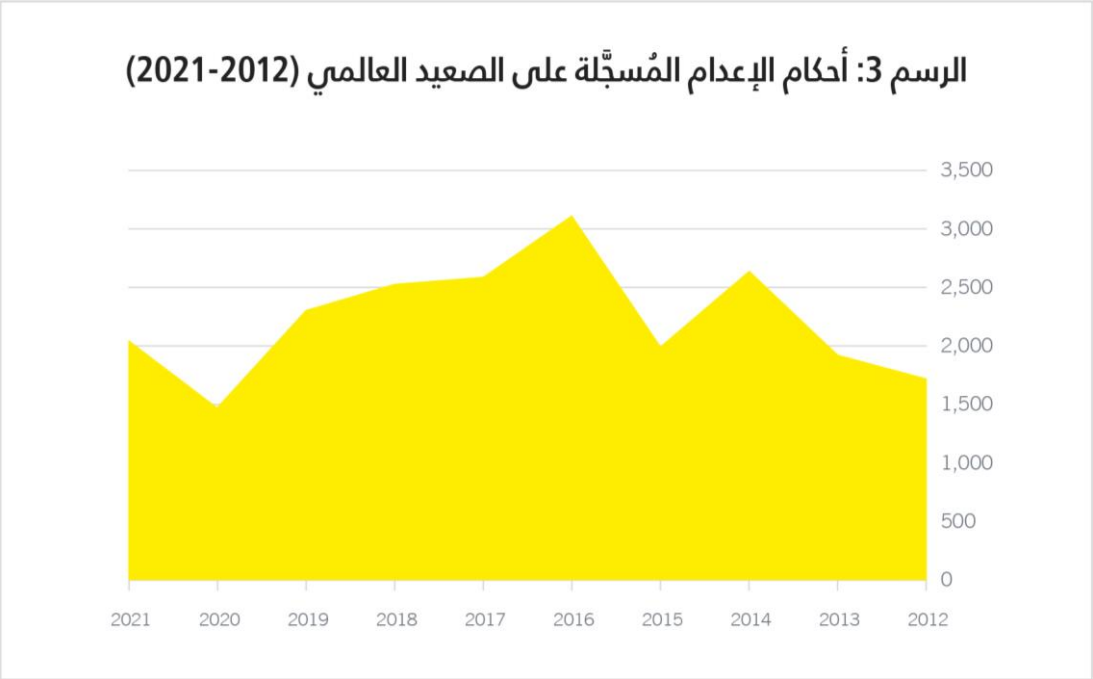

الأعداد الإجمالية السنوية لأحكام الإعدام التي سجَّلتها منظمة العفو الدولية ما بين 2012 و2021.

كانت أوجه التفاوت في طبيعة المعلومات ومدى توافرها حول أحكام الإعدام في بعض البلدان، من بينها لاوس، لا تزال تُؤثر على قدرة منظمة العفو الدولية على تقييم التوجهات ومقارنتها على وجه الدقة؛ فعلى سبيل المثال، لم تتلقَ منظمة العفو الدولية من المسؤولين في سري لنكا وماليزيا ونيجيريا أي أعداد لأحكام الإعدام الصادرة في 2021، وهي بلدان أعلنت أعدادًا رسمية مرتفعة لأحكام الإعدام الصادرة في الأعوام الماضية. وأشارت البيانات الجزئية التي أفصحت عنها السلطات في فيتنام إلى استمرار الحكم على مئات الأشخاص بالإعدام سنويًا، بينما سُجِّل ارتفاع في تلك الأحكام بنسبة 30% بين 1 أكتوبر/تشرين الأول 2020 و31 يوليو/تموز 2021، حتى وإن لم تُنشَر أي بيانات شاملة بشأنها.

أحكام الإعدام المسجلة عالمياً في عام 2021[8]

إثيوبيا (+)، الأردن (+11)، أفغانستان (+2)، الإمارات العربية المتحدة (+9)، إندونيسيا (+114)، أوغندا (+2)، إيران (+)، باكستان (+129)، بنغلاديش (+181)، بوتسوانا (6)، بيلاروس (1)، تايلند (+)، تايوان (2)، ترينيداد وتوباغو (3)، تنزانيا (+)، تونس (+3)، الجزائر (9)، جزر الملديف (1)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (+81)، جنوب السودان (+10)، زامبيا (+9)، زيمبابوي (1)، سري لنكا (+8)، السعودية (+8)، سنغافورة (10)، السودان (+7)، سوريا (+)، سيراليون (23)، الصومال (+27)، الصين (+)،العراق (+91)، عُمان (+)،غامبيا (3)، غانا (7)، غيانا (4)، فلسطين (دولة فلسطين) (+21)، فيتنام (+119)، قطر (+)، الكاميرون (+4)، كوريا الشمالية (+)، الكويت (+5)، كينيا (14)، لبنان (+12)، ليبيا (+)، مالي (48)، ماليزيا (+14)، مصر (+356)، المغرب/الصحراء الغربية (1)، ملاوي (+11)، موريتانيا (60)، ميانمار (+86)، نيجيريا (+56)، الهند (144)، الولايات الأمريكية المتحدة (18)، اليابان (3)، اليمن (+298).

[8] لم تتمكن منظمة العفو الدولية من تأكيد المعلومات الواردة بشأن استخدام عقوبة الإعدام داخل نطاق القضاء في أفغانستان بعد أغسطس/آب 2021.

وكان هناك عشر نساء من بين الأشخاص الذين عُلِم بأنه حُكِم عليهم بالإعدام في 2021، بإندونيسيا (3)، وباكستان (1)، وبنغلاديش (1)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (1)، وغيانا (1)، وماليزيا (3). ومع ذلك، لم تتمكن منظمة العفو الدولية من الحصول على توزيع دقيق لأحكام الإعدام حسب النوع الاجتماعي في عدة بلدان، من بينها تلك البلدان التي يُعتقَد أنها لجأت على نحو مُكثَّف إلى عقوبة الإعدام، مثل إيران والسعودية، ما يعني أن ذلك العدد قد يكون أعلى.

وعلى الصعيد العالمي، كان هناك بَلَدان إضافيان (56) عُلِم بأنهما أصدرا أحكام إعدام خلال 2021، مقارنةً بعام 2020 (54). ولم تَصدُر أي أحكام إعدام جديدة في البحرين، جزر القمر، لاوس، والنيجر، بعدما عُلِم بإصدار أحكام إعدام في هذه البلدان كافةً خلال 2020، بينما أصدرت إثيوبيا وأوغندا وتنزانيا وجزر الملديف وعُمان وغيانا أحكام إعدام في 2021، بعدما وَرَد أن تلك البلدان لم تُصدِر أي أحكام في 2020.

وسُجِّل ارتفاع كبير في أعداد أحكام الإعدام الصادرة في عدة بلدان؛ ويرجع ذلك جزئيًا إلى استئناف الإجراءات القضائية على نحو أكبر بعد إزالة القيود المتعلقة بوباء فيروس كوفيد-19، أو اللجوء على نحو أكثر تكرارية إلى عقد جلسات المحاكم عبر الإنترنت في بلدان تضمنت باكستان وبنغلاديش والهند، أو بسبب اعتماد تشريعات تُسهِّل اللجوء على نحو أكبر إلى عقوبة الإعدام في بلدان كميانمار. وارتفعت الأعداد السنوية لأحكام الإعدام الصادرة في الأردن (11 على الأقل، مقابل 2 على الأقل)، وباكستان (ما لا يقل عن 129 مقارنةً بـ 49 على الأقل)، وبنغلاديش (ما لا يقل عن 181، مقابل 113 على الأقل)، وبوتسوانا (6 مقابل 1)، والجزائر (9 في 2021 مقابل 1 على الأقل في 2020)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (ما لا يقل عن 81، مقابل 20 على الأقل)، والعراق (91 على الأقل، مقارنةً بما لا يقل عن 27)، وفيتنام (119 على الأقل مقابل ما لا يقل عن 54)، ولبنان (12 على الأقل مقابل 1 على الأقل)، ومصر (356 على الأقل، مقارنةً بـ 264 على الأقل)، وملاوي (11 على الأقل، مقابل 2 على الأقل)، وموريتانيا (60 مقابل 1 على الأقل)، وميانمار (86 على الأقل مقابل 1 على الأقل)، والهند (144 مقابل 77)، واليمن (298 على الأقل مقارنةً بـ 269 على الأقل).

ومن ناحية أخرى، تراجع عدد أحكام الإعدام التي عُلِم بصدورها في سيراليون إلى ما يقرب من النصف (23 في 2021، مقارنةً بـ 39 في 2020).

تحت طائلة أحكام بالإعدام

كان ما لا يقل عن 28670 شخصًا تحت طائلة أحكام بالإعدام في نهاية 2021، واستأثرت تسعة بلدان بـ 82% من الأعداد الإجمالية:

وكانت هذه البلدان العراق (+8000)، باكستان (+3800)، نيجيريا (+3036)، الولايات المتحدة الأمريكية (2382)، بنغلاديش (+1800)، ماليزيا (1359)، فيتنام (+1200) الجزائر (+1000)، وسري لنكا (+1000).

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن هناك عددًا كبيرًا من الأشخاص ممن هم تحت طائلة أحكام الإعدام في عدة بلدان أخرى، إلا أنه إما لم تتوفر هذه الأعداد أو كان من المستحيل تقديرها على نحو وافٍ، بسبب عدم الشفافية. وتضمنت هذه البلدان إيران والسعودية، والصين، وكوريا الشمالية، ومصر.

وحتى في البلدان التي توفرت بها البيانات، تعذَّر الحصول في معظم الحالات على تقسيم للأعداد بحسب النوع الاجتماعي. وتمكنت منظمة العفو الدولية من تأكيد أعداد النساء تحت طائلة أحكام الإعدام (67): تايوان (1)، وتونس (5)، وجزر الملديف (1)، وسيراليون (3)، وغانا (6)، وغيانا (3)، الولايات المتحدة (48).

حالات تخفيف الأحكام، والعفو، والتبرئة

سجَّلت منظمة العفو الدولية حالات تخفيف أحكام الإعدام أو العفو عنها في 19 بلدًا:

الإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وإيران وباكستان وبنغلاديش وبوتسوانا وتايلند وتايوان وترينيداد وتوباغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وزامبيا وزيمبابوي وسيراليون وغيانا وماليزيا وميانمار والهند والولايات المتحدة الأمريكية.[9]

وإضافة إلى ذلك، سجَّلت المنظمة سبع حالات بُرِّئَ فيها أشخاص

في أربعة بلدان: البحرين (1)، وزامبيا (3)، وكينيا (1)، والولايات المتحدة الأمريكية (2).[10]

انتهاكات القانون الدولي في إطار استخدام عقوبة الإعدام

استمر استخدام عقوبة الإعدام بطرقٍ انتهكت القانون الدولي والمعايير الدولية في 2021. وتضمنت بعض الأمثلة ما يلي:

- أُعدِم ما لا يقل عن تسعة أشخاص في **عملية إعدام علنية** باليمن.
- أُعدِم أربعة أشخاص على خلفية جرائم وقعت حينما كانوا **دون سن الـ 18** في إيران (3) واليمن (1)؛ وتعتقد منظمة العفو الدولية أن أشخاصًا آخرين من هذه الفئة ظلوا ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام في إيران (80) وجزر الملديف (5)، وميانمار (2 على الأقل).[11]
- عُلِم بأن هناك أشخاص من ذوي **الإعاقات العقلية (نفسية اجتماعية) أو الذهنية** محكوم عليهم بالإعدام في عدة بلدان، من بينها جزر الملديف وسنغافورة والولايات المتحدة واليابان.
- عُلِم بإصدار أحكام بالإعدام بعد إجراءات محاكمة لم تستوفِ **المعايير الدولية للمحاكمة العادلة** في عدة بلدان، تضمنت إيران وباكستان وبنغلاديش والجزائر والسعودية وسنغافورة والصومال والكاميرون ومصر وميانمار ونيجيريا واليمن.
- أُستُخدِمَت **"اعترافات"** ربما انتُزِعَت تحت وطأة **التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة** لإدانة أشخاص والحكم عليهم بالإعدام في إيران والسعودية ومصر واليمن.
- أُصدِرَت أحكام بالإعدام **دون حضور المتهمين (غيابيًا)** في الأردن وبنغلاديش والجزائر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وفلسطين (دولة فلسطين) ومالي ومصر وميانمار واليمن.

[9] تخفيف الحكم إجراء يتم بمقتضاه تبديل حكم بالإعدام بحكمٍ أقل قسوة مثل السجن لمدد متفاوتة، ويتولى ذلك غالبا القضاء في مرحلة الاستئناف، لكن تتولاه أحيانا السلطة التنفيذية أيضًا. أما العفو، فيُمنَح عندما يُعفى الشخص المُدان إعفاءً تامًا من أي عقوبة إضافية.

[10] التبرئة إجراء يأتي بعد صدور الحكم وانتهاء عملية الاستئناف، وبمقتضاه يُخلى لاحقا طرف الشخص المدان من المسؤولية أو تُبرَّأ ساحته من التهمة الجنائية، ومن ثم يُعدّ بريئًا في نظر القانون.

[11] العمر الفعلي للسحناء يكون في العديد من الأحيان محل نزاع بسبب عدم وجود دليل واضح على أعمارهم، مثل شهادة التسجيل عن الولادة. ولذا ينبغي على الحكومات أن تطبق مجموعة كاملة من المعايير المناسبة في الحالات التي يكون فيها السن محل نزاع. وتتضمن الممارسات الجيدة في مجال تقدير العمر الاحتكام إلى المعرفة بمدى التطور الجسماني والنفسي والاجتماعي. وينبغي تطبيق كل معيار من هذه المعايير بطريقة تجعل قرينة الشك في مصلحة الحالات المتنازع فيها حتى يُعامل الفرد كشخص كان دون سن 18 عند وقوع الجريمة، وبناء على ذلك يجب ضمان عدم تطبيق عقوبة الإعدام عليه. ويتفق هذا النهج مع مبدأ ضرورة إيلاء الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى في جميع الإجراءات التي تخص الأطفال، وذلك حسب المادة 3(1) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

انتهاكات القانون الدولي في إطار استخدام عقوبة الإعدام (تابع)

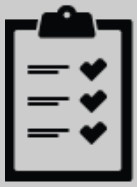

- أصدِرَت **أحكام إعدام إلزامية** في إيران وباكستان وترينيداد وتوباغو وزامبيا وسنغافورة وسيراليون وغانا والكاميرون وماليزيا ونيجيريا.[12]
- أصدرت **محاكم عسكرية** أحكامًا بالإعدام ضد مدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون وميانمار واليمن، بينما أصدرت **محاكم خاصة** أحكام إعدام في الأردن وباكستان وبنغلاديش وفلسطين (دولة فلسطين) ومصر واليمن.
- أُستُخدِمَت عقوبة الإعدام للمعاقبة على **جرائم لا تشمل القتل العمد**، ومن ثَمَّ، لا تصل إلى حد "أشد الجرائم خطورة" بموجب القانون الدولي.[13]

– الجرائم المتعلقة بالمُخدِّرات:

عُلِم بتنفيذ ما لا يقل عن 134 عملية إعدام على خلفية هذه الجرائم في بلدين: إيران (132 من بين 314 على الأقل، أي 42%) والصين (+). وشكَّل هذا العدد 23% من إجمالي العدد لعام 2021، في ارتفاع عما كان عليه في 2020 (30). ولم تتوفر أي معلومات حول فيتنام، حيث يُرجَّح على نحو كبير تنفيذ عمليات الإعدام على خلفية مثل هذه الجرائم.

وعُلِم بإصدار 220 حكمًا جديدًا بالإعدام في 11 بلدًا: الإمارات العربية المتحدة (1 من بين ما لا يقل عن 9، أي 11%)، إندونيسيا (94 من بين ما لا يقل عن 114، أي 82%)، وإيران (+)، وباكستان (2 من بين ما لا يقل عن 129، أي 2%)، وبنغلاديش (2 من بين 181 على الأقل، أي 1%)، وتايلند (+)، وسري لنكا (1 من بين 8 على الأقل، أي 13%)، وسنغافورة (8 من بين 10، أي 80%)، وفيتنام (93 من بين 119 على الأقل، أي 78%)، وماليزيا (5 من بين 14 على الأقل، أي 36%)، ومصر (10 من بين ما لا يقل عن 356، أي 3%). وشكَّل هذا العدد 11% من إجمالي الأحكام المُسجَّلة عالميًا لعام 2021، ومثّل زيادة بنسبة 23% عن العدد المُسجَّل في 2020 (179).

- **الجرائم الاقتصادية**، من قبيل الفساد: الصين.
- **"التجديف"** أو "الإساءة إلى نبي الإسلام": باكستان.
- **الاغتصاب:** إيران وباكستان والسعودية والسودان ومصر والهند (اغتصاب الأطفال).
- أشكال مختلفة من **"الخيانة"**، و**"الأفعال المُناهِضة للأمن القومي"**، و**"التعامل"** مع جهة أجنبية، و**"التجسس"**، و**"التشكيك في سياسات الزعيم"**، والمشاركة في **"حركات التمرد والإرهاب"**، و**"الخروج المُسلَّح على الحاكم/الدولة"**، وغير ذلك من **"الجرائم ضد الدولة"**، سواء أدت تلك الأفعال إلى خسائر بالأرواح أم لا، و**"محاربة الله"**: إيران والسعودية واليمن.

- **توسيع نطاق** *عقوبة الإعدام: نيجيريا (3 ولايات).*

[12] أحكام الإعدام الإلزامية لا تتسق مع مبادئ حماية حقوق الإنسان، لأنها لا تتيح "أية إمكانية لأخذ الظروف الشخصية للمتهم أو ملابسات الجريمة المُحددة بعين الاعتبار". لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، آراء: قضية *بغدايلون رولاندو ضد الفلبين*، المخاطبة رقم 1110/2002، 8 ديسمبر/كانون الأول 2004، الفقرة 5.2 من وثيقة الأمم المتحدة رقم CCPR/C/82/D/1110/2002.

[13] على النحو الذي تنص عليه المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

نظرة عامة على مستوى المناطق

آسيا والمحيط الهادئ

التوجهات على مستوى المنطقة

- وَاصَلت الصين احتلال الصدارة في تطبيق عقوبة الإعدام، بينما ظلَّت حالة السرية التي تسودها وكذلك فيتنام وكوريا الشمالية تُعرقل إجراء أي تقييم دقيق لاستخدام عقوبة الإعدام في المنطقة التي شهدت أكبر عدد من عمليات الإعدام.
- شهدت ميانمار ارتفاعًا مُقلقًا في اللجوء إلى عقوبة الإعدام في ظل الحكم العسكري المفروض في البلاد منذ فبراير/شباط. وارتفع عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة في باكستان والهند بشكل ملحوظ.
- سُجِّلَت عمليات إعدام في خمسة بلدان، في ما يُعَد أدنى عدد منذ ما يربو على عقدين من الزمن. وواصلت تايلند تخفيف أحكام الإعدام.

البلد	عدد عمليات الإعدام المُسجلة في عام 2021	عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة في عام 2021	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية 2021
أفغانستان[14]	0	2+	
إندونيسيا	0	114+	569+
بابوا غينيا الجديدة	0	0	19
باكستان	0	129+	3800+[15]
بروناي دار السلام	0	0	+
بنغلاديش	5	181+	1800+
تايلند	0	+	158
تايوان	0	2[16]	45
تونغا	0	0	0
جزر الملديف	0	1	19
سري لنكا	0	8+	1000+

[14] لم تتمكن منظمة العفو الدولية من تأكيد المعلومات الواردة بشأن استخدام عقوبة الإعدام داخل نطاق القضاء بعد أغسطس/آب 2021.

[15] جاستيس بروجكت باكستان

[16] التحالف التايواني لإلغاء عقوبة الإعدام

البلد	عدد عمليات الإعدام المُسجلة في عام 2021	عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة في عام 2021	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية 2021
سنغافورة	0	10	50+
الصين	+	+	+
فيتنام	+	119+	1200+
كوريا الجنوبية	0	0	59
كوريا الشمالية	+	+	+
لاوس	0	0	+
ماليزيا	0	14+	1359
ميانمار	0	86+	86+
الهند[17]	0	144	488
اليابان	3	3	117

سجَّلت منظمة العفو الدولية عمليات إعدام في خمسة بلدان خلال 2021، وهي بنغلاديش والصين وفيتنام وكوريا الشمالية واليابان، ليتراجع العدد بواقع بلد واحد مقارنةً بعام 2020. ولم تُنفِّذ تايوان والهند أي عمليات إعدام في 2021، على خلاف 2020، بينما أعدمت اليابان ثلاثة أشخاص شنقًا، بعد توقُّفٍ دام لمدة 24 شهرًا. ولم تُعلِن سنغافورة عن أي عمليات إعدام للعام الثاني على التوالي، إذ تسببت الدعاوى القضائية الجارية، والقيود المفروضة استجابةً لوباء فيروس كوفيد-19، نوعًا ما، في استمرار تعليق تنفيذ الأحكام المُقررة بالإعدام شنقًا. ولم تشهد باكستان أي عمليات إعدام للعام الثاني على التوالي. وبسبب السرية في الصين وفيتنام وكوريا الشمالية، كان من المستحيل التحقُّق من الأنباء الواردة وتقييم المدى الحقيقي للجوء الدول إلى عمليات القتل في المنطقة، والتي تعتقد منظمة العفو الدولية أن عددها لا يزال يصل إلى الآلاف. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من تأكيد المعلومات بشأن استخدام عقوبة الإعدام داخل نطاق القضاء، بعدما استولت حركة طالبان على زمام السلطة في أفغانستان في أغسطس/آب 2021، لكنها جمعت أنباءً عن إصدار حكمين بالإعدام خلال الأشهر السابقة.

وبُعَد عدد أحكام الإعدام الجديدة المُسجَّلة بالمنطقة في 2021 (819) مرتفعًا بواقع 58%، عما كان عليه في 2020 (517). ويُعزى ذلك على نحو كبير إلى ارتفاع الأعداد في باكستان وبنغلاديش وفيتنام وميانمار والهند. وربما كان لتخفيف القيود التي فُرِضَت استجابةً لوباء كوفيد-19 أيضًا بعض التأثير على هذا العدد في البلدان التي تضمنت باكستان والهند، وكذلك اعتماد التشريعات الأخيرة في ميانمار، التي سهَّلت المجال أمام توقيع تلك العقوبة على أعداد أكبر من الأشخاص.

أما عن البلدان المعروف أنها أصدرت أحكامًا بالإعدام بالمنطقة خلال العام، فقد ظلَّ العدد (16) كما كان في 2020. وأصدرت جزر الملديف أول حكم بالإعدام منذ 2019؛ ولم تَرِد أي أنباء عن صدور أحكام إعدام في لاوس، على الرغم من الحكم على أشخاص بها بالإعدام في 2020.

وكان استخدام عقوبة الإعدام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لا يزال ينتهك القانون الدولي والمعايير الدولية في كثير من الحالات. واستُخدمت عقوبة الإعدام على نحو مُكثَّف على جرائم لا تصل إلى حد "الجرائم الأشد خطورة" التي يجب أن يقتصر استخدام العقوبة عليها بموجب القانون الدولي.[18] ومن بين الجرائم التي استُخدِمت عقوبة الإعدام لمعاقبتها جرائم متعلقة بالمُخدِّرات، وجرائم اقتصادية، مثل الفساد، إلى جانب أفعال لا يمكن اعتبارها من الجرائم الجنائية المُتعارَف عليها بما يمتثل للشروط التي يحددها القانون الدولي لحقوق الإنسان، مثل "التجديف". وظلَّ أشخاص، كانوا دون ثمانية عشر عامًا وقت وقوع الجريمة، تحت طائلة أحكام بالإعدام في جزر الملديف، ووَرَدت حالات أخرى من ميانمار اشتملت على متهمين كانت تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عامًا حينما أُرتكِبَت الجريمة. وفي كثير

[17] مشروع 39 أ، "عقوبة الإعدام في الهند: تقرير الإحصائيات السنوية لعام 2021"، يناير/كانون الثاني 2022 project39a.com/annual-statistics-2020 (غير متوفر باللغة العربية)؛ وترصد منظمة العفو الدولية التطورات اليومية بشأن استخدام عقوبة الإعدام في الهند، إلا أن المعلومات التي جمعتها تشير إلى صدور عدد أقل من أحكام الإعدام في 2021.

[18] للاطِّلاع على المزيد من المعلومات المُفصَّلة، انظر صفحة 15 من النظرة العامة على المستوى العالمي.

من الحالات التي سجَّلتها منظمة العفو الدولية، صدرت أحكام إعدام عن محاكم أُنشِئت بموجب تشريعات طارئة أو بغرض محاكمة مُرتكبي جرائم مُحددة، بالتوازي مع المحاكم العادية، مع اتباع إجراءات مُعجَّلة من بين أمور أخرى.

وشرعت حكومة بابوا غينيا الجديدة في مشاورات وطنية بشأن عقوبة الإعدام، قبل الدورة البرلمانية في يناير/كانون الثاني 2022؛ وأعلنت ماليزيا إجراء إصلاحات تشريعية بشأن عقوبة الإعدام بحلول أكتوبر/تشرين الأول 2022. وفي تايلند، أصدَر الملك ماها فاجيرالونغكورن بوديندراديبايافارانغكون مرسومين بالعفو في مرتين مختلفتين، ما أدى إلى تراجع عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام على نحو كبير بحلول نهاية العام. أما في الفلبين، فقد زال الخطر الداهم بإعادة تطبيق عقوبة الإعدام، بعد أن أعلن ثلاثة من مؤيدي العقوبة البارزين عن معارضتهم لتطبيقها.

أبرز التطورات القُطرية

كان عدد أحكام الإعدام الجديدة **بإندونيسيا** لا يزال مُرتفعًا، كما كان حينما رصدته منظمة العفو الدولية في 2020، إذ وَاصَل الارتفاع منذئذ وخلال 2021، ما جعل إجمالي العدد السنوي من دون أي تغيير كبير (114 على الأقل في 2021، مقارنةً بـ 117 على الأقل في 2020). وبعث ذلك على مزيد من القلق في ظل استمرار القيود على الحضور الشخصي لجلسات المحاكمة، التي نُفِّذت بين الفينة والأخرى منذ 2020 لمواجهة وباء كوفيد-19.[19] وللعام الثاني، أُصدِر 94 حكمًا، أي ما يربو على 80%، من جميع أحكام الإعدام المُسجَّلة، لمعاقبة جرائم متعلقة بالمُخدِّرات، بينما صدر 14 حكمًا بالإعدام ضد مُرتكبي جريمة القتل العمد، وستة أحكام لمعاقبة جرائم متعلقة بالإرهاب. وكان هناك سبعة مواطنين أجانب، تضمنوا امرأة واحدة، من بين المحكوم عليهم بالإعدام.

وألغت المحكمة العليا **بابوا غينيا الجديدة**، في 30 يوليو/تموز، أمرًا أصدَرته المحكمة الوطنية في 2017 بوقف مؤقت لتنفيذ عمليات الإعدام نظرًا إلى عدم وجود آلية فعَّالة لممارسة الحق في طلب العفو على النحو المكفول في الدستور والقانون الدولي.[20] وبعد مراجعتها للقرار، خلُصت المحكمة العليا إلى أن المحكمة الأدنى درجة قد توصَّلت على نحو خاطئ إلى استنتاجها، بعد إجراء تحقيق، لا اتخاذ إجراء قضائي، بموجب قرارها رقم 23 وفقًا للقاعدة 8 من قواعد المحكمة الوطنية. وخلُصت المحكمة العليا أيضًا إلى أن حقوق الإنسان للأشخاص الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام لم تُنتهَك، إذ قد أُتُّخذت بالفعل خطوات بحلول 2017 نحو تهيئة المجال أمام اللجنة الاستشارية المعنية بصلاحيات العفو لأداء مهامها، بعد تأجيل ذلك عدة مرات "لدواعٍ إدارية وسياسية".[21] وثمة 14 رجلاً مُحتجَزين في انتظار تنفيذ حكم الإعدام وأحكامهم نهائية لم يَعُد أمامهم، بعد إلغاء أمر المحكمة الوطنية، سوى التقدُّم بطلبات رأفة قبل تنفيذ الإعدام بحقهم.[22] ومن ناحية أخرى، هرب أربعة أشخاص آخرين ممن هم تحت طائلة حكم الإعدام، من أماكن احتجازهم. وفي بداية العام، أعلنت الحكومة اعتزامها بدء مشاورات وطنية قبل إعادة النظر في عقوبة الإعدام في الدورة البرلمانية الحادية عشرة في 2022.[23]

أما في **باكستان**، فلم تُرصَد أي عمليات إعدام مُنفَّذة للعام الثاني على التوالي، بينما جمعت منظمة العفو الدولية تقارير عن صدور 129 حكمًا جديدًا بالإعدام خلال العام، ما يُعَد ارتفاعًا كبيرًا مقارنةً بإجمالي العدد الذي سجَّلته في 2020 (49)، ولكن يُرجَّح أن يكون العدد الحقيقي أكبر من ذلك. ويُعزَى هذا الارتفاع جزئيًا إلى استئناف الإجراءات القضائية في المحاكم، التي كانت قد تأخرت في 2020، بسبب تفشي وباء فيروس كوفيد-19. ومن بين العدد الإجمالي، صدر 102 لمعاقبة مُرتكبي جريمة القتل العمد، و18 على خلفية جرائم اغتصاب، وسبعة بتهمة "التجديف"، تضمنوا حكمًا صادرًا ضد امرأة، وحكمان لمعاقبة جرائم متعلقة بالمُخدِّرات. وإضافة إلى ذلك، أصدَرت محاكم مكافحة الإرهاب 25 حكمًا من بين الأحكام المُسجَّلة، في حين أن المحاكم الخاصة الأخرى، بما فيها محاكم المحاكمات الجنائية النموذجية التي أُنشئت في 2019 خصيصًا للنظر في الدعاوى الجنائية المتراكمة، أصدَرت 27 حكمًا.

وفي 10 فبراير/شباط، خففت المحكمة العليا أحكام إعدام بحق ثلاثة أشخاص، كانوا قد شُخِّصوا بإعاقات عقلية (نفسية اجتماعية) شديدة، وحظرت توقيع عقوبة الإعدام على الأشخاص الذين لم يعودوا يتمتعون بـ "درجة أعلى من الوظائف العقلية لإدراك الأساس المنطقي والأسباب وراء إصدار حكم الإعدام".[24] وفي مارس/آذار، خففت المحكمة العليا أيضًا حكمًا بالإعدام صدر في عام 1998 بحق رجل كان يبلغ من العمر 17 عامًا وقت ارتكاب

---

[19] بين مارس/آذار 2020 وديسمبر/كانون الأول 2021، سجلت منظمة العفو الدولية 135 حكمًا بالإعدام أُصدِروا بعد محاكمات عُقدت عبر الإنترنت.

[20] المحكمة الوطنية ببابوا غينيا الجديدة، إنفاذ الحقوق الأساسية المشمولة في المادة 57 لدولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة، PGNC 266; N6939، 17 أكتوبر/تشرين الأول 2017.

[21] المحكمة العليا في بابوا غينيا الجديدة، دعوى *دولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة ضد تاميت*، SC2132 ;54 PGSC، 30 يوليو/تموز 2021، الفقرة رقم 99.

[22] بوست كوريير، "بوكانيس: تنفيذ أحكام الإعدام بحق 14 سجينًا ينتظرون تنفيذ أحكام الإعدام بات وشيكًا"، 12 أغسطس/آب 2021، postcourier.com.pg/14-death-row-prisoners-to-be-executed-pokanis/ (غير متوفر باللغة العربية).

[23] ناشونال، "رئيس الوزراء: ليس هناك ما يدعو إلى العجلة بشأن عقوبة الإعدام"، 19 يوليو/تموز 2021، thenational.com.pg/no-rush-for-death-penalty-pm/ (غير متوفر باللغة العربية). نظر البرلمان في تشريعٍ لإلغاء عقوبة الإعدام على جميع الجرائم في 22 يناير/كانون الثاني 2022 واعتمده.

[24] المحكمة العليا في باكستان، التماس المراجعة المدنية رقم 420_2016، 10 فبراير/شباط 2021، supremecourt.gov.pk/downloads_judgements/c.r.p._420_2016.pdf، فقرة رقم 66 (غير متوفر باللغة العربية).

الجريمة.[25] وفي 3 يونيو/حزيران، برَّأت المحكمة العليا في لاهور ساحة شفقت إيمانويل وشغوفتا كوثر وأمرت بالإفراج عنهما. وكانا يواجهان عقوبة الإعدام، بعد اتهامهما وإدانتهما في أبريل/نيسان 2014 بإرسال رسائل نصية "مسيئة [للنبي]" إلى إمام مسجد، من هاتف يحتوي على شريحة بيانات مُسجَّلة باسم شغوفتا، بينما ظلّ الزوجان ينكران تلك المزاعم كافةً. وكان قد تقرر النظر في الطعن المقدم من قبلهما في أبريل/نيسان 2020، بعد ستة أعوام من صدور الحكم، إلا أنه أُجِّل بسبب تفشي وباء كوفيد-19. وأرجأ القضاة الجلسة مرتين في بداية 2021، بسبب انتهاء ساعات عمل المحكمة في كل مرة.[26]

نفَّذت **بنغلاديش** خمس عمليات إعدام، ما يُعتبَر زيادة كبيرة مقارنةً بعدد العمليات المُنفَّذة في 2020 (عمليتين)؛ وقد أُعدِم أربعة رجال، بعد إدانتهم بالقتل العمد، ورجل آخر بعد إدانته على خلفية هجوم تفجيري في 2005. ورصدت منظمة العفو الدولية أنباءً عن 181 حكمًا جديدًا بالإعدام، صدر اثنان منها لمعاقبة جرائم متعلقة بالمُخدِّرات. وصدر ثلاثة وثلاثون من هذه الأحكام في غياب المتهمين، وقد أصدَرتها محاكم خاصة.[27]

أما في **تايلند**، وَاصَل عدد الأشخاص تحت طائلة أحكام الإعدام تراجعه على نحو كبير للعام الثالث على التوالي، بعدما أصدَر الملك ماها فاجيرالونغكورن بودينداراديبايافارانغكون مرسومين بالعفو في مرتين منفصلتين. وأظهرت البيانات الرسمية التي تلقتها منظمة العفو الدولية أن أحكام الإعدام الصادرة بحق 37 رجلاً، من بينهم 15 أُدينوا بالاتِّجار بالمُخدِّرات، وأربع نساء أُدنّ جميعهن بالاتِّجار بالمُخدِّرات، قد خُفِّفت بعد إصدار مرسوم بالعفو الملكي في 27 يوليو/تموز 2021.[28] وخُفِّفت أيضًا أحكام الإعدام بحق 23 شخصًا آخرين، بعد إصدار مرسوم ملكي بالعفو احتفالاً بذكرى ميلاد جلالة الملك ماها بوميبول أدوليايديج والعيد الوطني وعيد الأب في ديسمبر/كانون الأول 2021.

وإضافة إلى ذلك، أظهرت الأرقام الصادرة عن إدارة السجون أنه كان هناك 158 شخصًا ينتظرون تنفيذ أحكام بإعدامهم في نهاية العام، ما كان أقل بثلثٍ واحد عن الأعداد المُسجَّلة في 2020 (235).

وأُصدِر حكمان جديدان بالإعدام في **تايوان** على خلفية جريمة القتل العمد خلال العام، مقارنةً بخمسة أحكام في 2020.[29] وكانت الأحكام الصادرة بحق 38 شخصًا -بينهم امرأة واحدة- نهائية، من بين 45 شخصًا تحت طائلة الحكم بالإعدام، بينما خُفِّفت أحكام الإعدام الصادرة ضد ستة أشخاص خلال العام. وفي 11 نوفمبر/تشرين الثاني، خففت المحكمة العليا في تايوان حكمًا بالإعدام صدر بحق امرأة في العام السابق، بعدما أخذت بعين الاعتبار تشخيص إصابتها بالاكتئاب الحاد، الذي أثَّر عليها حينما أُرتُكِبَت الجريمة.[30] وبرَّأت لجنة العدالة الانتقالية خمسة رجال في وقت لاحق لوفاتهم. وكان هؤلاء الرجال قد حُوكِموا بإجراءات مُوجَزة وأُعدِموا بموجب الحكم العسكري الطارئ في عام 1970.[31]

ونظرت الجمعية التشريعية **بتونغا** في مشروع (تعديل) "قانون مكافحة استخدام العقاقير غير المشروعة" لعام 2021 في 26 أغسطس/آب. وقد حُذِفَت أحكام تنُص على معاقبة بعض الجرائم بعقوبة الإعدام الإلزامية، قبل اعتماد المشروع.[32]

وأكّدت المعلومات الرسمية التي وَرَدت لمنظمة العفو الدولية أنه كان هناك 19 شخصًا، من بينهم امرأة، تحت طائلة الحكم بالإعدام في **جزر الملديف**، وذلك بعد إصدار حكم جديد بالإعدام على خلفية جريمة قتل عمد في 12 أكتوبر/تشرين الأول.[33] وقد استنفد ثلاثة أشخاص السُبُل القانونية المتاحة لهم للطعن ضد الأحكام. وعلى الرغم من

---

[25] إكسبريس تريبون، "المحكمة العليا تُخفف الحكم على رجل مُدان ينتظر تنفيذ حكم الإعدام منذ 23 عامًا"، 29 مارس/آذار 2021، tribune.com.pk/story/2292034/sc-commutes-sentence-of-convict-on-death-row-for-23-years (غير متوفر باللغة العربية).

[26] منظمة العفو الدولية، *"باكستان: تبرئة ساحة زوجين مسيحيين ونجاتهما من الإعدام – شفقت إيمانويل وشغوفتا كوثر"* (رقم الوثيقة: ASA 33/4401/2021)، 6 يوليو/تموز 2021، amnesty.org/en/documents/asa33/4401/2021/en/ (غير متوفر باللغة العربية).

[27] من قبيل المحاكم التي أُنشئت بموجب قانون جرائم الإخلال بالقانون والنظام (المحاكمة السريعة) الصادر عام 2002. وذكر مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات مُوجَزة أو تعسفًا، أن المحاكم العسكرية وغيرها من المحاكم الخاصة "ليست بالمحافل المناسبة لكفالة الامتثال التام لمعايير المحاكمة العادلة على نحو ما تقتضيه قضايا الإعدام"، و"لا ينبغي أن تكون لها سلطة فرض أحكام الإعدام على أي شخص". تقرير مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات مُوجَزة أو تعسفًا، 9 أغسطس/آب 2012، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/67/275، الفقرة رقم 33.

[28] بحسب رسالة رسمية من إدارة السجون إلى منظمة العفو الدولية، وَرَدت في 21 يناير/كانون الثاني 2022.

[29] للاطِّلاع على المزيد من المعلومات، انظر الموقع الإلكتروني للتحالف التايواني لإلغاء عقوبة الإعدام، رابط الموقع: https://www.taedp.org.tw/ (غير متوفر باللغة العربية).

[30] فوكس تايوان، "المحكمة العليا تُخفف حكم الإعدام بحق أم قتلت طفليها إلى السجن مدى الحياة"، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، focustaiwan.tw/society/202111110014 (غير متوفر باللغة العربية).

[31] فوكس تايوان، "تايوان تُبرِّئ 5 سجناء سياسيين أُعدِموا في عهد الإرهاب الأبيض"، 10 مارس/آذار 2021: focustaiwan.tw/politics/202110030006 (غير متوفر باللغة العربية).

[32] برلمان تونغا، "البرلمان يعتمد مشروع قانون العقاقير غير المشروعة لعام 2021، لكنه لم يقر عقوبة الإعدام"، 1 سبتمبر/أيلول 2021: parliament.gov.to/media-centre/latest-news/latest-news-in-english/842-parliament-passes-the-illicit-drugs-control-bill-2021-but-did-not-endorse-the-death-penalty (غير متوفر باللغة العربية).

[33] رسالة من مكتب النائب العام إلى منظمة العفو الدولية، 20 فبراير/شباط 2022. صحح مكتب النائب العام الأعداد المُسجَّلة قبلاً، مُوضحًا أن عدد الأشخاص تحت طائلة أحكام الإعدام في نهاية 2019 و2020 كان 18، ولم يكن 19 كما وَرَد قبل ذلك.

أن "قانون حماية حقوق الطفل"، الذي صدر في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 ودخل حيز النفاذ في فبراير/شباط 2020، يحظر توقيع عقوبة الإعدام على الأشخاص دون سن الـ 18 وينُص على تخفيف أحكام الإعدام ضدهم، كان هناك خمسة ينتمون إلى هذه الفئة العمرية لا يزالون تحت طائلة أحكام إعدام في نهاية العام.

وجمعت منظمة العفو الدولية تقارير عن إصدار ثمانية أحكام جديدة بالإعدام في **سري لنكا** خلال العام، تضمنوا حكمًا صدر على خلفية جرائم متعلقة بالمُخدِّرات، إلا أنه من المُرجَّح أن يكون العدد الحقيقي أكبر بكثير. وأعلنت المحكمة العليا في البلاد تمديد أمر أصدَرته لوقف عمليات الإعدام، التي أذِن رئيس البلاد آنذاك مايثريبالا سيريسينا باستئنافها في يونيو/حزيران 2019، إلى يوليو/تموز 2022.[34] وأصدَرت المحكمة هذا الأمر لإتاحة فرصة النظر في الالتماسات التي أفادت بأن الاختيار التعسفي لأربعة سجناء والسرية التي اكتنفت أوامر الإعدام والتحضيرات لتنفيذ عمليات الإعدام قد انتهكت حقوق الأشخاص الذين يواجهون عقوبة الإعدام. وفي أكتوبر/تشرين الأول، أقرَّ البرلمان تعديلاً تشريعيًا على قانون العقوبات لاستثناء الأشخاص دون ثمانية عشر عامًا وقت ارتكاب الجريمة من توقيع عقوبة الإعدام.[35]

ولم تُنفَّذ أي عمليات إعدام في **سنغافورة** للعام الثاني، بسبب تعليق الدعاوى القضائية والقيود المفروضة استجابةً لوباء فيروس كوفيد-19.[36] وقد تقرر تنفيذ الإعدام بحق المواطن الماليزي ناغانتران كيه دارمالينغام في 10 نوفمبر/تشرين الثاني، إلا أن التنفيذ قد أُوقِف قبل الموعد بيوم واحد، بعدما أُصيب بفيروس كوفيد-19.[37] واستمر وقف تنفيذ الحكم بحلول نهاية العام، بسبب الطعون المُقدَمة نيابةً عنه التي كانت قيد النظر. وكان قد أُدين وحُكِم عليه بعقوبة الإعدام الإلزامية في 2010، لتهريبه 42.72 غرام من الديامورفين (هيروين) في 2009 إلى سنغافورة. ووجد الخبراء الطبيون الذين أجروا فحصًا لناغانتران كيه دارمالينغام في 2013 و2016 و2017 أن لديه وظائف فكرية حدودية (أي يقل تصنيف قدراته الإدراكية عن المتوسط)، وقصور معرفي متزامن.[38]

ورفضت المحكمة العليا في سنغافورة الطعون التي قدمها بعض الرجال المحكوم عليهم بالإعدام، وكان بعضها مُقدَمًا بناءً على انتهاكات مُحتمَلة ارتكبتها سلطات السجن لسرية الاتصالات بين المحامين وموكّليهم،[39] ومزاعم حول معاملة الجناة المنتمين إلى عرقية المالاي على نحو تعسفي وتمييزي، في أثناء التحقيق معهم ومحاكمتهم بجرائم متعلقة بالمُخدِّرات يُعاقَب عليها بالإعدام.[40]

وأُصدِرت عشرة أحكام جديدة بالإعدام كعقوبة إلزامية. وحُكِم على ثمانية رجال بالإعدام بتهمة الاتّجار في المُخدِّرات، تضمنوا اثنين أُدينا بنقل المُخدِّرات بوصفهما "ساعيين لتهريب المُخدِّرات"، لكنهما لم يتلقيا شهادة مساعدة موضوعية من النيابة؛ فبعد التعديلات التي أُجريت على "قانون مكافحة إساءة استعمال العقاقير" ونُفِّذت منذ 2013، يتمتع القضاة في سنغافورة ببعض السلطة التقديرية لإصدار الأحكام في القضايا التي يقتصر فيها دور المتهم على نقل المُخدِّرات (بوصفه "ساعيًا")، إذا أصدَر وكيل النيابة العامة شهادة على المساعدة الموضوعية على نحو فعَّال في عرقلة وقوع المزيد من الأنشطة الإجرامية، أو في حالات ذوي الإعاقات العقلية (النفسية الاجتماعي) أو الذهنية التي تنتقص بقدر كبير من مسؤوليتهم العقلية عن أفعالهم أو تقصيرهم فيما يتعلق بالجريمة. وانتهك ذلك مبدأ افتراض البراءة وغيره من المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وكان من بين المحكوم عليهم بالإعدام على خلفية الجرائم المتعلقة بالمُخدِّرات مواطن أجنبي ماليزي واحد.

وظلَّت البيانات المتعلقة باستخدام عقوبة الإعدام محظورةً في **الصين** باعتبارها من أسرار الدولة، ما جعل التدقيق المستقل أمرًا مستحيلاً. وبناءً على رصدها، فإن منظمة العفو الدولية تعتقد أن عدد أحكام الإعدام الصادرة وعمليات

---

[34] كولومبو غازيت، "تمديد الأمر بوقف تنفيذ أحكام الإعدام "، 11 فبراير/شباط 2021، colombogazette.com/2021/02/11/stay-order-on-death-penalty-extended/ (غير متوفر باللغة العربية).

[35] قانون (بتعديل) قانون العقوبات، رقم 25 لعام 2021، صدر في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2021، http://documents.gov.lk/files/act/2021/10/25-2021_E.pdf (غير متوفر باللغة العربية).

[36] مصلحة سجون سنغافورة، الإحصائيات السنوية لمصلحة سجون سنغافورة لعام 2021، 9 فبراير/شباط 2021، sps.gov.sg/news-about-us/in-the-news/sps-annual-statistics-release-for-2021 (غير متوفر باللغة العربية).

[37] توداي، "وقف تنفيذ إعدام مُهرّب مُخدِّرات ماليزي في اللحظة الأخيرة بعد إصابته بفيروس كوفيد-19"، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، todayonline.com/singapore/msian-drug-trafficker-gets-last-minute-stay-death-penalty-after-testing-positive-covid-19 (غير متوفر باللغة العربية).

[38] منظمة العفو الدولية، *" سنغافورة: تحديد موعد تنفيذ حكم إعدام غير قانوني ضد مواطن ماليزي: ناغانتران كيه دارمالينغام"* (رقم الوثيقة: ASA 36/4946/2021)، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، amnesty.org/en/documents/asa36/4946/2021/en/ (غير متوفر باللغة العربية).

[39] المحكمة العليا في سنغافورة، دعوى *سيد سهيل بن سيد زين وآخرون ضد النائب العام وآخر*، SGHC 59 [2021]، 16 مارس/آذار 2021، elitigation.sg/gd/s/2021_SGHC_59 (غير متوفر باللغة العربية).

[40] المحكمة العليا في سنغافورة، دعوى *سيد سهيل بن سيد زين وآخرون ضد النائب العام*، SGHC 274 [2021]، 2 ديسمبر/كانون الأول 2021، elitigation.sg/gd/s/2021_SGHC_274 (غير متوفر باللغة العربية).

الإعدام المُنفَّذة خلال 2021 لا يزال يصل إلى الآلاف. وفي إجراءٍ وَاصَل تقويض الخطوات القليلة المُتخَذة في الأعوام الأخيرة تجاه تعزيز الشفافية، حُذِفَت العديد من الأحكام من قاعدة بيانات تُديرها محكمة الشعب العليا على الإنترنت على نحو انتقائي في يوليو/تموز.[41] وجددت منظمة العفو الدولية دعوتها للسلطات الصينية إلى مراعاة الشفافية بالكامل بشأن استخدام عقوبة الإعدام، وإتاحة البيانات بشأنها للعامة.

وظلت عقوبة الإعدام في البلاد تسري على 46 جريمة، تضمنت جرائم غير مميتة لا تصل إلى حد "الجرائم الأشد خطورة" وفقًا للقانون الدولي والمعايير الدولية. وتُشير المعلومات والتقارير التي جمعتها منظمة العفو الدولية خلال العام إلى أن عقوبة الإعدام أُستُخدمت في أغلب الأحوال لمعاقبة مُرتكبي جريمة القتل العمد، ولمعاقبة مُرتكبي الجرائم المتعلقة بالمُخدِّرات بدرجة أقل. وعلاوة على ذلك، شابت بعض الحالات المُسجَّلة خلال العام بواعث قلق حيال انتهاك الحق في المحاكمة العادلة والحظر المفروض على توقيع عقوبة الإعدام على ذوي الإعاقات العقلية (النفسية الاجتماعية) والذهنية.

وكان يبدو أن الأنباء عن عمليات الإعدام فيما يتصل بجرائم متعلقة بالمُخدِّرات ترتفع مُجددًا في الفترة السابقة ليوم 26 يونيو/حزيران الذي حددته الأمم المتحدة يومًا عالميًا لمكافحة إساءة استعمال المُخدِّرات والاتِّجار غير المشروع بها، وروَّجت له.[42] وذلك على الرغم من أن هذه النُهُج العقابية تنتهك حقوق الإنسان، وكان لها أثر مُروِّع خصوصًا على أكثر القطاعات المُهمَّشة من المجتمع، كما أظهرت دراسات الأمم المتحدة الأخيرة.[43] وفي عشية اليوم العالمي، أصدَرت محكمة الشعب العليا مبادئ توجيهية جديدة، مُسلِّطة الأضواء على عشر دعاوى بُتَّ فيها منذ 2020، لكي "تُظهِر على نحو قاطع موقف سياستها إزاء معاقبة مُرتكبي الجرائم المتعلقة بالمُخدِّرات بحزم وفقًا للقانون".[44] وانتهت دعوتان من بين العشر المُختارة بتنفيذ إعدام المتهمين، من بينهم رجل مزارع أُدين أمام محاكم في مقاطعة سيشوان وأُعدم في 24 مايو/أيار. وإضافة إلى ذلك، رفضت محكمة الشعب العليا لمقاطعة لياونينغ، في أغسطس/آب، الطعن الذي قدّمه المواطن الكندي روبرت شيلينبرغ، الذي أُدين أيضًا بالاتِّجار بالمُخدِّرات.[45] وكان شيلينبرغ أُدين، بعد اعتقاله في 2014، وحُكِم عليه في بادئ الأمر بالسجن لمدة 15 عامًا في نوفمبر/تشرين الثاني 2018. وبعد استئناف الحكم، أمرت محكمة أعلى درجة بإعادة محاكمته بالكامل، نظرًا إلى أن الحكم الأول اتسم بالتساهل إلى حد كبير. وأُدين بالتورُّط على نحو أخطر في الجريمة، ثم حُكِم عليه بالإعدام بعد محاكمة معجلة لم تستغرق سوى يوم واحد.[46] وفي أكتوبر/تشرين الأول، أُعدِم رجل من هونغ كونغ في شينزين لاتهامه بالاتِّجار بالمُخدِّرات.[47] وأفادت أسرته لوسائل إعلامية بأنه قد شُخِّص بإدمان تعاطي مواد متعددة والهلوسة واضطراب التكيُّف وغير ذلك من الإعاقات العقلية، إلا أن هذه الأدلة لم تُقدَم في المحاكمة أو ضمن طعونه ضد الحكم.

ونُفِّذت عملية إعدام واحدة فيما يتصل بجريمة اقتصادية، وكانت أول عملية مُسجَّلة منذ 2015؛ ففي قضيةٍ لقيت صدى واسعًا، أُدين مسؤول تنفيذي لدى شركة مالية مملوكة للدولة، في 5 يناير/كانون الثاني، بتلقي رشاوى وحُكِم عليه بالإعدام أمام محكمة الشعب الوسطى الثانية لبلدية تيانجين. ورفضت محكمة الشعب العليا في بلدية تيانجين الطعن الذي قدمه في 21 يناير/كانون الثاني، وبعد نظر محكمة الشعب العليا بالبلاد في قضيته، أُعدِم على الفور في 29 يناير/كانون الثاني، بعد 24 يومًا فقط من إدانته.[48] وسارت إجراءات محاكمته بهذه الوتيرة السريعة اثر التعديلات التشريعية التي أُدخِلت على القانون الجنائي في نهاية 2020، بينما يُبرز ذلك مُجددًا كيف تواصل

---

[41] ساوث تشاينا مورنينغ بوست، "حذف ملايين الأحكام من قاعدة البيانات القضائية الرسمية في الصين"، 26 يونيو/حزيران 2021، scmp.com/news/china/politics/article/3138830/millions-court-rulings-removed-official-chinese-database (غير متوفر باللغة العربية)؛ دورية دوي هوا لحقوق الإنسان، "الصين: التخلّص من جميع الأحكام الصادرة في قضايا أمن الدولة من موقع المحكمة العليا"، 26 يوليو/تموز 2021، duihuahrjournal.org/2021/07/china-all-state-security-judgments.html (غير متوفر باللغة العربية).

[42] Sohu.com، "刑满释放人员吸毒并致人死亡 罪犯王涛今日被执行死刑"، 17 يونيو/حزيران 2021: sohu.com/a/472596569_116237 (غير متوفر باللغة العربية)؛ محاكم الصين، "株洲中院依法对一贩毒罪犯执行死刑": zzzy.chinacourt.gov.cn/article/detail/2021/12/id/6452782.shtml (غير متوفر باللغة العربية).

[43] مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، تقرير: دراسة بشأن تأثير مشكلة المُخدِّرات العالمية على التمتُّع بحقوق الإنسان"، 4 سبتمبر/أيلول 2015، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/30/65؛ "تنفيذ الالتزام المشترك بالتصدي لمشكلة المُخدِّرات العالمية ومواجهتها على نحو فعَّال فيما يتعلق بحقوق الإنسان، 14 سبتمبر/أيلول 2018، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/39/39.

[44] محكمة الشعب العليا، "例案型典犯罪（涉毒）品毒大十年 2021"، 25 يونيو/حزيران 2021: court.gov.cn/zixun-xiangqing-310731.html (غير متوفر باللغة العربية).

[45] Xinhuanet، "محكمة صينية تُؤيد الحكم بإعدام مُهرّب مُخدِّرات كندي"، 10 أغسطس/آب 2021 xinhuanet.com/english/2021-08/10/c_1310119486.htm (غير متوفر باللغة العربية).

[46] منظمة العفو الدولية، "*الصين: الحكم على مواطن كندي بالإعدام بعد محاكمة استغرقت يومًا واحدًا – روبرت شيلينبرغ*" (رقم الوثيقة: ASA 17/9729/2019)، 23 يناير/كانون الثاني 2019، amnesty.org/en/documents/asa17/9729/2019/en (غير متوفر باللغة العربية).

[47] هونغ كونغ فري برس، "الصين تُعدِم مواطنًا من هونغ كونغ يُعاني مرضًا عقليًا بتهمة الاتِّجار بالمُخدِّرات"، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2021 hongkongfp.com/2021/10/29/china-executes-hongkonger-with-history-of-mental-illness-over-drug-trafficking/ (غير متوفر باللغة العربية).

[48] Xinhuanet، "تحديث: الصين تُعدِم رئيس هوارونغ السابق لتلقيه رشاوى"، 29 يناير/كانون الثاني 2021 xinhuanet.com/english/2021-01/29/c_139707900.htm (غير متوفر باللغة العربية).

السلطات الصينية اعتمادها على عقوبة الإعدام لتُوجِّه رسالة عامة، لا سيما باستغلال القضايا التي تَوَرَّط فيها مسؤولون سابقون بالدولة وأثارت ردود أفعال شديدة من العامة تجاه الجرائم المُرتكَبة.[49]

وإضافة إلى ذلك، لُوحظ مُجددًا محاولات مشابهة من السلطات لتسليط الضوء على استخدام عقوبة الإعدام في حالات معينة ذات صدى واسع، تدخل في إطار التدابير المُنفَّذة لمكافحة وباء فيروس كوفيد-19 الذي لا يزال متفشيا.[50] وحكمت محكمة الشعب الوسطى بمدينة هاربين على رجلٍ بالإعدام في يوليو/تموز، بعدما ثبُتت إدانته بالقتل العمد لأحد المتطوعين الذين كانوا يُساعدون في تنفيذ اللوائح المُنظِمة لحركة الأفراد خلال تفشي كوفيد-19 في مطلع العام.[51]

ولجأت السلطات الصينية أيضًا إلى عقوبة الإعدام باعتبارها أداةً سياسية في إقليم شينجيانغ أويغور ذاتي الحكم، حيث عُلِم في الأعوام الماضية باستخدام تلك العقوبة سرًا، بعد إجراءات قضائية فادحة الجور، في إطار حملتين تُسميان "حرب الشعب" و"اضرب بقوة" طالتا الأقليات العرقية ذات الأغلبية المسلمة في الإقليم. وأصدِر حكمان "مع وقف التنفيذ" بإعدام مسؤولين سابقين بالحكومة المحلية في أبريل/نيسان، بعد إدانتهما بالدعوات "الانفصالية" وجرائم أخرى غير عنيفة.

وفي 20 أغسطس/آب، اعتمد المجلس الوطني لنواب الشعب قانونًا جديدًا لتحسين سُبُل اللجوء إلى المساعدة القانونية في البلاد، اشتمل، من بين أمور أخرى، على أحكام تجعل المساعدة القانونية أمرًا إلزاميًا في الدعاوى الجنائية التي تنطوي على عقوبتي السجن مدى الحياة أو الإعدام، في حالة عدم الاستعانة بمحامٍ خاص.[52]

وفي نوفمبر/تشرين الثاني، أعلن ثلاثة أعضاء بمجلس الشيوخ في **الفلبين**، وهم مُرشَّحون أيضًا في الانتخابات الرئاسية الوطنية، تغيير موقفهم إلى مُعارضة إعادة تطبيق عقوبة الإعدام، بعدما كانوا إما قد اقترحوا أو أيّدوا قبلاً هذه الخطوة.[53] ووَرَد أيضًا أن عضو مجلس الشيوخ، بانفيلو لاكسون، قد تخلى عن مشروع القانون رقم 27، أو "قانون إعادة فرض عقوبة الإعدام بالفلبين"، وانسحابه بصفته صاحب مشروع القانون، في رسالة بتاريخ 8 نوفمبر/تشرين الثاني إلى أمين المجلس، وطلب عدم طرح المشروع للمناقشة أمام اللجان المعنية بالعدالة وحقوق الإنسان، وبالتعديلات الدستورية ومراجعة القوانين.[54]

ووَاصَلت **فيتنام** حظر البيانات بشأن استخدام عقوبة الإعدام باعتبارها من أسرار الدولة. وفي تقريرها للجنة القضائية بالجمعية الوطنية الذي شمل فترة ما بين 1 أكتوبر/تشرين الأول 2020 و31 يوليو/تموز 2021، سلّطت الحكومة الضوء على ازدياد عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام على نحو سريع بحوالي 30%، واستخدام 11 مرفقًا للإعدام بالحقن المميت، التي يُنقَل إليها الأشخاص من مواقع أخرى لتنفيذ أحكام الإعدام بحقهم.[55] ووفقًا للتقرير، تُوفي شخص كان محكومًا عليه بالإعدام، بعد إصابته بفيروس كوفيد-19.

---

[49] على سبيل المثال، ذكر Xinhuanet أن محكمة الشعب العليا وجدت، في أثناء اطّلاعها على القضية، أن الجرائم المُرتكَبة "خطيرة للغاية، إذ كان حجم الرشاوى التي تلقاها لاي ضخمًا على نحو استثنائي، وكانت الملابسات المُحيطة تستوجب تشديد العقوبة، مع العلم بأن تلك الجرائم تُؤثِّر تأثيرًا سلبيًا للغاية على المجتمع، وتُحدِث ضررًا جسيمًا بمصالح الدولة والشعب. وبالنظر إلى الملابسات الخطيرة في هذه القضية، لم يستحق لاي حكمًا مُخففًا، حتى وإن أرشد عن أدلة على ارتكاب جرائم أخرى".

[50] في 7 فبراير/شباط 2020، أصدَرت لجنة الصحة الوطنية ومحكمة الشعب العليا والنيابة الشعبية العليا ووزارة الأمن العام مذكرة توجيهية مشتركة "باتخاذ إجراءات شديدة الصرامة ضد مُرتكبي أي أعمال غير قانونية أو إجرامية متعلقة بالأنشطة الطبية، في أثناء جهود منع انتشار الوباء والسيطرة عليه"، فوجَّهوا بالإسراع في إجراء التحقيقات حول الجرائم المُرتكَبة بحق العاملين بالقطاع الطبي أو تلك المتعلقة بتعطيل الأنشطة الطبية، وكذلك في ملاحقة مُرتكبيها قضائيًا وتوقيع أقسى العقوبات عليهم، بما في ذلك عقوبة الإعدام. مجلس الدولة، "控防疫情病毒肺炎状冠型新好做于关的通知良好医疗秩序人员安全维护障保间期"، 8 فبراير/شباط 2020، nhc.gov.cn/yzygj/s7658/202002/4bb1763555f7443fa7d1b974bd417f4a.shtml (غير متوفر باللغة العربية).

[51] غلوبال تايمز، "الحكم بالإعدام على رجل قتل متطوعًا في مكافحة وباء كوفيد-19 بشمال شرق الصين"، 15 يوليو/تموز 2021، globaltimes.cn/page/202107/1228737.shtml (غير متوفر باللغة العربية).

[52] المجلس الوطني لنواب الشعب، "تشريع جديد يُعزز الخدمات القانونية العامة في الصين"، 23 أغسطس/آب 2021، npc.gov.cn/englishnpc/c23934/202108/13e1bd32372c4c38bce8c20e6028a52c.shtml (غير متوفر باللغة العربية)؛ بوابة القوانين الصينية، "قانون المساعدة القانونية في الصين (2021)"، "法律援助法"، chinajusticeobserver.com/law/x/legal-aid-law-of-china-20210820 (غير متوفر باللغة العربية)؛ دخل القانون حيز التنفيذ في 1 يناير/كانون الثاني 2022.

[53] فيلستار، "لاكسون وسوتو يُغيران موقفهما بعد دعمهما لعقوبة الإعدام لوقت طويل"، 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، philstar.com/headlines/2021/11/04/2139033/lacson-sotto-reverse-long-standing-support-death-penalty (غير متوفر باللغة العربية)؛ إنكوايرر، "باكياو يُغير لهجته بشأن عقوبة الإعدام، لكنه يظل متمسكًا بموقفه ضد زواج المثليين"، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، newsinfo.inquirer.net/1512347/pacquiao-changes-tone-on-death-penalty-but-firm-on-stand-vs-same-sex-marriage (غير متوفر باللغة العربية).

[54] مجلس الشيوخ الفلبيني، "دي ليما تُرحب بسحب لاكسون لمشروع القانون الخاص بعقوبة الإعدام، وتدعو مُجددًا إلى النظر في عقوبة السجن المؤبد البديلة"، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، legacy.senate.gov.ph/press_release/2021/1115_delima2.asp (غير متوفر باللغة العربية).

[55] اللجنة الوطنية المعنية بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنع المُخدِّرات والدعارة ومكافحتهم، "Nhiều khó khăn trong thi hành án tử hình "، 11 سبتمبر/أيلول 2021: tiengchuong.chinhphu.vn/nhieu-kho-khan-trong-thi-hanh-an-tu-hinh-11335972.htm (غير متوفر باللغة العربية).

وبينما يوضح التقرير بعض الملامح عن نظام عقوبة الإعدام السري في فيتنام، لا يمكن التحقق بصورة مستقلة من المعلومات المنشورة التي لا تتيح أيضًا المجال أمام إجراء تقييم دقيق لأعداد أحكام الإعدام الصادرة أو عمليات الإعدام أو الأشخاص تحت طائلة أحكام الإعدام، سواء في 2021 أو الأعوام الماضية.

ووَاصَلت منظمة العفو الدولية رصد التقارير حول استخدام عقوبة الإعدام على مدى العام، وتمكنت فقط من جمع معلومات حول 119 حكمًا جديدًا بالإعدام خلال العام، ما يُمثّل ارتفاعًا، كما يبدو، عن عدد الأحكام المُسجَّلة في 2020. وأُصدِر ثلاثة وتسعون من هذه الأحكام على خلفية جرائم متعلقة بالمُخدِّرات.

وفي 15 فبراير/شباط، دخل قرار المجلس القضائي بمحكمة الشعب العليا رقم 03 لعام 2020، الذي أُعتُمِد في 30 ديسمبر/كانون الأول 2020، حيز النفاذ.[56] وبواسطة هذا القرار الذي يُعَد أحد الأدوات القانونية المُستخدَمة، قدّمت المحكمة توجيهًا فيما يتعلق بالظروف التي تسمح للقضاة بإصدار أحكام أكثر تساهلًا من أحكام الإعدام عند معاقبة مُرتكبي الجرائم الاقتصادية؛ وذلك حينما يُعيد المتهم على نحو نشِط ثلاثة أرباع الأصول المُختلَسة، ويتعاون على نحو فعَّال مع السلطات في الكشف عن الجريمة والتحقيقات بشأنها.

وأظهرت البيانات الرسمية التي وَرَدت إلى منظمة العفو الدولية أنه كان هناك 59 رجلاً في **كوريا الجنوبية**، يتضمنون مواطنين صينيين، تحت طائلة أحكام الإعدام في نهاية العام. وقد أُدينوا جميعًا بجريمة القتل العمد، من بينهم أربعة بموجب القانون العسكري. وفي 26 فبراير/شباط، أَقرَّت الجمعية الوطنية تعديلات تشريعية لتغليظ العقوبة على مُرتكبي جرائم الاعتداء على الأطفال. واستهدفت هذه التعديلات تدوين جريمة قتل الأطفال الناجم عن الاعتداء مؤخرًا في القانون، والتي يُعاقَب عليها بالإعدام أو السجن مدى الحياة مع الأشغال أو السجن لمدة محددة لا تقل عن سبعة أعوام.[57] ومن ناحية أخرى، شارك 30 عضوًا بالجمعية الوطنية، في 7 أكتوبر/تشرين الأول، في وضع وطرح مشروع قانون خاص بشأن إلغاء عقوبة الإعدام، وكان لا يزال قيد نظر اللجنة التشريعية والقضائية بالجمعية بحلول نهاية العام.

وكان التحقُّق من التقارير والمعلومات التي تلقتها منظمة العفو الدولية بشأن استخدام عقوبة الإعدام في **كوريا الشمالية** لا يزال أمرًا مستحيلاً، نظرًا إلى عدم إمكانية الدخول إلى البلاد وعدم توفُّر مصادر إعلامية مستقلة بها. وتُرجِّح منظمة العفو الدولية على نحو كبير أنه قد نُفِّذت عمليات إعدام وأُصدِرت أحكام بالإعدام بمعدل مُطرد، بما في ذلك أحكام الإعدام الصادرة بعد محاكمات مُوجَزة وعلى خلفية مجموعة من الأفعال التي إما لم تبلغ حد "الجرائم الأشد خطورة"، التي يجب أن يقتصر استخدام العقوبة عليها وفقًا للقانون الدولي، أو من الأفعال التي لا يمكن اعتبارها من الجرائم الجنائية المُتعارَف عليها بما يمتثل للشروط التي يحددها القانون الدولي لحقوق الإنسان.

[56] مجلس القضاة بمحكمة الشعب العليا، القرار رقم 03/2020/NQ-HDTP، 30 ديسمبر/كانون الأول 2020: https://thuvienphapluat.vn/van-ban/Trach-nhiem-hinh-su/Nghi-quyet-03-2020-NQ-HDTP-ap-dung-quy-dinh-cua-Bo-luat-Hinh-su-ve-toi-pham-tham-nhung-449286.aspx (غير متوفر باللغة العربية).

[57] وكالة أنباء يونهاب، "تشريع جديد يُغلِّظ العقوبة على مُرتكبي الاعتداء المميت على الأطفال" 28 فبراير/شباط 2021 en.yna.co.kr/view/AEN20210226011300315 (غير متوفر باللغة العربية).

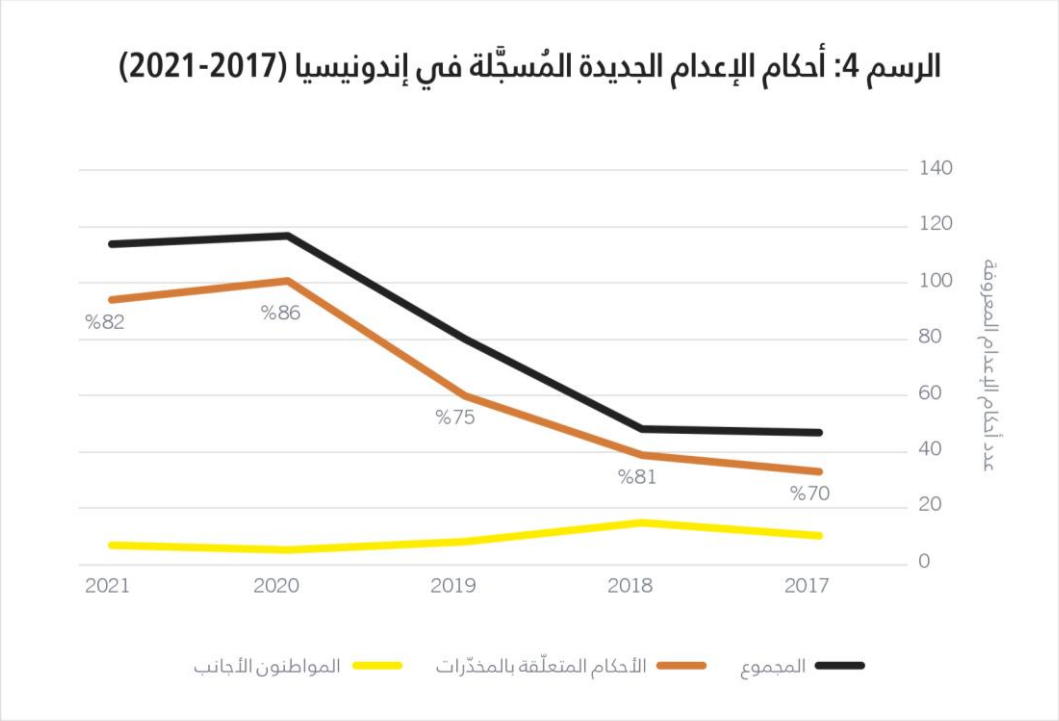

أحكام الإعدام المُسجَّلة في إندونيسيا ما بين 2017 و2021، حيث تظهر النسب المئوية للأحكام الصادرة لمعاقبة جرائم متعلقة بالمُخدّرات، ولتلك الصادرة بحق مواطنين أجانب (لمعاقبة أي جريمة).

وبيّنت إدارة السجون في **ماليزيا** أن 1359 شخصًا كانوا تحت طائلة الحكم بالإعدام، بحلول 12 أكتوبر/تشرين الأول، من بينهم 850 شخصًا صدرت بحقهم أحكام نهائية ويلتمسون العفو، بينما أُدين 925 بجرائم متعلقة بالمُخدِّرات.[58] وتضمن الـ 850 الذين استنفدوا سُبُل الاستئناف 526 مواطنًا أجنبيًا (أي 62%)، أُدين 431 منهم بجرائم متعلقة بالمُخدِّرات، ما يُشكِّل 82% من إجمالي المواطنين الأجانب المحكوم عليهم نهائيًا بالإعدام واستنفدوا سُبُل الاستئناف (526)، التي تُعَد نسبة مُلفتة للنظر، و51% من إجمالي الأشخاص الصادر ضدهم أحكام إعدام نهائية (850). ومن بين الـ 526 مواطنًا أجنبيًا، أُدين 84 شخصًا بالقتل العمد، وثمانية بمحاربة السلطان أو حُكام ماليزيا، واثنان بالاختطاف، وواحد بجرائم متعلقة بالأسلحة النارية.

وأظهرت بيانات الشهر السابق أنه من بين العدد الإجمالي آنذاك (1366)، كان هناك 529 مواطنًا أجنبيًا (أي 39%) وافدين من 41 بلدًا، وكان بين المواطنين الماليزيين 406 أشخاص ينتمون إلى عرقية المالاي، و209 ينتمون إلى العرقية الهندية، و181 ينتمون إلى العرقية الصينية، و43 ينتمون إلى جماعات عرقية أخرى.[59] وإضافة إلى ذلك، أعلنت إدارة السجون أنه من بين 73 قضية متعلقة بالمُخدِّرات، اعتبارًا من سبتمبر/أيلول 2021، كان هناك قضيتان تمتع فيهما القضاة بسلطة تقديرية في إصدار الأحكام، وانتَهَتَا بالسجن مدى الحياة والجَلد، اللتين تُمثّلان عقوبتين بديلتين قاسيتين.[60] وأشارت الإدارة أيضًا إلى منح 85 شخصًا عفوًا بين 2016 و1 سبتمبر/أيلول 2021، من بينهم 47 شخصًا أُدينوا بجرائم متعلقة بالمُخدِّرات، و22 بجريمة القتل العمد، واثنان بجرائم متعلقة بالأسلحة النارية.

واستنادًا إلى تلك الأعداد الإجمالية التي أصدَرتها إدارة السجون ردًا على استجوابات البرلمان، يُرجَح أنه قد أُصدِر 35 حكمًا جديدًا بالإعدام على الأقل بين نوفمبر/تشرين الثاني 2020 وأكتوبر/تشرين الأول 2021، إلا أن هذا العدد لا يأخذ بعين الاعتبار أحكام الإعدام التي خففتها المحاكم أو أوامر العفو التي صدرت خلال العام؛ لذا، فإن العدد كان أكبر من ذلك على الأرجح؛ ويبدو أنه يتوافق مع الأعداد التي أوردتها صحيفة "ذا ستار" في نوفمبر/تشرين الثاني، استنادًا إلى معلومات رسمية، والتي أشارت إلى صدور 76 حكمًا جديدًا بالإعدام خلال العام.[61] ورصدت منظمة العفو

---

[58] برلمان ماليزيا، الاجتماع الثاني، الدورة الرابعة للبرلمان الرابع عشر، الردود الكتابية على الاستجواب رقم 218.

[59] برلمان ماليزيا، الاجتماع الأول، الدورة الرابعة للبرلمان الرابع عشر، الردود الكتابية على الاستجواب رقم 143.

[60] بعد أن أُدخِلَت التعديلات على عقوبة الإعدام الإلزامية بموجب المادة 39 ب من قانون العقاقير الخطِرة لعام 1952، النافذة منذ 15 مارس/آذار 2018. برلمان ماليزيا، الاجتماع الأول، الدورة الرابعة للبرلمان الرابع عشر، الردود الكتابية على الاستجواب رقم 219.

[61] ستار، "أحكام الإعدام تتراجع في ماليزيا"، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2021: thestar.com.my/news/focus/2021/11/28/death-sentences-on-a-decline-in-malaysia (غير متوفر باللغة العربية).

الدولية تقارير إعلامية حول صدور أحكام جديدة بالإعدام بحق 14 شخصًا، من بينهم ثلاث نساء وخمسة أشخاص أُدينوا بالاتِّجار بالمُخدِّرات.

وفي 29 ديسمبر/كانون الأول، أعلن داتوك سيري الدكتور وان جنيدي توانكو جعفر، الوزير (المختص بالشؤون البرلمانية والقانونية) في إدارة رئيس الوزراء، أن النتائج التي خلُصت إليها اللجنة الخاصة، التي أُنشئت في 2019 لدراسة بدائل لعقوبة الإعدام، ستُعرَض على مجلس الوزراء، وأنه من المُتوقَع طرح مشروع قانون لتعديل القوانين المتعلقة بعقوبة الإعدام بالبلاد أمام البرلمان بحلول الربع الثالث من 2022.[62] وظلّ الوقف الرسمي لتنفيذ عمليات الإعدام، الصادر في يوليو/تموز 2018، مُطبقًا خلال العام.

وشهد عدد أحكام الإعدام المعروفة ارتفاعًا مُقلقًا في **ميانمار**، حيث أصبحت عقوبة الإعدام أداةً يستخدمها الجيش باستمرار وعلى نطاق واسع في ظل الاضطهاد والترهيب والمضايقة والعنف الذي يُمارسه ضد المحتجين والصحفيين. وقبل فبراير/شباط 2021، كانت أحكام الإعدام المعروفة تصدُر على فترات متفرقة لمعاقبة مُرتكبي القتل العمد، وعادةً ما كانت تُخَفَّف بإصدار قرارات عفو جماعي؛ بيد أن إجمالي عدد أحكام الإعدام لعام 2021 (86 على الأقل) يُمثِّل ارتفاعًا هائلاً مقارنةً بالمتوسط السنوي لفترة ما بين 2017 و2020، الذي ظلّ أقل من 10 (انظر الرسم 5).[63] وكان آخر حكم بالإعدام عُلِم بتنفيذه بميانمار في عام 1988.

وفرض الجيش الميانماري حالة الطوارئ تحت سلطة رئيس مجلس إدارة الدولة، الفريق مين أونغ هلينغ، بعد فترة وجيزة من استيلائه على السلطة بتنظيم انقلاب عسكري في 1 فبراير/شباط؛ وأصدَر الأمر رقم 3 لعام 2021 بشأن إعمال الحكم العسكري في 16 مارس/آذار.[64] وما بعث على القلق، من بين أمور أخرى، أن الأمر نَقل سلطة النظر في دعاوى المدنيين إما إلى محاكم خاصة أو محاكم عسكرية قائمة، لمحاكمة مُرتكبي مجموعة كبيرة من الجرائم، ومن بينها تلك التي يُعاقَب عليها بعقوبة الإعدام، مع اتباع إجراءات محاكمة مُوجَزة ودون أي حق في استئناف الأحكام. ولا يُمكن للمحكوم عليهم بالإعدام سوى التماس إلغاء قرارات المحاكم من رئيس مجلس إدارة الدولة.[65]

وجمعت منظمة العفو الدولية تقارير إعلامية ومعلومات محدودة فيما يتعلق بإصدار 86 حكمًا بالإعدام على الأقل منذ فبراير/شباط، وقد أُعلِن عن معظمها عبر وسائل الإعلام الخاضعة لسيطرة الجيش. وقد أصدَرت محاكم عسكرية أحكام الإعدام، بينما صدر الحكم، في إحدى الحالات، عن محكمة للأحداث، بعد إحالة القضية من المحكمة العسكرية. وأشارت التقارير إلى أن ما لا يقل عن 26 متهمًا قد حُوكِموا وأُدينوا، في أثناء غيابهم، بينما كان هناك متهمان في سن المراهقة وقت ارتكاب الجريمة المزعومة، ورجل زُعِم أن لديه إعاقة عقلية (نفسية اجتماعية) شديدة.[66] وأوضحت المعلومات المتاحة أن إجراءات المحاكمة كانت مُوجَزة، ولم يُتَح المجال أمام المتهمين للحصول على التمثيل القانوني.[67]

---

[62] ستار، "وزير الشؤون القانونية: لن يصدر أي قرار بإلغاء عقوبة الإعدام قبل تقديم نتائج دراسة اللجنة الخاصة"، 29 ديسمبر/كانون الأول 2021، thestar.com.my/news/nation/2021/12/29/decision-on-abolishment-of-death-penalty-only-after-special-committee-submits-findings-says-law-minister (غير متوفر باللغة العربية).

[63] منظمة العفو الدولية، *"أحكام وعمليات الإعدام في 2020"* (رقم الوثيقة: ACT 50/3760/2021)، أبريل/نيسان 2021، amnesty.org/ar/documents/act50/3760/2021/ar/

[64] الأمر رقم 3 لعام 2021 بشأن إعمال الحكم العسكري، 16 مارس/آذار 2021: gnlm.com.mm/martial-law-order-3-2021/#article-title (غير متوفر باللغة العربية). ذكرت منظمة العفو الدولية، في تقريرها لعام 2018، على وجه التحديد الفريق مين أونغ هلينغ من بين الأشخاص الذين يجب إجراء التحقيقات بشأن مسؤوليتهم عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، في إطار هجوم واسع النطاق وممنهج شُنَّ ضد سكان الروهينغيا في ولاية أراكان بشمال ميانمار. منظمة العفو الدولية، *" سوف ندمر كل شيء": مسؤولية الجيش عن الجرائم المُرتكبة ضد الإنسانية في ولاية أراكان، ميانمار* (رقم الوثيقة: ASA 16/8630/2018)، 27 يونيو/حزيران 2018، مُتاح على الرابط: amnesty.org/ar/documents/asa16/8630/2018/ar/

[65] للاطِّلاع على تحليلٍ أشمل للأوضاع، انظر بيان لجنة الحقوقيين الدولية، بعنوان "ميانمار: الحكم العسكري تصعيد خطير آخر في قمع الاحتجاجات السلمية"، 17 مارس/آذار 2021، icj.org/myanmar-martial-law-is-another-dangerous-escalation-of-repression/ (غير متوفر باللغة العربية)؛ وبيان اللجنة، بعنوان "ميانمار: انعدام سيادة القانون واستقلال القضاء بعد عام من استيلاء الجيش على السلطة"، 10 فبراير/شباط 2022، icj.org/myanmar-a-year-after-military-takeover-no-rule-of-law-or-judicial-independence/ (غير متوفر باللغة العربية).

[66] ذا إيراوادي، "النظام الحاكم في ميانمار يُصدر حكمًا بالإعدام على رجل يعاني من مرض عقلي"، 14 أبريل/نيسان 2021، irrawaddy.com/news/burma/myanmar-regime-hands-mentally-ill-man-death-sentence.html (غير متوفر باللغة العربية).

[67] على سبيل المثال، ذا إيراوادي، "المجلس العسكري في ميانمار يلجأ لمحاكم مؤقتة بالسجون لمحاكمة السجناء السياسيين"، 9 أبريل/نيسان 2021، irrawaddy.com/news/burma/myanmar-junta-using-prison-courts-try-political-prisoners.html (غير متوفر باللغة العربية).

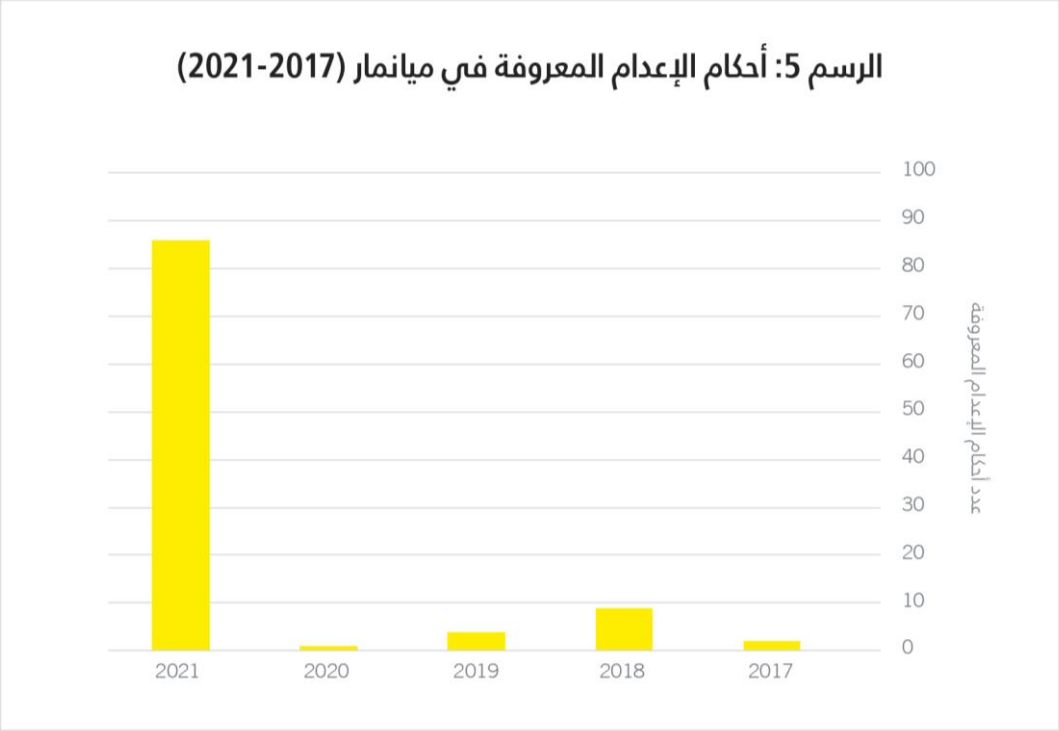

إجمالي عدد أحكام الإعدام التي عُلِم بصدورها ما بين 2017 و2021

وعلى صعيد آخر، لم تُسجَّل في **الهند**، أي عمليات إعدام خلال 2021، مقارنةً بأربعة عمليات إعدام في 2020، بعد توقُّف دام لأربعة أعوام. ومع ذلك، أظهرت بيانات "مشروع 39 أ" التابع لجامعة القانون الوطنية بدلهي، أن عدد أحكام الإعدام الصادرة خلال 2021 قد تضاعَف تقريبًا (144)، مقارنةً بإجمالي عدد الأحكام الصادرة في 2020 (77). وشكَّلت الدعاوى التي تنطوي على الجرائم الجنسية أغلبية المجموع؛ وبلغ عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام خلال العام (488) أعلى مستوياته منذ 2004.[68] واعتمدت عدة ولايات تعديلات تشريعية تُجيز تطبيق عقوبة الإعدام في حالات الوفاة الناجمة عن تعاطي المشروبات الكحولية المغشوشة[69] أو الاغتصاب.[70]

أما في **اليابان**، فقد استأنفت الحكومة عمليات الإعدام، بعد توقُّفٍ دام لمدة 24 شهرًا؛ إذ أُعدِم ثلاثة رجال في 21 ديسمبر/كانون الأول 2021، بعدما أُدينوا بالقتل العمد في ثلاث قضايا منفصلة.[71] وقد نُفِّذت عمليات الإعدام، على الرغم من عدم البتّ في التماس رجلين منهم لإعادة المحاكمة، ما ينتهك الضمانات الدولية التي تكفل حماية حقوق من يواجهون عقوبة الإعدام.[72]

وأصدَرت محاكم محلية ثلاثة أحكام جديدة بالإعدام، بينما أشارت البيانات الرسمية التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية إلى أن أحكام الإعدام بحق أربعة أشخاص آخرين أصبحت نهائية بقرار من المحكمة العليا، وتضمنوا امرأة واحدة.[73]

---

[68] مشروع 39 أ، "عقوبة الإعدام في الهند: تقرير الإحصائيات السنوية لعام 2021"، يناير/كانون الثاني 2022: project39a.com/annual-statistics-page-2021، صفحة 60 (غير متوفر باللغة العربية).

[69] تايمز أوف إنديا، "الجمعية التشريعية بماديا براديش تُقر توقيع عقوبة الإعدام في حالات الوفاة الناجمة عن تعاطي الكحوليات المغشوشة"، 11 أغسطس/آب 2021، timesofindia.indiatimes.com/articleshow/85229497.cms?utm_source=contentofinterest&utm_medium=text&utm_campaign=cppst (غير متوفر باللغة العربية).

[70] مشروع قوانين شاكتي الجنائية (تعديل ماهاراشترا) لعام 2020. تايمز أوف إنديا، "الجمعية التشريعية بماهاراشترا تُوافق بالإجماع على مشروع قانون شاكتي لمعاقبة مُرتكبي الاغتصاب بالإعدام"، 24 ديسمبر/كانون الأول 2021، timesofindia.indiatimes.com/articleshow/88463298.cms?utm_source=contentofinterest&utm_medium=text&utm_campaign=cppst (غير متوفر باللغة العربية).

[71] منظمة العفو الدولية، "اليابان: عمليات الإعدام المقيتة تُحطم آمال إحراز أي تقدم في عهد رئيس الوزراء الجديد"، 21 ديسمبر/كانون الأول 2021، amnesty.org/en/latest/news/2021/12/japan-abhorrent-executions-crush-hopes-of-progress-under-new-prime-minister/ (غير متوفر باللغة العربية).

[72] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قرار رقم 1984/50: الضمانة رقم 8 من الضمانات الصادرة عن الأمم المتحدة التي تكفل حماية حقوق الأشخاص الذين يواجهون حكمًا عليهم بالإعدام، اعتمدت في 25 مايو/أيار 1984.

[73] سي إن إن، "'الأرملة السوداء' اليابانية القاتلة بالتسلسل تخسر استئناف الحكم عليها بالإعدام"، 30 يونيو/حزيران 2021: edition.cnn.com/2021/06/30/asia/japan-black-widow-serial-killer-intl-hnk/index.html (غير متوفر باللغة العربية).

واعتبارًا من 31 ديسمبر/كانون الأول، بلغ العدد الإجمالي للأشخاص الذين يُعتقَد أنهم تحت طائلة أحكام بالإعدام 117 شخصًا. وبحسب البيانات الرسمية، أُكِّدَت أحكام الإعدام ضد 107 أشخاص، من بينهم ستة مواطنين أجانب.

وعلاوة على ذلك، سلّطت طعون قانونية جديدة الأضواء على الظروف القاسية للاحتجاز، وأثر إخطار الأشخاص بتنفيذ الإعدام قبل موعده ببضع ساعات فقط؛[74] فلا يزال هؤلاء الأشخاص الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام يُحتجَزون في زنازين انفرادية، بينما استمر تطبيق عقوبة الإعدام على ذوي الإعاقات العقلية (النفسية الاجتماعية) والذهنية في ظل غياب الضمانات الفعَّالة وعدم إجراء الفحوصات النفسية المنتظمة، ما ينتهك القانون الدولي والمعايير الدولية.[75]

ماتسوموتو كينجي

ظلّ ماتسوموتو كينجي، الذي أُصيب باضطراب وهامي خلال حبسه داخل زنزانة انفرادية في انتظار تنفيذ حكم الإعدام في اليابان، عرضة لخطر الإعدام. وكان لا يزال الطلب الذي قدّمه لإعادة محاكمته قيد النظر في نهاية العام. وحُكِم عليه بالإعدام لاتهامه بالقتل العمد في 1993، وأيّدت محاكم استئنافية الحكم بإدانته وإعدامه في 1996 و2000. وهو لديه منذ فترة طويلة إعاقة عقلية (نفسية اجتماعية) قبل إدانته، نجمت عن تسمم بالزئبق (مرض مينماتا، اضطراب عصبي ناجم عن التسمم بالزئبق) وإعاقة ذهنية. ووفقًا لما أفاد به محاميه، لعبت هذه الإعاقات دورًا كبيرًا خلال استجواب الشرطة له، وأدت إلى إدلائه بـ "اعتراف" بالإكراه. وحكمت المحاكم عدة مرات بأنه يتمتع بالأهلية الكافية ليُحكَم عليه بالإعدام وأن "اعترافه" يُمكن الأخذ به. وقال محاميه إنه يعاني حاليًا من الارتياب واضطراب الأفكار وتشوشها، وإنه لا يتمتع بالأهلية لفهم الإجراءات القانونية في قضيته أو المُشاركة فيها، ولا يمكنه كذلك أن يعي طبيعة حكم الإعدام الصادر ضده أو الغرض منه.

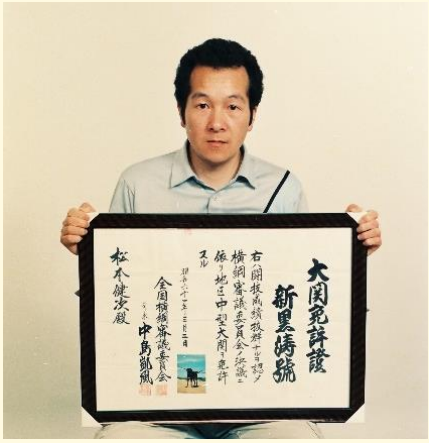

↑ *ماتسوموتو كينجي © صورة خاصة*

وفي نهاية العام، كان إيواو هاكامادا ينتظر بدء إعادة محاكمته أمام محكمة طوكيو العليا، بعدما أزالت المحكمة العليا أي موانع قانونية لذلك في ديسمبر/كانون الأول 2020. وكان قد حُكِم عليه بالإعدام في 1968، بعد إدانته في محاكمة جائرة، وأُصيب بإعاقة عقلية (نفسية اجتماعية) شديدة، خلال احتجازه في انتظار تنفيذ حكم الإعدام. وأُفرِج عنه مؤقتًا في 2014 إلى حين إعادة محاكمته.

[74] رويترز، "سجينان ينتظران تنفيذ حكمي الإعدام يلجآن للمقاضاة بسبب الإبلاغ 'اللاإنساني' بموعد التنفيذ في اليوم ذاته"، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، reuters.com/world/asia-pacific/japan-death-row-inmates-sue-over-inhumane-same-day-notification-media-2021-11-05/

(غير متوفر باللغة العربية)؛ أخبار اليابان، "سجين ينتظر تنفيذ حكم الإعدام يقاضي الحكومة اليابانية لتسمح له باستخدام أقلام التلوين" (نشرته صحيفة "يوميوري شيمبن" بدايةً)، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2021، آخر زيارة في 12 ابريل/نيسان 2022

[75] اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018) على المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الحق في الحياة، 3 سبتمبر/أيلول 2019، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/GC/36، الفقرة رقم 49.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

التوجهات على مستوى المنطقة

- تجاوز إجمالي عدد عمليات الإعدام المسجلة الضعف نتيجة لارتفاع الأعداد في بلدين هما الصومال وجنوب السودان.
- سُجلّت عمليات إعدام في الدول الثلاث نفسها كما في عام 2020 –بوتسوانا، وجنوب السودان، والصومال – في حين أن الأغلبية العظمى من دول المنطقة التي لم تُلغِ بعد عقوبة الإعدام على جميع الجرائم لم تُنفّذ أي عمليات إعدام.
- ازداد عدد أحكام الإعدام المسجلة بنسبة 22%، مع ارتفاع حاد في جمهورية الكونغو الديمقراطية وموريتانيا، برغم حدوث انخفاض ملحوظ في زامبيا.
- أُحرز تقدم باتجاه إلغاء عقوبة الإعدام في عدة دول من بينها جمهورية إفريقيا الوسطى، وسيراليون، وغانا.

البلد	عدد عمليات الإعدام المسجَّلة في عام 2021	عدد أحكام الإعدام المسجلة في عام 2021	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية عام 2021
إثيوبيا	0	+	1+
إريتريا	0	0	
إسواتيني	0	0	1
أوغندا	0	2+	135+
بوتسوانا	3	6	6
بوركينا فاسو[76]	0	0	0
تنزانيا	0	+	480+
جزر القمر	0	0	
جمهورية إفريقيا الوسطى	0	0	0
جمهورية الكونغو الديمقراطية	0	81+	+
جنوب السودان	9+	10+	334+
زامبيا	0	9+	257
زيمبابوي	0	1	66
السودان	0	7+	95+
سيراليون	0	23	117
الصومال	21+	27+	6+
غامبيا	0	3	3
غانا	0	7	165
غينيا الاستوائية	0	0	
كاميرون	0	4+	250+

[76] ألغت بوركينا فاسو عقوبة الإعدام على الجرائم العادية فقط. وفي عام 2018 شطبت الدولة عقوبة الإعدام من قانون العقوبات، بيد إن العقوبة ظلت قائمة في قانون القضاء العسكري. ولم تُنفَذ أي عمليات إعدام منذ عام 1988.

البلد	عدد عمليات الإعدام المسجَّلة في عام 2021	عدد أحكام الإعدام المسجلة في عام 2021	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية عام 2021
كينيا	0	14	601
ليبيريا	0	0	16+
ليسوتو	0	0	0
مالي	0	48	48+
ملاوي	0	11+	37+
موريتانيا	0	60	183
النيجر	0	0	4
نيجيريا	0	56+	3036+

أدى ارتفاع حاد في عمليات الإعدام المسجلة في اثنين من أصل البلدان الثلاثة التي واصلت تنفيذ عمليات الإعدام في المنطقة إلى زيادة العدد الإجمالي لعمليات الإعدام المسجلة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى أكثر من الضعف من 16 في 2020 إلى 33 في 2021. وارتفعت عمليات الإعدام المسجلة في الصومال من 11 إلى 21، وفي جنوب السودان من اثنتين إلى تسع عمليات، علماً بأنه من الصعب الحصول على معلومات من هذه الدول، وربما تكون الأرقام الفعلية حتى أعلى من ذلك. وفي بوتسوانا سجلت منظمة العفو الدولية عمليات إعدام ثلاثة أشخاص، وهو نفس عدد عام 2020.

كذلك كان إجمالي عدد أحكام الإعدام المسجلة عام 2021 - وهو 373 - أعلى مما كان عليه في 2020 (305) بشكل ملحوظ، أي أنه ارتفع بنسبة 22%. وحدث ارتفاع ملحوظ في أحكام الإعدام المسجلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث زاد عددها على أربعة أضعاف من 20 عام 2020 إلى 81 عام 2021. وانخفض عدد أحكام الإعدام المسجلة في سيراليون بنسبة 41% من 39 في 2020 إلى 23 في 2021. وفي الصومال أُعدم 21 شخصاً – من أصل 27 على الأقل محكوم عليهم بالإعدام عام 2021 – في السنة نفسها.

وسُجِّلت حالات تخفيف أحكام، وعفو، وتبرئة في عدة بلدان – لاسيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث صدر عفو عما لا يقل عن 26 شخصاً حُكم عليهم بالإعدام، وفي نهاية السنة خُفِّفت كافة أحكام الإعدام التي رُفضت عمليات الاستئناف التي قُدّمت بشأنها. وفي زامبيا، خُفّفت الأحكام الصادرة بحق جميع الأشخاص الذين كانوا ينتظرون طيلة أكثر من ثماني سنوات تنفيذ حكم الإعدام، وعددهم 23 شخصاً. وفي نيجيريا، بُرئت ساحة 17 شخصاً كان قد حُكم عليهم بالإعدام في الأساس وذلك عند تقديم استئناف، وخُفّف 83 حكماً بالإعدام.

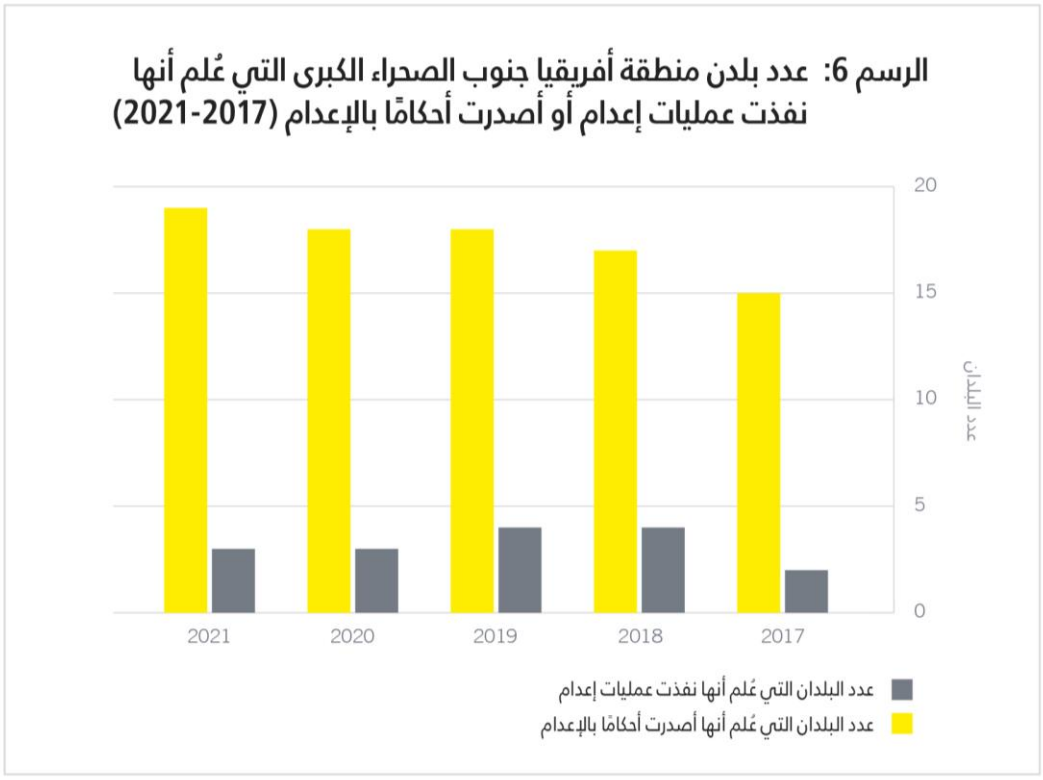

العدد الإجمالي السنوي لأحكام الإعدام التي عُلم بفرضها في الفترة بين 2017 و2021

احتُجز 5843 شخصاً تحت طائلة الحكم بالإعدام على الأقل، واستأثرت نيجيريا بنسبة 52% منهم (3036 شخصاً على الأقل).

اتُخذت خطوات إيجابية نحو إلغاء عقوبة الإعدام في عدة بلدان؛ ففي سيراليون أجاز البرلمان بالإجماع قانوناً يلغي عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم. وفي نهاية السنة كانت اللمسات الأخيرة توضع عليه من أجل التوقيع الرئاسي الرسمي. وفي غانا كان مشروع قانون يقترح إلغاء عقوبة الإعدام من قانون الجرائم الجنائية وغيرها، وأيضاً من قانون القوات المسلحة على الأرجح، قيد نظر البرلمان. وفي جمهورية إفريقيا الوسطى أنهت لجنة برلمانية[77] دراستها لمسودة قانون ترمي إلى الإلغاء الكامل لعقوبة الإعدام.

[77] جمهورية إفريقيا الوسطى، Rapport de la commission institutions, démocratie, judiciaire et affaires administratives sur la proposition de loi portant abolition de la peine de mort et modifiant certaines dispositions de la loi portant code pénal centrafricain، 21 أبريل/نيسان 2021، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.

أبرز التطورات القُطرية

في حين لم تسجل منظمة العفو الدولية أي عمليات إعدام في **إثيوبيا**، إلا أن وسائل الإعلام ذكرت – بدون أي تفاصيل – أنه في 6 أغسطس/آب أدانت المحكمة الابتدائية العسكرية التابعة للقيادة الغربية عدداً غير معروف من أعضاء قوة الدفاع الوطني الإثيوبية بتهمة الخيانة بسبب تآمرهم مع الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي لشن هجوم على الجيش في سياق النزاع المسلح الدائر في تيغراي. وقد حُكم على الذين أُدينوا بالإعدام أو السجن المؤبد.[78]

وإضافة إلى ذلك، حكمت محكمة في ولاية منطقة أوروميا في 4 أبريل/نيسان على رجل بالإعدام عقب إدانته بارتكاب جريمة قتل.[79]

أبلغت حكومة **إسواتيني** منظمة العفو الدولية أنه لم تطرأ أي تطورات جديدة على صعيد استخدام عقوبة الإعدام خلال السنة، ما يشير إلى عدم تنفيذ أي عمليات إعدام وعدم إصدار أي أحكام بالإعدام خلال عام 2021.[80] وقد ظل رجل واحد تحت طائلة حكم الإعدام.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني، حكمت محكمة عسكرية **أوغندية** عقدت خصيصاً لهذا الغرض في مقديشو بالصومال على جنديين يخدمان في البلاد في بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (أميسوم) بالإعدام لقتلهما مدنيين صوماليين بصورة غير قانونية خلال عملية عسكرية ضد الجماعة المعارضة المسلحة حركة الشباب في أغسطس/آب. وأعيد الجنديان إلى أوغندا لمواصلة الإجراءات القضائية.[81]

أبلغت وزارة الدفاع والعدل والأمن في **بوتسوانا** منظمة العفو الدولية أن ثلاث عمليات إعدام نُفّذت في البلاد عام 2021، وحُكم على ستة أشخاص بالإعدام وخُفّف حكم الإعدام الصادر على أحد الأشخاص، وفي نهاية عام 2021 كان هناك ستة أشخاص محكوم عليهم بالإعدام. وكل الأشخاص المذكورين آنفاً هم رجال، وجميعهم مدانون بجرائم قتل. والشخص الذي خُفّف حكم الإعدام الصادر عليه هو من زيمبابوي، أمام الباقون فهم من مواطني بوتسوانا.[82] وكان عدد الأشخاص الذين أُعدموا عام 2021 مطابقاً لعدد أولئك الذين أُعدموا عام 2020.

وفي حين لم تُنفّذ أي عمليات إعدام في **تنزانيا** منذ عام 1994، واصلت المحاكم في البلاد إصدار أحكام بالإعدام. وظل ما لا يقل عن 480 شخصاً تحت طائلة حكم الإعدام في نهاية السنة.

لم تُسجّل منظمة العفو الدولية أي عمليات إعدام أو أحكام إعدام، أو وجود أشخاص تحت طائلة أحكام الإعدام في **جمهورية إفريقيا الوسطى** التي أبقت على عقوبة الإعدام في قوانينها، لكنها لم تعدم أحداً منذ عام 1981.

وفي أبريل/نيسان أنجزت اللجنة البرلمانية المعنية بالمؤسسات، والديمقراطية، والشؤون القضائية والإدارية[83] دراستها لمشروع قانون من أجل الإلغاء الكامل لعقوبة الإعدام، طُرح لأول مرة عام 2018.[84] واستمعت اللجنة إلى خبراء ومنظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان، وأوصت في تقريرها وجوب أن يتبنى البرلمان مسودة القانون.[85] واعتباراً من نهاية السنة لم يجرِ مزيد من النقاش لمشروع القانون على حد علم منظمة العفو الدولية.

---

[78] أديس ستاندرد، "خبر: المحكمة الابتدائية العسكرية التابعة للقيادة الجنوبية تصدر أحكاماً بالسجن على أفراد في الجيش متهمين بإقامة "صلات مباشرة" مع الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي تتراوح من ثماني سنوات إلى ثماني عشرة سنة"، 26 أغسطس/آب 2021، addisstandard.com/news-southern-command-military-court-sentences-army-members-accused-of-direct-links-with-t-p-l-f-from-eight-to-eighteen-years-in-prison (غير متوفر باللغة العربية) وظهر أول تقرير حول إصدار الاحكام في منشور على صفحة الفيسبوك الرسمية لوزارة الدفاع الإثيوبية، لكنه أُزيل فيما بعد.

[79] إثيوبيان مونيتور، "إصدار عقوبة الإعدام على رجل عقب قتله ثلاثة أشخاص"، 4 أبريل/نيسان 2021، ethiopianmonitor.com/2021/04/04/man-gets-death-penalty-after-killing-three-people/ (غير متوفر باللغة العربية)

[80] رسالة إلى منظمة العفو الدولية من وزارة العدل والشؤون الدستورية، 28 ديسمبر/كانون الأول 2021.

[81] بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (أميسوم)، "بيان صحفي: المحكمة العسكرية تجد أن جنوداً من أميسوم مذنبون بقتل المدنيين في غولوين"، بي آر/24/2021، مقديشو، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، facebook.com/amisom.somalia/photos/a.405210486184589/4714623708576557/?type=3 (غير متوفر باللغة العربية)، بي بي سي، "الحكم بالإعدام على جنديين أوغنديين في الصومال"، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، bbc.co.uk/news/world-africa-59280210 (غير متوفر باللغة العربية).

[82] رسالة إلى منظمة العفو الدولية من وزارة الدفاع والعدل والأمن، 25 يناير/كانون الثاني 2022.

[83] جمهورية إفريقيا الوسطى، Rapport de la commission institutions, démocratie, judiciaire et affaires administratives sur la proposition de loi portant abolition de la peine de mort et modifiant certaines dispositions de la loi portant code pénal centrafricain، 21 أبريل/نيسان 2021، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.

[84] جمهورية إفريقيا الوسطى، الجمعية الوطنية، "Loi portant abolition de la peine de mort en République centrafricaine" (بدون تاريخ)، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.

[85] خلاصة تقرير اللجنة.

ولم تسجل منظمة العفو الدولية أي عمليات إعدام في **جمهورية الكونغو الديمقراطية** التي لم تشهد تنفيذ أي عمليات إعدام منذ عام 2003. وحُكم على 81 شخصاً على الأقل[86] بالإعدام بينهم امرأة واحدة، وهذا يزيد بأكثر من أربعة أضعاف على عدد أحكام الإعدام التي سُجّلت عام 2020.[87]

في 8 يناير/كانون الثاني، أصدر الرئيس فيليكس تشيسيكيدي عفواً عن جميع الأشخاص الـ 26 المحكوم عليهم بالإعدام في 2003 لاغتيالهم الرئيس السابق لوران – دزيريه كابيلا عام 2001.[88] وفي 31 ديسمبر/كانون الأول، وقّع الرئيس على مرسوم خفَّف – من جملة أمور – جميع أحكام الإعدام التي كانت نافذة في حينه والتي رُفضت كافة عمليات الاستئناف التي قُدّمت بشأنها، إلى السجن المؤبد.[89] ولم تستطع منظمة العفو الدولية تحديد عدد الأشخاص الذين تأثروا بالمرسوم.

شهد عدد عمليات الإعدام المسجلة في **جنوب السودان** ارتفاعاً حاداً من عمليتين في 2020 إلى تسع عمليات في 2021. كذلك ارتفع عدد أحكام الإعدام من ستة على الأقل إلى عشرة على الأقل. وكان ما لا يقل عن 334 شخصاً محتجزاً تحت طائلة حكم الإعدام في نهاية السنة.

واصلت المنظمات غير الحكومية في جنوب السودان بذل جهودها لمساندة الأشخاص الذين حُكم عليهم بالإعدام في محاكمات جائرة. وفي 10 يونيو/حزيران، أُطلق سراح رجل بعد أن ظل محتجزاً 13 سنة بانتظار تنفيذ حكم الإعدام فيه، وذلك بمساعدة منظمة مرصد العدالة وحقوق الإنسان. وبحسب محاميه أدين الرجل عام 2009 بقتل رجل آخر. وقد أصّر بثبات على براءته. وفيما بعد مُني استئناف قُدّم إلى محكمة الاستئناف بالفشل، لكن المحكمة العليا نقضت الإدانة عند تقديم استئناف آخر على أساس عدم كفاية الأدلة.[90]

وفي 27 يناير/كانون الثاني، أعلن وزير الشؤون الداخلية في **زامبيا** ستيفن كمبيونغو أن الرئيس إدغار لونغو خفّف أحكام الإعدام الصادرة بحق 246 شخصاً مداناً إلى السجن المؤبد. وأوضح ستيفن كمبيونغو أن السبب الرئيسي لتخفيف الأحكام الصادرة على 225 رجلاً كان الخوف على صحة الذين استُنفدت عمليات الاستئناف التي قدموها ضد أحكام الإعدام الصادرة عليهم، والذين كانوا مسجونين في المرفق الإصلاحي شديد الحراسة في موكوبيكو، وهو مرفق يعود إلى عهد الاستعمار مصمم لاحتجاز عدد من النزلاء يصل إلى 40 مدة تصل إلى بضعة أشهر، لكنه كان يحتجز ما يزيد على 400 رجل. وقد اشتملت بواعث القلق الصحية على سبيل المثال لا الحصر على المخاطر المتصلة بتفشي فيروس كوفيد-19. وبالمثل خُفّفت أحكام الإعدام الصادرة على 21 امرأة مسجونة في مرفق إصلاحي للإناث في كابوي. وذكر ستيفن كمبيونغو أيضاً أن بلاده لم تُلغِ عقوبة الإعدام لأن ذلك يتطلب إجراء استفتاء.[91]

بيد أن محاكم زامبيا واصلت إصدار أحكام بالإعدام على أشخاص، بما في ذلك بالنسبة لجريمة السطو المشدد الذي يُعاقب عليه بحكم الإعدام الإلزامي،[92] وفي حين أن محكمة الاستئناف والمحكمة العليا برأتا في بعض الحالات أشخاصاً أدينوا بجرائم قتل، انتهى المطاف بمعظمهم في الحجز تحت طائلة حكم الإعدام.[93]

وفي 13 أبريل/نيسان أمر رئيس **زيمبابوي** إمرسون منانغاوا – من جملة أمور – بتخفيف أحكام الإعدام على جميع السجناء الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم منذ ثماني سنوات على الأقل إلى السجن المؤبد.[94]

---

[86] مكتب حقوق الإنسان المشترك التابع للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (UNJHRO)، بعثة تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO)، – مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، تحليل وضع حقوق الإنسان في 2021، يناير/كانون الثاني 2022 (بلا تاريخ)، الفقرة 58.

[87] بارونز، "من أنباء وكالة الصحافة الفرنسية: جمهورية الكونغو الديمقراطية تحكم على 16 شخصاً بالإعدام لقتلهم مسعفاً معنياً بوباء إيبولا عام 2019"، 9 مارس/آذار 2021، barrons.com/news/dr-congo-sentences-16-to-death-for-2019-killing-of-ebola-medic-01615313405 (غير متوفر باللغة العربية)

[88] أفريكا نيوز، "جمهورية الكونغو الديمقراطية تطلق سراح 26 سجيناً في قضية اغتيال الزعيم السابق كابيلا"، 8 يناير/كانون الثاني 2021، africanews.com/2021/01/08/drc-prez-pardons-26-prisoners-for-murder-of-ex-prez-laurent-kabila/ (غير متوفر باللغة العربية)

[89] Actualite.cd، "جمهورية الكونغو الديمقراطية: فيليكس تشيسيكيدي يوقع على مرسوم للعفو الجماعي"، 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، actualite.cd/2021/12/31/rdc-felix-tshisekedi-signe-lordonnance-portant-mesure-collective-de-grace (غير متوفر باللغة العربية)

[90] انظر أيضاً سودانس بوست، "سجين في جوبا وُجد غير مذنب بعد قضائه 13 سنة في السجن"، 10 يونيو/حزيران 2021، sudanspost.com/juba-prisoner-found-not-guilty-after-13-years-in-jail/ (غير متوفر باللغة العربية).

[91] لجنة حقوق الإنسان [زامبيا]، "لجنة حقوق الإنسان تثني على الرئيس إدغار لونغو لتخفيفه أحكام الإعدام الصادرة بحق 246 نزيلاً ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم للسيطرة على تفشي فيروس كوفيد-19 في المرافق الإصلاحية"، 1 فبراير/شباط 2021، hrc.org.zm/index.php/multi-media/news/372-hrc-commends-president-edgar-lungu-for-commuting-sentences-of-246-death-row-inmates-to-control-the-spread-covid-19-in-correctional-facilities (غير متوفر باللغة العربية)، نيوز ديغرز!، "لونغو يُخفّض أحكام الإعدام الصادرة بحق 246 نزيلاً ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم إلى السجن المؤبد"، 28 يناير/كانون الثاني 2021، diggers.news/local/2021/01/28/lungu-commutes-246-inmates-sentences-from-death-row-to-life-imprisonment/ (غير متوفر باللغة العربية).

[92] جمهورية زامبيا، الفقرة 294(2) من قانون مدونة العقوبات (1953).

[93] Africanlii.org، "هل حان الوقت لوضع حد لعقوبة الإعدام الإلزامية في زامبيا؟" 24 يونيو/حزيران 2021، africanlii.org/article/20210624/time-end-mandatory-death-penalty-zambia (غير متوفر باللغة العربية).

[94] الرئيس إمرسون منانغاغوا، *أمر الرأفة رقم 1 لعام 2021*، الجريدة الرسمية الزيمبابوية الاستثنائية، 13 أبريل/نيسان 2021، gazettes.africa/archive/zw/2021/zw-government-gazette-dated-2021-04-13-no-47.pdf، الفقرة 9 (غير متوفر باللغة العربية).

أبلغت إدارة السجون والإصلاحيات في زيمبابوي منظمة العفو الدولية أن رجلاً واحداً حُكم عليه بالإعدام لارتكابه جريمة قتل، وأن 66 شخصًا كانوا محتجزين تحت طائلة الإعدام في نهاية السنة – كلهم من الرجال – وجميعهم بسبب جرائم تتضمن القتل. وقد مُنح عفو رئاسي واحد لشخص محكوم بالإعدام، وخُفّفت أحكام الإعدام الصادرة على 23 رجلاً.[95] ولما كانت جميع حالات تخفيف الأحكام هذه – وفق إدارة السجون والإصلاحيات – تتعلق بأحكام صدرت في 2013 أو قبل ذلك، فإن منظمة العفو الدولية تعتقد أنها جاءت نتيجة تخفيف أحكام أعلن عنه الرئيس في أبريل/نيسان.

وفي 5 أغسطس/آب، حكمت محكمة في العُبيد عاصمة إقليم شمال كردفان في **السودان** بإعدام ستة أفراد في قوات الدعم السريع شبه العسكرية لقتلهم متظاهرين كانوا يحتجون على نقص مادة الغازولين والخبز في يوليو/تموز 2019 في المدينة. وتأسست قوات الدعم السريع على يد الرئيس السابق عمر البشير عام 2013.[96]

أجاز برلمان **سيراليون** بالإجماع قانون إلغاء عقوبة الإعدام لعام 2021 في 23 يوليو/تموز. ويلغي القانون العقوبة على جميع الجرائم ويزيلها كقصاص من كل نص من نصوص القانون الجنائي وغيره من التشريعات، ومن ضمنها القانون العسكري. واستُبدل بعقوبة الإعدام على هذه الجرائم عقوبة قصوى بالسجن المؤبد مع سجن لمدة 30 سنة كحد أدنى، مع السماح بحرية التصرف القضائية في إصدار الحكم.[97]

وفي نهاية السنة كانت اللمسات الأخيرة توضع على القانون: من توقيع الرئيس إلى نشره في الجريدة الرسمية.

ومع أن المادة 16(1) من دستور سيراليون ما زالت تسمح بفرض عقوبة الإعدام، فإن تقريراً للحكومة يعود إلى شهر ديسمبر/كانون الأول حول خططها لطلب إدخال تعديلات على الدستور – يتضمن تعديل هذه المادة لإزالة عقوبة الإعدام.[98]

أبلغت مصلحة السجون في سيراليون منظمة العفو الدولية أنه خلال عام 2021 لم تجر أي عمليات إعدام في البلاد. وقد حُكم على ثلاثة وعشرين شخصاً بالإعدام، جميعهم من الرجال. وكان هناك مئة وسبعة عشر شخصاً محتجزين تحت طائلة الحكم بالإعدام، بينهم ثلاث نساء. وخُفّفت أحكام الإعدام الصادرة على أربعة أشخاص.[99]

وفي **الصومال** أُعدم 21 شخصاً في 27 يونيو/حزيران رمياً بالرصاص في بونتلاند – وبحسب مسؤول أوردت تصريحه وسائل الإعلام، أدين الرجال بالانتساب إلى عضوية حركة الشباب وارتكاب أعمال إرهابية، من ضمنها عمليات قتل، وذلك في محاكمات منفصلة في بلدات غالكايو، وغاروي وقردو في فترة سابقة من العام. وأُعدم ثمانية عشر شخصاً في غالكايو، في حين أُعدم ثلاثة آخرون بصورة منفصلة في قردو وغاروي. وبحسب ما ورد نُفّذت عمليات الإعدام بعد ساعتين فقط من شن أعضاء حركة الشباب هجوماً على بلدة وِصِل قُتل فيه العشرات من ضمنهم مدنيون.[100]

وإضافة إلى الأشخاص الـ 21 الذين صدرت أحكام عليهم وأُعدموا في 2021، حُكم على ستة أشخاص آخرين على الأقل بالإعدام. وفي 21 أبريل/نيسان حكمت المحكمة الابتدائية التابعة للقوات المسلحة في منطقتي مدق والعين في بونتلاند على خمسة رجال بالإعدام. وأُدينوا بقتل جنود ومدنيين على حد سواء في إطار خدمتهم في حركة الشباب المسلحة.[101]

وفي 13 مارس/آذار حكمت محكمة عسكرية في أرض الصومال على جندي بالإعدام لقتله مدّرساً مدنياً في بلدة غابيلي بأرض الصومال.[102]

---

[95] رسالة إلى منظمة العفو الدولية من إدارة السجون والإصلاحيات في زيمبابوي، 18 فبراير/شباط 2022.

[96] أفريكانيوز، "السودان: أحكام بالإعدام ضد ستة من أفراد القوات شبه العسكرية لقتلهم محتجين عام 2019"، 6 أغسطس/آب 2021، africanews.com/2021/08/06/sudan-death-sentences-for-six-paramilitaries-for-the-killing-of-protesters-in-2019/ (غير متوفر باللغة العربية).

[97] منظمة العفو الدولية، "سيراليون: إلغاء عقوبة الإعدام نصر كبير"، 25 يوليو/تموز 2021، amnesty.org/en/latest/news/2021/07/sierra-leone-abolition-of-death-penalty-a-major-victory/ (غير متوفر باللغة العربية).

[98] تقرير حول مراجعة الورقة البيضاء الحكومية لعام 2017 بشأن دستور سيراليون، 1991 (القانون رقم 6 لعام 1991)، ديسمبر/كانون الأول 2021، ص 7.

[99] رسالة إلى منظمة العفو الدولية من مصلحة السجون في سيراليون، 3 فبراير/شباط 2022.

[100] صوت أمريكا، "الصومال تُعدم مقاتلين في خضم هجوم مميت"، 27 يونيو/حزيران 2021، voanews.com/a/africa_somalia-executes-militants-amid-deadly-attack/6207538.html (غير متوفر باللغة العربية)، غاروي أونلاين، "حركة الشباب تُعدم ستة أشخاص يُزعم أنهم 'جواسيس للولايات المتحدة' في الصومال"، 28 يونيو/حزيران 2021، garoweonline.com/en/news/somalia/al-shabaab-executes-us-spies-in-somalia-after-21-militants-shot-dead (غير متوفر باللغة العربية).

[101] هورن أوبزرفر، "الصومال، محكمة عسكرية في بونتلاند تصدر أحكاماً بالإعدام على خمسة من أعضاء حركة الشباب"، 21 أبريل/نيسان 2021، hornobserver.com/articles/830/Somalia-Puntland-Military-court-hands-down-death-sentence-to-five-Shabab-members (غير متوفر باللغة العربية).

[102] صوماليا 24، "محكمة عسكرية في أرض الصومال تحكم على جندي بالإعدام"، 13 مارس/آذار، http://www.handsoffcain.info/archivio_news/202103.php?iddocumento=60325368&mover=0 (غير متوفر باللغة العربية).

استمر صدور أحكام الإعدام في **غامبيا**؛ ففي يوليو/تموز، حكمت محكمة بنجول العليا على مسؤول رفيع من عهد الرئيس السابق يحيى جامه بالإعدام شنقاً لاغتياله الوزير السابق عثمان كورو سيسي.[103]

ينص مشروع قانون قدمه إلى برلمان **غانا** في يونيو/حزيران النائب عن منطقة مدينة، فرانسيس-خافيير سوسو، على إزالة عقوبة الإعدام كخطوة أولى من قانون الجرائم الجنائية وغيرها.[104] وفي نهاية السنة كان مشروع القانون المقترح قيد الإعداد لطرحه على البرلمان، مع إجراء مناقشات حول توسيع تغطيته ليشمل أحكاماً في قانون القوات المسلحة[105] التي تفرض عقوبة الإعدام.

وأبلغ مدير سجون غانا منظمة العفو الدولية أنه لم تُنفّذ أي عمليات إعدام في البلاد، وقد حُكم على سبعة أشخاص بالإعدام، وكان 165 شخصاً تحت طائلة الإعدام في نهاية السنة، بينهم ست نساء وستة أجانب. ولم تُخفّف أي أحكام أو تصدر مراسيم عفو.[106] وعلمت منظمة العفو الدولية بأن جميع الأشخاص الـ 165 قد أُدينوا بارتكاب جرائم قتل يُعاقب عليها بعقوبة الإعدام الإلزامية في غانا، وهو ما يمنع القضاة من مراعاة ظروف محددة ربما يكون لها أثر تخفيفي في كل حالة.

وفي 7 سبتمبر/أيلول 2021، حكمت محكمة بويا العسكرية في **الكاميرون** بالإعدام على أربعة رجال بسبب ارتكابهم سلسلة من الجرائم، من بينها الدعوة إلى الانفصال، والإرهاب، والقتل، وحيازة أسلحة غير قانونية، والتمرد. وأدين الأربعة بتهمة مهاجمة مدرسة وقتل ثمانية أطفال على الأقل.[107] وأبلغ محامي الأربعة أتوه والتر إم. تشمي – وهو محامي مرافعات – منظمة العفو الدولية أن تجاوزات إجرائية شابت المحاكمة. ولم يقتصر الأمر على أن محكمة عسكرية تولت النظر بالقضية، بل تجاوز ذلك إلى حد ان استُمع إلى جميع المتهمين الـ 12 في اليوم ذاته في جلسة "ماراثونية" حالت دون إيلاء اعتبار كاف لقضية كل منهم. وإضافة إلى ذلك أخفق الادعاء في إحضار أي شهود إلى الجلسة، مقدماً بدل ذلك أقوالاً خطية من دون أي إثبات من طرف ثالث أو إتاحة الفرصة لاستجواب الشهود، ما جعل المحاكمة تستند إلى أدلة مبنية على الأقاويل فقط. كذلك شكلت اللغة مشكلة؛ فالمحاكمة جرت بالفرنسية وتُرجمت إلى الإنجليزية. بيد أن معظم المتهمين لم يفهموا بالكامل إلا لغة إنجليزية هجينة.[108] وجرى تقديم طعن،[109] كان من أثره تعليق تنفيذ حكم الإعدام. واعتباراً من نهاية عام 2021 لم يكن قد حُدد بعد موعد لجلسة الاستئناف.

وفي 6 يوليو/تموز، أصدرت المحكمة العليا في **كينيا** قراراً[110] ينص على توجيهات حول كيفية تنفيذ قرارها الذي أصدرته عام 2017 في قضية *موروا تيتو وشخص آخر ضد الجمهورية*، وأعلنت فيه أن عقوبة الإعدام الإلزامية على القتل غير دستورية.[111] وفي القرار الذي أصدرته المحكمة عام 2017 أصدرت تعليمات لمجموعة واسعة من المؤسسات – من ضمنها البرلمان والنائب العام – لإدخال تعديلات على القوانين والسياسات لضمان هذا التنفيذ، لكن في القرار الذي أصدرته المحكمة في يوليو/تموز 2021 أعربت عن عدم رضاها عن طريقة اتباع هذه التعليمات، وصرحت بأن ثمة التباساً – بما في ذلك لدى المحاكم الدنيا فيما يتعلق بمصير مئات الأشخاص الذين حُكم عليهم بالإعدام سابقاً بموجب النصوص الإلزامية، وهذا ما أدى إلى ما وصفته المحكمة "بسيل من الطلبات لإعادة إصدار الأحكام". وفي القرار الذي أصدرته المحكمة في يوليو/تموز 2021 أوضحت أيضاً – من جملة أمور – أن القرار الصادر عام 2017 لم ينطبق على نصوص أخرى لحكم الإعدام الإلزامي مثل الخيانة، والسطو العنيف، ومحاولة السطو العنيف، لكن هذه يمكن الطعن فيها عبر المحاكم مع احتمال التوصل إلى "نتيجة مشابهة". أما ما يتعلق بالقتل، فقد قضت المحكمة بأنه ما دامت عقوبة الإعدام لم تُلغ فيجب أن تقتصر على "أندر الحالات النادرة التي تتعلق بأفعال القتل المتعمدة والمشددة". وقضت المحكمة بأن جميع الذين حُكم عليهم بالإعدام على جرائم قتل كعقوبة إلزامية يحق لهم طلب جلسة لإعادة النظر في الحكم.

---

[103] فورويا (سريكوندا)، "غامبيا: محكمة تحكم على ينكوبا توري بالإعدام شنقاً"، 14 يوليو/تموز، allafrica.com/stories/202107150194.html (غير متوفر باللغة العربية)

[104] قانون الجرائم الجنائية وغيرها لعام 1960، القانون 29.

[105] قانون القوات المسلحة لعام 1962 القانون 105.

[106] رسالة إلى منظمة العفو الدولية من مصلحة السجون في غانا، 31 يناير/كانون الثاني 2022.

[107] جورنال دو كاميرون، "كاميرون: الحكم على أربعة أشخاص بالإعدام بشأن مجزرة مدرسة كومبا"، 8 سبتمبر/أيلول 2021، journalducameroun.com/en/cameroon-four-get-death-sentence-over-kumba-school-massacre/ (غير متوفر باللغة العربية)

[108] منظمة العفو الدولية، مقابلة هاتفية مع محامي المرافعات أتوه والتر إم. تشمي، 18 يناير/كانون الثاني 2022.

[109] إدارة القضاء العسكري، *Procès verbal de notification d'une ordonnance portant fixation de la consignation d'appel*، 21 يونيو/حزيران 2021، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.

[110] *قضية فرانسيس كاريوكو موروا تيتو وشخص آخر ضد الجمهورية، معهد كاتيبا و5 آخرون (أصدقاء المحكمة)* [2021] إي كيه إل آر حكم صادر في 6 يوليو/تموز 2021.

[111] *قضية فرانسيس كاروكو موروا تيتو وشخص آخر ضد الجمهورية* [2017] إي كيه إل آر، حكم صادر في 14 ديسمبر/كانون الأول 2017.

لم تُسجّل أي إعدامات أو أحكام إعدام جديدة في **ليبيريا**، لكن ظل ما لا يقل عن 16 شخصاً تحت طائلة الحكم بالإعدام.

وفي ديسمبر/كانون الأول، أصدر مجلس النواب مشروع قانون لتعديل قانون العقوبات الذي يُجرّم "أفعال التضحية بالبشر". ويفرض التعديل – الذي إلى جانب فعل التضحية بالبشر بحد ذاته، يجرّم مجموعة واسعة من الأفعال ذات الصلة مثل التمويل، والمحاولة، والتواطؤ، وحيازة أدوات للقيام بهذه الأفعال – عقوبة الإعدام على طائفة من الجرائم، من ضمنها تمويل عملية التضحية بالبشر وحيازة الأدوات اللازمة للقيام بذلك. وقد أرسل مشروع القانون إلى مجلس الشيوخ لاعتماده.[112]

أبلغت وزارة العدل وحقوق الإنسان في **مالي** منظمة العفو الدولية أن محاكم الاستئناف الثلاث في البلاد في باماكو وكايس وموبتي حكمت على 48 شخصاً بالإعدام خلال جلساتها التي تتعلق بالجرائم الخطيرة، واحد منهم على الأقل لارتكابه جرائم لها صلة بالإرهاب.[113] وفي 30 يونيو/حزيران حكمت محكمة استئناف موبتي – خلال جلسة عُقدت بشأن الجرائم الخطيرة – بالإعدام على 12 شخصاً تبين أنهم مذنبون بالمشاركة في الاعتداء على كولوغون بيوله، بدائرة بانكاس عام 2019 حيث قتلوا عشرات الأشخاص، وأحرقوا المباني، وارتكبوا أعمال السلب والنهب. وقد حوكم الـ 12 جميعهم غيابياً[114].

وفي أبريل/نيسان – وفي معرض بت المحكمة الأعلى في **ملاوي** في قضية تتعلق بسجين حُكم عليه بالإعدام بموجب القوانين التي تنص على عقوبة إعدام إلزامية على القتل – كانت المحكمة العليا قد أعلنت عام 2007 بأنها غير دستورية[115] – قضت في البداية بأن عقوبة الإعدام نفسها كانت غير دستورية. بيد أنه أُعيد النظر في القرار فيما بعد، حيث أبطل القضاة القرار الأولي.[116] وجرت إعادة النظر على أسس إجرائية فقط، ولم تتناول مسألة ما إذا كانت عقوبة الإعدام تتماشى أم لا مع دستور ملاوي، ولم تتناول أيضاً الأسباب المنصوص عليها في القرار الأصلي لكي تقرر بأنها لا تتماشى معه.

في يناير/كانون الثاني نُظر – في إطار الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة – في سجل **موريتانيا** في مجال حقوق الإنسان. ولم يشر تقرير موريتانيا إلى عقوبة الإعدام[117]. وخلال المناقشة صرّح الوفد بأنه لم تُنفّذ أي عمليات إعدام منذ عام 1987، وأن موريتانيا ستواصل احترام الوقف الاختياري الفعلي المطبق على جميع حالات عقوبة الإعدام.[118] لكن في حين أن موريتانيا "أخذت علماً" ببعض التوصيات التي تدعوها إلى إلغاء عقوبة الإعدام، والتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وفرض وقف قانوني على تنفيذ عمليات الإعدام، وخفض عدد الجرائم التي يُعاقب عليها بالإعدام، إلا أنها لم تقبل أياً منها.[119]

وفي 25 نوفمبر/تشرين الثاني، أصدرت محكمة جنائية في شمال نواكشوط حكماً بالإعدام على ثلاثة رجال لأنهم طعنوا حتى الموت أستاذاً محاضراً في الجامعة بالقرب من منزله في يونيو/حزيران 2021.[120]

---

[112] ديلي أوبزرفر، "إصدار عقوبة الإعدام على القتلة الذين يضحون بالبشر والشركاء في الجريمة"، 13 ديسمبر/كانون الأول 2021، liberianobserver.com/ritual-killers-accomplices-get-death-penalty (غير متوفر باللغة العربية)

[113] رسالة إلى منظمة العفو الدولية من وزارة العدل وحقوق الإنسان، 25 يناير/كانون الثاني 2022. انظر أيضاً ماليجت، "Mali: Clôture de la 1ère session de la cour d'assises de Bamako: 13 condamnations à la peine de mort prononcées par les juges"، 14 أبريل/نيسان 2021، malijet.co/societe/faits-divers/cloture-de-la-1ere-session-de-la-cour-dassises-de-bamako-13-condamnations-a-la-peine-de-mort-prononcees-par-les-juges (غير متوفر باللغة العربية)، نوفيل أوريزون، "Clôture de la 2eme session ordinaire de la cour d'Assises de Bamako "، 4 أكتوبر/تشرين الأول 2021، nouvelhorizonmali.com/2021/10/cloture-de-la-2eme-session-ordinaire-de-la-cour-dassises-de-bamako/ (غير متوفر باللغة العربية)، إندبندان (مالي)، "Fin de la 1ère session de la cour d'Assises de Kayes: Sur les 40 affaires inscrites au rôle 7 ont été renvoyées à la prochaine session "، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2021، lindependant-mali.net/2021/10/13/fin-de-la-1ere-session-de-la-cour-dassises-de-kayes-sur-les-40-affaires-inscrites-au-role-7-ont-ete-renvoyees-a-la-prochaine-session/ (غير متوفر باللغة العربية).

[114] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الحالة في مالي: تقرير الأمين العام، 1 أكتوبر/تشرين الأول 2021، الفقرة 35 من وثيقة الأمم المتحدة S/2021/844.

[115] *قضية كفنتايني وآخرين ضد النائب العام*، القضية الدستورية رقم 12 لعام 2005 (2007) (المحكمة العليا بصفتها محكمة دستورية، أُكد فيما بعد من قبل محكمة الاستئناف العليا).

[116] *قضية خوفيوا ضد الجمهورية* (رقم الاستئناف الجنائي المتنوع إم إس سي إيه 12 لعام 2017 [2017] إم دبليو إس سي 3 (28 أبريل/نيسان 2021).

[117] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، *تقرير وطني مُقدّم وفقًا للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 16/21: موريتانيا*، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/WG.6/37/MRT/1.

[118] الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، تقرير: *موريتانيا*، 9 أبريل/نيسان 2021، الفقرة 52 وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/47/6.

[119] الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، تقرير: *موريتانيا*، إضافة، 19 أبريل/نيسان 2021، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/47/6/Add.1، التوصيات 130.4-130.25.

[120] كيفه أونلاين، "موريتانيا، الحكم بالإعدام على قتلة ولد ألما"، 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، kiffaonline.com/2021/11/25/.

وقد أبلغت وزارة العدل الموريتانية منظمة العفو الدولية أنه لم تُنفّذ أي عمليات إعدام في البلاد خلال عام 2021، وأن 60 شخصاً حُكم عليهم بالإعدام، و183 شخصاً كانوا تحت طائلة حكم الإعدام في نهاية السنة، بينهم 18 أجنبياً. الأحكام الصادرة على 91 شخصاً كانت نهائية، وتلك الصادرة على 92 شخصًا كانت قيد الاستئناف.[121]

لم تسجل منظمة العفو الدولية أي عمليات إعدام في **نيجيريا** عام 2021، على الرغم من أن وزير الداخلية رؤوف أريغبيسولا حث حكام الولايات في 23 يوليو/تموز على التوقيع على مذكرات إعدام الأشخاص المحتجزين تحت طائلة الحكم بالإعدام في شتى أنحاء نيجيريا، حيث استُنفدت عمليات الاستئناف، ولم تتوفر أي دواعٍ إنسانية أو أسباب أخرى لتخفيف الحكم أو إصدار عفو، وذلك في إطار تدابير معالجة الاكتظاظ في سجون البلاد.[122] بيد أن المحاكم النيجيرية حكمت بالإعدام على 56 شخصاً على الأقل خلال السنة. ويُعد عدد الأشخاص المحتجزين تحت طائلة الحكم بالإعدام – 3036 شخصاً على الأقل – أعلى رقم قياسي على الإطلاق يُسجّل في منطقة افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأحد أعلى الأرقام المسجلة عالمياً. وقد خفّف حكام الولايات النيجيريون والمحاكم النيجيرية أحكام الإعدام الصادرة على 83 شخصاً على الأقل، وبرأت محاكم الاستئناف ساحة ما لا يقل عن 17 شخصاً آخرين كان قد حُكم عليهم بالإعدام.

تبنت ثلاث ولايات – جيغاوا، وتارابا، ونيجر – قوانين جديدة تفرض عقوبة الإعدام على جرائم مختلفة لا تتضمن القتل العمد؛ ففي فبراير/شباط أصدرت ولاية جيغاوا تشريعاً يفرض عقوبة الإعدام على الأشخاص المدانين بارتكاب الاغتصاب والذين يتبين أنهم نقلوا فيروس نقص المناعة البشرية إلى ضحاياهم،[123] وأصدرت الجمعية التشريعية في ولاية تارابا قانوناً يفرض عقوبة الإعدام على أي شخص أقام "اتصالاً جنسياً مع قاصر"، إلا إذا كان سن الشخص المدان دون 14 عاماً.[124] وفي يوليو/تموز أجازت ولاية نيجر قانوناً يفرض عقوبة الإعدام على أي شخص يُقدّم معلومات تدعم عمليات الاختطاف وسرقة الماشية أو تُحرّض عليها أو تقدم مساعدة لها وتتواطأ فيها.[125] ويعاقب أصلاً على أفعال الخطف وسرقة الماشية بحد ذاتها بالإعدام في ولاية نيجر وعدة ولايات نيجيرية أخرى.

وفي 21 يناير/كانون الثاني أمرت هيئة استئناف برئاسة كبير القضاة في ولاية كانو بإعادة محاكمة يحيى شريف-أمينو. وكانت محكمة الشريعة العليا في ولاية كانو قد أدانت المغني والموسيقار والمؤلف – وهو في بداية العقد الثالث من عمره – في 10 أغسطس/آب 2020 وحكمت عليه بالإعدام شنقاً بسبب التجديف (الإساءة إلى النبي محمد) في أغنية وزعها على تطبيق واتساب في فترة سابقة من السنة.[126] وأمرت الهيئة بإعادة القضية إلى محكمة الشريعة العليا ذاتها التي أدانته وأصدرت حكماً عليه، على أن ينظر فيها قاض آخر. واستند القرار إلى عدم وجود ممثل قانوني للمتهم طيلة محاكمته الأصلية.[127] وحُدد موعد جلسة تُعقَد في المحكمة العليا بولاية كانو في فبراير/شباط 2022.

---

[121] رسالة إلى منظمة العفو الدولية من وزارة العدل، 28 فبراير/شباط 2022.

[122] Punch.com، "أريغبيسولا يحث حكام الولايات، وقعوا مذكرات الإعدام للحد من الاكتظاظ في السجون"، 24 يوليو/تموز 2021، punchng.com/sign-death-warrants-to-decongest-prisons-aregbesola-urges-govs/ (غير متوفر باللغة العربية).

[123] بريميوم تايمز، "حاكم ولاية نيجيرية يوقع على قانون يعتمد عقوبة الإعدام بالنسبة لمرتكبي الاغتصاب"، 24 فبراير/شباط 2021، premiumtimesng.com/news/headlines/445090-nigerian-governor-signs-law-approving-death-sentence-for-rapists.html (غير متوفر باللغة العربية).

[124] بزنيس داي، "الجمعية التشريعية في تارابا تتبنى عقوبة الإعدام لمرتكبي الاغتصاب"، 25 فبراير/شباط 2021، businessday.ng/politics/article/taraba-assembly-embraces-death-penalty-for-rapists/ (غير متوفر باللغة العربية).

[125] كيبل، "ولاية نيجر ستعلق مشانق الخاطفين والمخبرين المدانين"، 16 يوليو/تموز 2021، thecable.ng/niger-state-to-hang-convicted-kidnappers-informants (غير متوفر باللغة العربية).

[126] منظمة العفو الدولية، *أحكام وعمليات الإعدام في 2020* (رقم الوثيقة: ACT 50/3760/2021)، أبريل/نيسان 2021، amnesty.org/ar/documents/act50/3760/2021/ar/، ص 53.

[127] منظمة العفو الدولية، "يجب على السلطات النيجيرية إلغاء الإدانة وحكم الإعدام المفروضين على المغني المقيم في كانو"، 13 أغسطس/آب 2020، amnesty.org/en/latest/news/2020/08/nigeria-authorities-must-quash-the-conviction-and-death-sentence-imposed-on-kano-based-singer/ (غير متوفر باللغة العربية)، منظمة العفو الدولية، "صدور أمر بإعادة محاكمة المغني الذي ينتظر تنفيذ حكم الإعدام فيه"، 29 يناير/كانون الثاني 2021، amnesty.org.uk/files/2021-01/FI13720_1.pdf?VersionId=w4QkyqsI8YLMgw4h57REqb6uOmaIdFL (غير متوفر باللغة العربية).

الأمريكيتان

التوجهات على مستوى المنطقة

- أعلنت الإدارة الأمريكية الجديدة وقفاً مؤقتاً لعمليات الإعدام على المستوى الفيدرالي في يوليو/تموز، عقب تنفيذ ثلاث عمليات إعدام أخرى كهذه خلال الأسبوع الأخير من عهد الإدارة السابقة.
- أصبحت فيرجينيا الولاية الثالثة والعشرين التي تلغي عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية، وغيّرت أوهايو مواعيد كل عمليات الإعدام المقررة أو أوقفت تنفيذها للسنة الثالثة على التوالي.
- ظلت بقية دول الأمريكيتين بدون عمليات إعدام للسنة الثالثة عشرة على التوالي.

البلد	عدد عمليات الإعدام المسجَّلة في عام 2021	عدد أحكام الإعدام المسجلة في عام 2021	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية عام 2021
أنتيغوا وباربودا	0	0	0
بربادوس	0	0	6
بيليز	0	0	0
ترينيداد وتوباغو	0	3	45
جامايكا	0	0	0
جزر البهاما	0	0	0
دومينيكا	0	0	0
سانت فينسنت والغرينادين	0	0	1
سانت كيتس ونيفيس	0	0	0
سانت لوسيا	0	0	0
غرينادا	0	0	1
غواتيمالا	0	0	0
غويانا	0	4	27
كوبا	0	0	0
الولايات المتحدة الأمريكية[128]	11 في 6 ولايات قضائية:[129] ألاباما (1) أوكلاهوما (2) تكساس (3) مسيسيبي (1)	18 في 7 ولايات: ألاباما (4) أوكلاهوما (4) تكساس (3) تينيسي (1) فلوريدا (2)	2382 شخصاً، بينهم 48 امرأة محتجزين في 29 ولاية قضائية.[130] احتجزت ثماني ولايات ما يزيد على 100 شخص:

[128] استندت الأرقام إلى مراقبة منظمة العفو الدولية للمعلومات التي أصدرتها إدارات السجون، والمحاكم، ووسائل الإعلام في الولايات الأمريكية ذات الصلة. وسجّلت المنظمة خلال السنة وفاة 26 رجلاً، أثناء احتجازهم تحت طائلة الحكم بالإعدام، من ضمنهم أربعة عقب إصابتهم بفيروس كوفيد-19.

[129] نفذت كل من سلطات الولايات والسلطات الفيدرالية عمليات إعدام.

[130] لا تزال ولاية نيوهامشير – التي أُلغيت فيها عقوبة الإعدام عام 2019 – تحتجز شخصاً واحداً تحت طائلة الحكم بالإعدام. وقد وجّه القانون الذي يلغي عقوبة الإعدام في فيرجينيا (مشروع قانون مجلس النواب 2263، الفصل 344 من قوانين جمعية فيرجينيا (غير متوفر باللغة العربية) الذي وُقع ليصبح قانوناً في 24 مارس/آذار) بتخفيف أحكام الإعدام المتبقية في الولاية.

البلد	عدد عمليات الإعدام المسجَّلة في عام 2021	عدد أحكام الإعدام المسجلة في عام 2021	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية عام 2021
	ميزوري (1) الولايات القضائية الفيدرالية (3)	كاليفورنيا (3) نبراسكا (1)	694 في كاليفورنيا 318 في فلوريدا 198 في تكساس 168 في ألاباما 135 في نورث كارولينا 131 في أوهايو 112 في أريزونا 109 في بنسيلفانيا

استمر في عام 2021 التراجع الإجمالي في عمليات الإعدام التي نُفّذت في الولايات المتحدة في العقود الأخيرة، حيث بلغ المجموع أدنى عدد مُسجّل منذ عام 1988 (11). وانخفضت عمليات الإعدام بنسبة 35% عن مجموعها عام 2020 (17)، وبنسبة 74% قياساً بتلك التي سُجلت قبل 10 سنوات (43 في 2012، انظر الرسم 7).

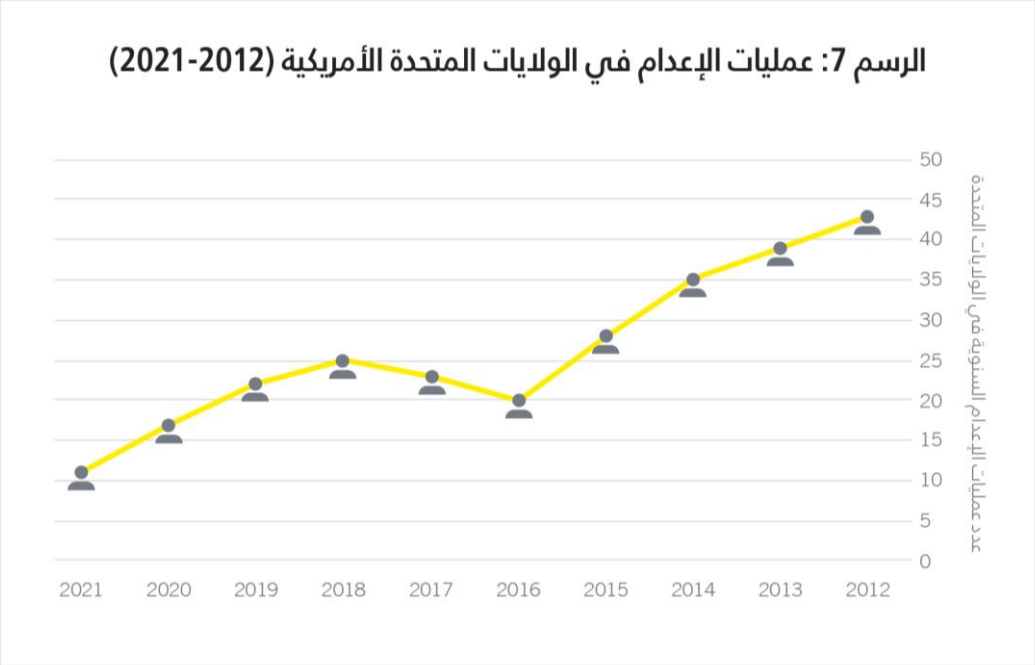

عمليات الإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2012-2021

تأثر مجموع الإعدامات عام 2021 مرة أخرى بالقيود المرتبطة بتفشي وباء فيروس كوفيد-19، فضلاً عن التقاضي. وفي عام 2020 توقفت الإعدامات على مستوى الولايات في النصف الأول من السنة بسبب الوباء، واستؤنفت عمليات الإعدام على المستوى الفيدرالي في يوليو/تموز بعد مرور 17 عاماً على وقف تنفيذها. وفي المقابل، أعدمت الإدارة الفيدرالية، التي كانت ولايتها توشك على الانتهاء، ثلاثة أشخاص في يناير/كانون الثاني 2021 - وكانت هذه عمليات الإعدام الوحيدة التي نُفِّذت على مستوى البلاد خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2021. وقد استؤنفت عمليات الإعدام في الولايات في مايو/أيار.[131]

نُفّذت عمليات الإعدام في ست ولايات قضائية خلال السنة، وهو العدد نفسه في عام 2020؛ فقد أعدمت المسيسيبي وأوكلاهوما أشخاصاً للمرة الأولى منذ عامي 2012 و2015 على التوالي. ولم تُنفِّذ تينيسي وجورجيا – اللتان نفذتا عمليات إعدام في 2020 – أي عمليات إعدام في 2021. وظلت تكساس تستأثر بحوالي 40% من جميع عمليات الإعدام في الولايات (ثلاثة من أصل ثمانية) مع حلول أوكلاهوما وراءها مباشرة (اثنتان)، وظلت عمليات الإعدام متوقفة في أوهايو، حيث أصدر الحاكم أوامر بإرجاء التنفيذ بسبب المشكلات القائمة بشأن طريقة إعطاء الحقنة القاتلة في الولاية.[132] وعلاوة على ذلك، ظلت تحديات الحصول على المواد والبروتوكولات المعدّلة للحقنة القاتلة تتسبب في وقف تنفيذ الإعدامات في عدة ولايات أخرى.[133]

وقد بيّنت الأرقام التي أعدها مركز معلومات عقوبة الإعدام في واشنطن العاصمة في الولايات المتحدة الأمريكية أن عدد مواعيد الإعدامات التي طُلبت عام 2021 (45) كان أدنى على نحو ملموس منه عام 2020 (62).

كان عدد أحكام الإعدام (18) الذي سجّلته منظمة العفو الدولية مماثلًا لما كان عليه عام 2020؛ إذ استقر للسنة الثانية على التوالي عند الرقم الأدنى منذ أن قضت المحكمة العليا الأمريكية عام 1972 أن تطبيق عقوبة الإعدام بموجب القوانين القائمة غير دستوري.[134] وانخفض بمقدار النصف تقريباً قياساً بعام 2019 (35). وإلى حد ما، تأثر المجموع السنوي بعمليات التأخير في إجراءات المحاكم والمحاكمات التي تُجرى أمام هيئات المحلفين بسبب مواجهة وباء فيروس كوفيد-19.[135]

وكما في عام 2020، أصدرت سبع ولايات أحكاماً بالإعدام. وفرضت ألاباما، وتينيسي، ونبراسكا أحكاماً بالإعدام بعد توقف دام سنة واحدة، في حين أن أريزونا، وأوهايو، وميسيسبي – التي ذُكر أنها أصدرت جميعها أحكاماً بالإعدام عام 2020 – لم تفرض أياً منها. وشهد المجموع بالنسبة لفلوريدا انخفاضاً ملموساً من سبع عام 2020 إلى اثنين عام 2021، فيما ازداد المجموع في أوكلاهوما من واحد عام 2020 إلى أربع عام 2021.

---

[131] أرجأت المحكمة العليا في تينيسي عملية إعدام في فبراير/شباط بسبب بواعث قلق متعلقة بفيروس كوفيد-19. المحكمة العليا في تينيسي، *ولاية تينيسي ضد أوسكار فرانكلين سميث*، رقم إم 2016-01869 – إس سي – آر 11 – بي دي، 5 يناير/كانون الثاني 2021، tncourts.gov/sites/default/files/docs/order_staying_february_4_2021_execution-filed.pdf. (غير متوفر باللغة العربية)

[132] مايك ديواين حاكم أوهايو، "الحاكم ديواين يصدر أمراً بالإرجاء"، 9 أبريل/نيسان 2021، governor.ohio.gov/media/news-and-media/dewine-issues-reprieves-04092021. (غير متوفر باللغة العربية)

[133] إضافة إلى أوهايو، أُوقفت عمليات الإعدام عام 2021 كلياً أو جزئياً في عدة ولايات قضائية، من بينها في أركنساس، وأريزونا، وإنديانا، وأيداهو، وساوث كارولينا، وفلوريدا، وكنتاكي، ولويزيانا، ونبراسكا، ونيفادا، بسبب عمليات التقاضي وغيرها من التحديات المتعلقة بإجراءات الحقنة القاتلة.

[134] المحكمة العليا الأمريكية، *فورمان ضد جورجيا*، 408 يو. إس. 238 (1972).

[135] من جملة أمثلة، محاكم الولايات المتحدة، "عودة هيئات المحلفين إلى العمل مع تراجع عدد حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19"، 27 مايو/أيار 2021، uscourts.gov/news/2021/05/27/covid-19-cases-fall-juries-get-back-work. (غير متوفر باللغة العربية)

عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية

في أعقاب إلغاء عقوبة الإعدام في فيرجينيا، كانت 23 ولاية أمريكية قد ألغت هذه العقوبة بالنسبة لكافة الجرائم، من ضمنها 11 منذ بداية الألفية،[136] ومن أصل الولايات الـ 27 المتبقية لم تنفذ أنديانا، وأوريغون، وبنسيلفانيا، وساوث كارولينا، وكاليفورنيا، وكنتاكي، وكنساس، ولويزيانا، ومونتانا، ونورث كارولينا، ونيفادا، ووايومنغ، ويوتاه (13 أو 48% من جميع الولايات التي لديها عقوبة الإعدام) أي عمليات إعدام منذ 10 سنوات على الأقل، مع التزام أوريغون، وبنسيلفانيا، وكاليفورنيا بأوامر وقف تنفيذ عمليات إعدام صادرة عن حكامها. ومعنى هذا أنه بحلول نهاية عام 2021، كان أقل من ثلث (28%) الولايات الأمريكية الخمسين قد نفّذ عمليات إعدام في السنوات العشر الأخيرة. (انظر الرسم 8).

وعلى المستوى الفيدرالي لم تُنفّذ السلطات العسكرية الأمريكية أي عمليات إعدام منذ عام 1961، في حين أن عمليات إعدام الأشخاص المدانين بموجب قوانين عقوبة الإعدام الفيدرالية العادية استؤنفت في يوليو/تموز 2020 عقب فجوة دامت 17 عاماً واستمرت حتى 16 يناير/كانون الثاني 2021.

الرسم 8: عقوبة الإعدام في الولايات الأمريكية

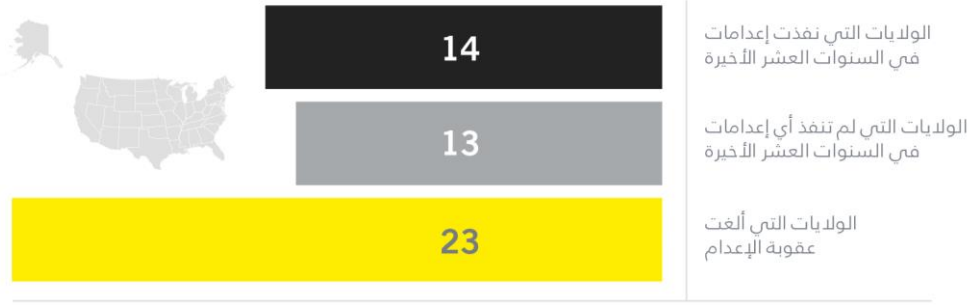

في نهاية عام 2021 كانت 23 ولاية أمريكية قد ألغت عقوبة الإعدام بالكامل. ومن أصل الولايات الـ 27 المتبقية، لم تنفذ 13 منها أي عمليات إعدام في السنوات العشر الأخيرة.

وإضافة إلى أحكام الإعدام التي فرضتها محاكم الولايات المتحدة، فرضت ترينيداد وتوباغو وغويانا أحكام الإعدام السبعة الأخرى الوحيدة المعروفة في منطقة الأمريكيتين. واحتجزت ترينيداد وتوباغو – الدولة الوحيدة في المنطقة التي تحتفظ بعقوبة الإعدام الإلزامية على القتل – 56% من أصل الـ 80 شخصاً المعروف بأنه محكوم عليهم بالإعدام خارج الولايات المتحدة الأمريكية. ولم تحتجز تسع دول – أنتيغوا وباربودا، وبليز، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وغواتيمالا، وكوبا – أي شخص تحت طائلة الحكم بالإعدام ولم تفرض أي أحكام إعدام جديدة. واستمرت كل من سانت فينسنت والغرينادين وغرينادا باحتجاز شخص واحد تحت طائلة الحكم بالإعدام.

[136] ولايات إلينوي، وديلاوير، وفيرجينيا، وكولورادو، وكونيكتيكت، وماريلاند، ونيوجرسي، ونيومكسيكو، ونيوهامشير، ونيويورك، وواشنطن. كذلك ألغت مقاطعة كولومبيا عقوبة الإعدام.

أبرز التطورات القُطرية

أشارت معلومات رسمية قُدِّمت إلى منظمة العفو الدولية إلى أن ستة رجال ممن حُكم عليهم بعقوبة الإعدام الإلزامية بسبب جرائم قتل في **باربادوس** كانوا ينتظرون إعادة النظر في الحكم الصادر بحقهم في نهاية السنة.[137] وأعلنت عام 2018 محكمة العدل الكاريبية – وهي محكمة الاستئناف النهائية في البلاد – أن عقوبة الإعدام الإلزامية غير دستورية.[138]

وأشارت معلومات رسمية مقدّمة إلى منظمة العفو الدولية إلى فرض ثلاثة أحكام إعدام جديدة إلزامية في **ترينيداد وتوباغو** في قضايا منفصلة.[139] وقد أُلغيت أحكام الإعدام الصادرة بحق ثلاثة رجال. واستُبدلت إدانات اثنين منهما بالقتل العمد بإدانات بالقتل غير العمد، في حين أحيلت قضية الثالث لإعادة المحاكمة. وكانت هناك أحكام بالإعدام صادرة بحق خمسة وأربعين شخصاً في نهاية السنة، حيث يُعتقد أن ثلثهم تقريباً أمضوا ما يزيد على خمس سنوات ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام، ما جعل تنفيذ أحكام الإعدام ضدهم غير دستوري.[140]

وفي 2 و3 نوفمبر/تشرين الثاني نظرت اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص – وهي محكمة الاستئناف النهائية في ترينيداد وتوباغو، في استئناف يطعن في دستورية عقوبة الإعدام الإلزامية على القتل.[141] على الرغم من وجود نص في الدستور يحمي القوانين النافذة في وقت اعتمادها من الطعون على أساس تعارضها مع إجراءات حماية حقوق الإنسان، فإن الطعن كان يرمي إلى إلغاء عقوبة الإعدام الإلزامية بوصفها غير متماشية مع مبادئ الدستور غير المدونة التي تكفل الفصل بين السلطات واستقلال القضاء، علاوة على الفقرة الأولى من الدستور التي تعلن أن ترينيداد وتوباغو دولة ديمقراطية ذات سيادة تُحكَم بالفصل بين السلطات، وبسيادة القانون، والمساواة أمامه. وفي 12 نوفمبر/تشرين الثاني، عقدت جلسة الاستعراض الدوري الشامل المتعلقة بترينيداد وتوباغو أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وفي معرض رد الوفد على التوصيات المقدمة لإلغاء عقوبة الإعدام، أعلن أن الحكومة تعتزم الشروع في مناقشة وطنية بشأن نتيجة القرار الوشيك المتعلق بدستورية العقوبة.[142]

عُرف إن ثلاثة رجال وامرأة واحدة حُكم عليهم بالإعدام في **غويانا.** وقد خفّفت محكمة الاستئناف حكم الإعدام الصادر بحق رجل في مايو/أيار. وكانت ثلاث نساء من ضمن 27 شخصاً يُعتقد أن ثمة حكماً بالإعدام صادر بحقهم في نهاية السنة. وفي يونيو/حزيران بدأت محكمة الاستئناف الاستماع إلى حجج بشأن الطعن بدستورية عقوبة الإعدام.[143]

---

[137] رسالة رسمية تلقتها منظمة العفو الدولية في 9 مارس/آذار 2022.

[138] محكمة العدل الكاريبية، *قضية جاباري سنسيمانيا نرفيس ضد الملكة وقضية دوين عمر سيفيرين ضد الملكة* (سي سي جيه 19 (إيه جيه))، 2018 ccj.org/wp-content/uploads/2021/02/2018-CCJ-19-AJ-1.pdf. (غير متوفر باللغة العربية).

[139] رسالة رسمية تلقتها منظمة العفو الدولية في 8 مارس/آذار 2022.

[140] تماشياً مع المعايير التي وضعتها اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص في *دعوى برات ومورغان ضد المدعي العام لجامايكا* (يو كيه بي سي 37) (1993).

[141] اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص، *قضية تشاندلر ضد الدولة* رقم 2 (ترينيداد وتوباغو)، جيه سي بي سي 2020/0051، jcpc.uk/cases/jcpc-2020-0051.html (غير متوفر باللغة العربية)، لم يكن القرار قد اتُّخذ في نهاية السنة.

[142] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، *تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل: ترينيداد وتوباغو*، 20 ديسمبر/كانون الأول 2021، الفقرة 41 من وثيقة الأمم المتحدة (A/HRC/49/16).

[143] مشروع عقوبة الإعدام، "محكمة الاستئناف في غويانا ستنظر اليوم في قضية تاريخية يمكن أن تشهد إلغاء عقوبة الإعدام"، 16 يونيو/حزيران 2021، deathpenaltyproject.org/guyanas-court-of-appeal-will-today-hear-a-landmark-case-that-could-see-the-death-penalty-abolished/ (غير متوفر باللغة العربية)؛ غويانا تايمز، "طعن قانوني في عقوبة الإعدام: الاحتفاظ بها تعبير عن إرادة شعب غويانا"، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2021، guyanatimesgy.com/legal-challenge-to-death-penalty-retention-a-manifestation-of-the-will-of-guyanese/ (غير متوفر باللغة العربية).

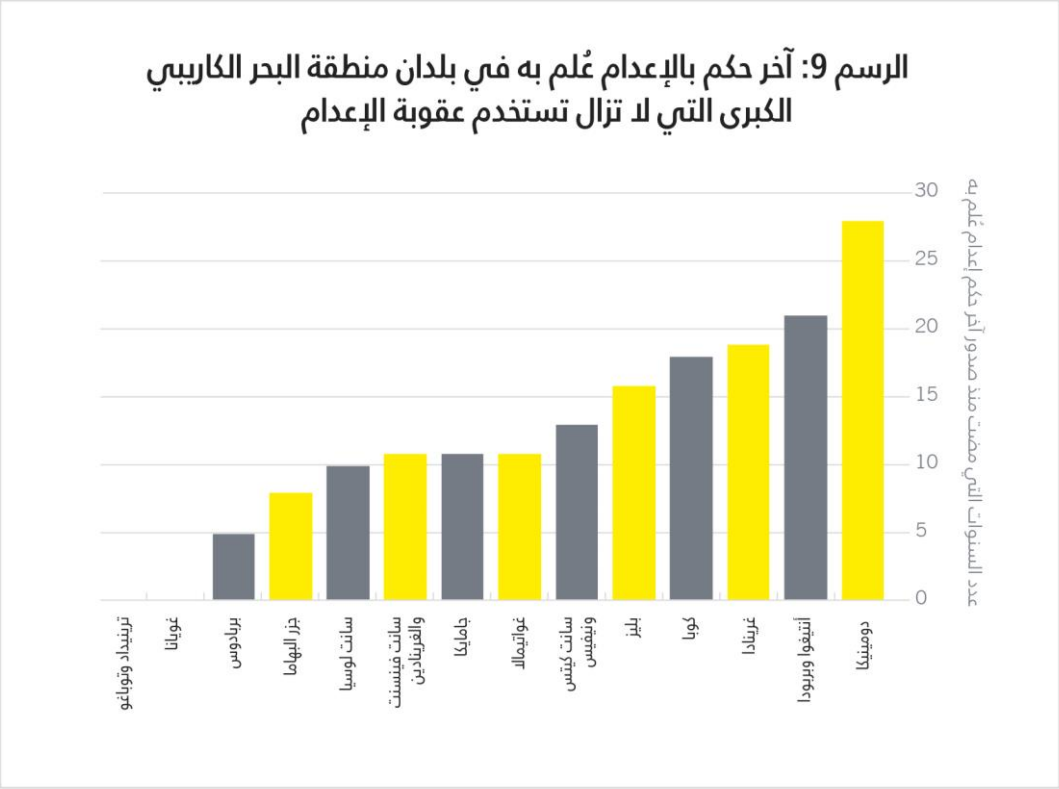

فرضت أغلبية البلدان في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، التي لا تزال تحتفظ بعقوبة الإعدام، أحكامها المعروفة منذ 5 سنوات أو ما يزيد.

اتبع استخدام عقوبة الإعدام في **الولايات المتحدة الأمريكية** عام 2021 مساراً معاكساً لما كان عليه عام 2020، مع توقّف عمليات الإعدام على المستوى الفيدرالي واستئنافها في بعض الولايات عقب توقفها.

استُهل العام على المستوى الفيدرالي بمواصلة إدارة ترامب مساعيها لتنفيذ عمليات الإعدام وبإعدام ثلاثة أشخاص في أربعة أيام، قبيل انتهاء ولايتها في 20 يناير/كانون الثاني.[144] وعقب تقديم الإدارة طعنًا، نُقضت إجراءات وقف تنفيذ الإعدامات التي وضعها قضاة اتحاديون للنظر في المسائل القانونية الحرجة في القضايا المرفوعة، بما في ذلك ما إذا كان التلف الذي تعرضت له الرئتين بسبب إصابة سجينين من السجناء الثلاثة حديثاً بفيروس كوفيد-19 يجعل إعدامهم بالحقنة القاتلة مؤلماً وغير دستوري.

وبرزت عدة انتهاكات للقيود على استخدام عقوبة الإعدام القائمة بموجب القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. أُعدمت ليزا مونتغومري في 13 يناير/كانون الثاني، وهي أول امرأة تُعدم منذ 67 عاماً. وسلّط محاموها الضوء على أن وكيلها في المحاكمة كان مستشاراً غير كفء لم يزود هيئة المحلفين بأي دليل على إعاقتها العقلية وعلى الأذى والعنف الجنسيين المطوّلين اللذين تعرّضت لهما ابتداءً من سن مبكرة ما "فاقم استعدادها الوراثي للإصابة بمرض عقلي ورثته من كلا جانبي أسرتها"، وأنها كانت تعاني اضطراب ما بعد الصدمة يتسم بالتعقيد.[145] وأُعدم في 14 يناير/كانون الثاني كوري جونسون الذي بيّن محاموه أن لديه إعاقة ذهنية لم تؤخذ في الحسبان عند إصدار الحكم، وأن محاكمته كانت مشوبة بالتنميطات والتباينات العنصرية.[146] وأُعدم داستن هيغز في 15 يناير/كانون الثاني، فيما كان محاموه يواصلون لفت الانتباه إلى حقيقة أنه خلال إجراءات المحاكمة سحبت الولاية أدلة حول

---

[144] منظمة العفو الدولية، *"الولايات المتحدة الأمريكية: ثلاث عشرة عملية إعدام فيدرالية في ستة أشهر"* (رقم الوثيقة: AMR 51/3552/2021)، 20 يناير/كانون الثاني 2021، amnesty.org/en/documents/amr51/3552/2021/en/ (غير متوفر باللغة العربية).

[145] بيان المحامي بخصوص: تحديد تاريخ إعدام ليزا مونتغومري، المرأة الوحيدة التي تنتظر تنفيذ حكم الإعدام الفيدرالي بها، 16 أكتوبر/تشرين الأول 2020، drive.google.com/file/d/1zrFnD8vRapHnGc9EFzlwIJbYi6cNEADv/view (غير متوفر باللغة العربية).

[146] بيان صادر عن رونالد جيه تاباك ودونالد بي. سالزمان محاميا كوري جونسون، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، drive.google.com/file/d/1uWi7w_hJbrraGxWXrpl8UJAlXoYQslKA/view (غير متوفر باللغة العربية).

شاهد إثبات هام كان يمكن أن تؤدي إلى إصدار عقوبة أخف.[147] وفي القضايا الثلاث جميعها ساقت فرق الدفاع الحجج بأن هيئات المحلفين في المحاكمات لم تُزوَّد بأدلة تخفيفية هامة حول التعرض للصدمات في الطفولة، وللإهمال، والأذى، والعنف، بما في ذلك بسبب وجود مستشار قانوني غير كفء وإخفاقات إجرائية.

مع بدء الدورة الـ 117 للكونغرس التي افتُتحت في 3 يناير/كانون الثاني واستعداد إدارة بايدن لتسلم مقاليد السلطة في أعقاب التزام انتخابي بالعمل على إلغاء عقوبة الإعدام على المستوى الفيدرالي ومستوى الولايات، بدأت تظهر أولى البوادر على اتجاه معكوس في عمليات الإعدام الفيدرالية. وقد أعاد النائبان الأمريكيان أيانا بريسلي وأدريانو إسبيلات والسيناتور الأمريكي ريتشارد دوربن تقديم مشروع قانونهم لإلغاء عقوبة الإعدام الفيدرالية، والذي قدموه لأول مرة في يوليو/تموز 2019 في اليوم ذاته الذي أعلنت فيه إدارة ترامب أنها حددت موعداً لأول عمليات إعدام فيدرالية منذ عام 2003.[148] وفي مرحلة لاحقة من عام 2021 أعلن النائب العام الأمريكي مريك غارلاند وقفاً رسمياً لكن مشروطاً لتنفيذ عمليات الإعدام الفيدرالية، بانتظار مراجعة الملحق ببروتوكول الحقنة القاتلة الفيدرالي، وأنظمة طريقة تنفيذ الإعدامات الفيدرالية، وتعديلات دليل العدالة الذي اعتمدته الإدارة السابقة.[149] بيد أنه بحلول نهاية السنة كان أعضاء النيابة الفيدراليون يواصلون الدفاع عن عقوبة الإعدام في قضايا أخرى، ولم يكن الرئيس قد خفّف أحكام الإعدام الفيدرالية الصادرة، وكان تشريع إلغاء عقوبة الإعدام الفيدرالية ما زال عالقاً أمام الكونغرس. وظل ستة أشخاص يواجهون المقاضاة بموجب عقوبة الإعدام أمام لجان عسكرية مجحفة في القاعدة البحرية الأمريكية في خليج غوانتنامو في كوبا.

وعلى مستوى الولايات، ومع مباشرة البلاد رفع القيود التي فُرضت لمواجهة تفشي وباء فيروس كوفيد-19، وتصويت المشرّعين في فيرجينيا على إلغاء عقوبة الإعدام، سعت السلطات في عدد قليل من الولايات إلى استئناف تنفيذ الإعدامات بعد توقف.

وفي 14 مايو/أيار، سن حاكم ساوث كارولينا هنري ماكماستر قانوناً سمح بتنفيذ الإعدام بالصعق الكهربائي أو بالحقنة القاتلة أو رمياً بالرصاص،[150] وحُدد فوراً موعد تنفيذ عمليتي الإعدام – الأوليين في الولاية منذ 10 سنوات – في 18 و25 يونيو/حزيران. بيد أن المحكمة العليا في ساوث كارولينا قضت بأن الولاية غير قادرة على تنفيذ الإعدامات أو جاهزة لتنفيذها حالياً سواء بالحقنة القاتلة أو رمياً بالرصاص. ونظراً للحق القانوني للذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام بالاختيار بين الطرائق الثلاث فقد أُبطِلت أوامر التنفيذ.[151] وفي أغسطس/آب، طلب النائب العام الجديد لأوكلاهوما جون أوكونور من محكمة الاستئناف الجنائية في الولاية تحديد مواعيد عمليات إعدام سبعة رجال بعد عدم إشارتهم إلى طريقة بديلة للإعدام في طعن قانوني بدستورية بروتوكول الحقنة القاتلة في الولاية، أو عدم مشاركتهم في الطعن.[152] فنُفِّذت في 28 أكتوبر/تشرين الأول أول عملية إعدام في أوكلاهوما منذ عام 2015.[153] وفي مايو/أيار رشح نبأ مبادرة السلطات في أريزونا إلى ترميم غرفة الغاز استعداداً لتنفيذ عمليات الإعدام بالاختناق بغاز الهيدروجين سيانيد.[154]

---

[147] بيان شون نولان محامي داستن هيغز، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، drive.google.com/file/d/1SBEsP-AUHiYqL9AatXz4aXoqMC90rtcW/view (غير متوفر باللغة العربية).

[148] مشروع القانون مجلس النواب رقم إتش. آر. 97 – قانون إلغاء عقوبة الإعدام الفيدرالية لعام 2021، مشروع قانون مجلس النواب رقم إتش. آر. 262 – القانون الفيدرالي لحظر عقوبة الإعدام، مشروع قانون مجلس الشيوخ إس. 582.

[149] وزارة العدل الأمريكية، "النائب العام مريك بي. غارلاند يفرض وقف تنفيذ عمليات الإعدام الفيدرالية، ويأمر بمراجعة السياسات والإجراءات"، 1 يوليو/تموز 2021، justice.gov/opa/pr/attorney-general-merrick-b-garland-imposes-moratorium-federal-executions-orders-review (غير متوفر باللغة العربية)، ومكتب النائب العام، "وقف تنفيذ عمليات الإعدام الفيدرالية بانتظار مراجعة السياسات والإجراءات"، 1 يوليو/تموز 2021 justice.gov/opa/page/file/1408636/download (غير متوفر باللغة العربية).

[150] الجمعية العامة لساوث كارولينا، الدورة الـ 124 2021-2022، مشروع القانون إيه $_{43}$، آر$_{56}$، إس $_{200}$ عقوبة الإعدام، طرائق التنفيذ، scstatehouse.gov/sess124_2021-2022/bills/200.htm (غير متوفر باللغة العربية).

[151] منظمة العفو الدولية، *"الولايات المتحدة الأمريكية: محكمة توقف عمليتي إعدام في ساوث كارولينا"* (رقم الوثيقة: AMR 51/4333/2021)، 24 يونيو/حزيران 2021، amnesty.org/en/documents/amr51/4333/2021/en/ (غير متوفر باللغة العربية).

[152] أوكلاهوما، "النائب العام في أوكلاهوما يتطلع إلى استئناف عمليات الإعدام، ويطلب مواعيد لإعدام جوليوس جونز، وستة نزلاء آخرين، 26 أغسطس/آب 2021، eu.oklahoman.com/story/news/local/oklahoma-city/2021/08/26/oklahoma-seeks-execution-dates-julius-jones-james-allen-coddington-donald-grant-death-row-inmates/5605376001/.(غير متوفر باللغة العربية).

[153] أسوشييتد برس نيوز، "أوكلاهوما تُعدم نزيلاً فارق الحياة وهو يتقيأ ويتشنج"، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2021، apnews.com/article/us-supreme-court-prisons-executions-oklahoma-oklahoma-attorney-generals-office-6e5eedd1956a38f83db96187651f145c (غير متوفر باللغة العربية)، فرع منظمة العفو الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية، "أوكلاهوما تسعى إلى إحياء آلة الإعدام برغم عدم الإجابة على أسئلة قانونية"، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021، amnestyusa.org/press-releases/oklahoma-seeks-to-revive-machinery-of-death-despite-unanswered-legal-questions/ (غير متوفر باللغة العربية).

[154] الغارديان، "الوثائق تكشف بأن أريزونا 'ترمم' غرفة الغاز لديها استعداداً لتنفيذ عمليات إعدام"، 28 مايو/أيار 2021، theguardian.com/us-news/2021/may/28/arizona-gas-chamber-executions-documents (غير متوفر باللغة العربية).

كذلك واصلت ولاية ألاباما سعيها لتنفيذ عمليات الإعدام من خلال بروتوكولات معدّلة متعددة، بما في ذلك بالسعي في البداية إلى جعل الرجل الذي يجري إعدامه يرتدي كمامة لمنع انتشار فيروس كوفيد-19،[155] وخَفْض عدد الشهود على عملية الإعدام،[156] وبناء مرافق لإعدام الأشخاص بغاز النيتروجين.[157] وأُرجئت أول عملية إعدام في ألاباما بعد تفشي الوباء من فبراير/شباط إلى أكتوبر/تشرين الأول؛ لأن المحاكم كانت تنظر في طعن قانوني للسماح للمستشار الروحي بالحضور وتقديم الدعم خلال عملية الإعدام. وفضحت العملية أيضاً التمييز والمخاطر الإضافية التي يواجهها الذين لديهم إعاقات ذهنية وذلك في سياق التعديلات التي أُدخلت على بروتوكولات الإعدام. ولم يتلقَّ رجل لديه إعاقة ذهنية شديدة أي توضيح للقانون، ولا وصفاً لعملية الإعدام بغاز النيتروجين الذي يؤدي إلى نقص التأكسج، ولا إشعاراً بأن لديه أقل من أسبوع لاتخاذ قرار عندما طلبت سلطات السجن خطياً منه – ومن الأشخاص الآخرين الذين ينتظرون تنفيذ الإعدام فيهم في ألاباما عام 2018 – الاختيار بين الإعدام بالحقنة القاتلة أو غاز النيتروجين، فاختار الطريقة الأولى. وقد أيدت السجلات الزعم بأنه لم يفهم الطريقة.[158] وفيما بعد حاول تغيير قراره، لكن الولاية عارضت ذلك. ورفضت محاكم الولاية والمحاكم الفيدرالية عمليات الاستئناف التي قدّمها محاموه بشأن انتهاك حقوقه بموجب القانون الخاص بالأمريكيين من ذوي الإعاقات عندما لم تحسب الولاية أي حساب لإعاقته، وأُعدم الرجل في 21 أكتوبر/تشرين الأول.

كذلك واصلت ولاية ألاباما سعيها لتنفيذ عمليات الإعدام من خلال بروتوكولات معدّلة متعددة، بما في ذلك بالسعي في البداية إلى جعل الرجل الذي يجري إعدامه يرتدي كمامة لمنع انتشار فيروس كوفيد-19، وخَفْض عدد الشهود على عملية الإعدام، وبناء مرافق لإعدام الأشخاص بغاز النيتروجين.

[155] Al.com، "المحكمة العليا في ألاباما تقضي بإمكانية المضي قدماً بتنفيذ الإعدام مع اتخاذ احتياطات للوقاية من فيروس كوفيد-19"، 1 فبراير/شباط 2021، al.com/coronavirus/2021/02/alabama-attorney-general-execution-can-go-forward-with-covid-precautions.html. (غير متوفر باللغة العربية).

[156] مونتغومري أدفرتايزر، "ألاباما تمضي قدماً بتنفيذ أول عملية إعدام أثناء تفشي وباء فيروس كوفيد-19"، 9 فبراير/شباط 2021، eu.montgomeryadvertiser.com/story/news/crime/2021/02/09/alabama-willie-smith-execution-covid-19-pandemic/4433121001/. (غير متوفر باللغة العربية).

[157] أسوشييتد برس نيوز، "ألاباما تقول إنها بنت طريقة للإعدام بغاز النيتروجين"، 7 أغسطس/آب 2021، apnews.com/article/alabama-executions-57c6d76d5a0f6b4a8ecb2324b7a68004. (غير متوفر باللغة العربية).

[158] محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة الحادية عشرة، *قضية سميث ضد المفوَّض*، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2021، media.ca11.uscourts.gov/opinions/unpub/files/202113581.pdf (غير متوفر باللغة العربية).

روكي مايرز

روكي مايرز – رجل أسود – ينتظر تنفيذ حكم الإعدام بولاية ألاباما منذ أكثر من 27 عاماً، ومن المحتمل أن يُحدَد له مرة أخرى موعد إعدام مع تقدم الاستعدادات للإعدام بالاختناق بغاز النيتروجين.

↑ © *روكي مايرز خاص*

وكانت هيئة محلفين جميع أعضائها من البيض تقريباً قد أدانته بقتل امرأة بيضاء عام 1991 كانت جارةً له. وقد صوّتت هيئة المحلفين على الحكم عليه بالسجن المؤبد بدون إمكانية للإفراج المبكر عنه، لكن القاضي نقض هذه التوصية وحكم عليه بالإعدام. وقد حظّرت ألاباما النقض القضائي لقرارات هيئة المحلفين عام 2017، لكنها في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان لم تمنح الذين ينتظرون أصلاً تنفيذ حكم الإعدام بهم حق الاستفادة من هذا الإجراء الإصلاحي. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2020، رفضت المحكمة العليا الأمريكية النظر في التماس قُدّم نيابة عن 32 شخصاً آخرين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام بهم في ألاباما أرسل إليها بعد أن نقض أحد القضاة تصويت هيئة المحلفين على عقوبة السجن المؤبد.[159] وأثار الالتماس مسألة ما إذا كان إعدام شخص حُكم عليه بواسطة نقض قضائي ينتهك دستور الولايات المتحدة.

نشأ روكي مايرز فقيراً في نيوجرسي ولم يتجاوز إلمامه بالقراءة والكتابة مستوى التعليم الابتدائي. وفي سن الحادية عشرة أظهر التشخيص بأن لديه إعاقة ذهنية. وقد تخلّى المحامي الذي عين له في مرحلة الاستئناف التي تلت الإدانة عن قضيته بدون سابق إنذار، ما أدى إلى تفويت مواعيد نهائية هامة لتقديم الاستئنافات القضائية. واعتمدت المحكمة اعتماداً أساسياً على اختبارات قياس درجة الذكاء – وهو معيار تبين للمحكمة العليا الأمريكية في عام 2014 بأنه غير كافٍ – لرفض طلبه بتمديد الموعد النهائي استناداً إلى أن لديه إعاقة ذهنية. ويُصرّ روكي مايرز على براءته. ولم يُقِمْ أي دليل صلة بين روكي مايرز وجريمة القتل، ما عدا جهاز تسجيل فيديو سُرق من الضحية يُصرّ هو على أنه عثر عليه مرمياً في الشارع. وحفلت الشهادات الأساسية ضده بالتناقضات وبمزاعم الضغوط التي مارستها الشرطة، مع تراجع أحد الشهود عن شهادته بوصفها غير صحيحة. وحُدد موعد إعدامه في 2004 ومرة أخرى في 2012.

ويتمتع حاكم ألاباما بسلطة تقديم شيء من الإنصاف على ضروب الإجحاف التي اقترنت بقضيته من خلال إصدار قرار بالرأفة.[160]

---

[159] *قضية كالفين ماكميلان (المستدعي) ضد ألاباما*، رفضت المحكمة العليا الأمريكية الالتماس 20-193 في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

[160] منظمة العفو الدولية، *الولايات المتحدة الأمريكية: روكي مايرز – الذي مضت ثلاثة عقود بانتظار تنفيذ حكم الإعدام بحقه في ألاباما، يطالب بالعدالة*، (رقم الوثيقة: ACT 50/4408/2021)، 10 يوليو/تموز 2021، amnesty.org/en/documents/act50/4408/2021/en/ (غير متوفر باللغة العربية).

ظلت تُثار بواعث قلق بشأن استخدام عقوبة الإعدام بحق الأشخاص من ذوي الإعاقات العقلية (النفسية-الاجتماعية) والذهنية في ولايات أخرى أيضاً. ومن الأمثلة الأخرى إعدام إرنست لي جونسون في ميزوري في 5 أكتوبر/تشرين الأول برغم وجود أدلة على أن لديه إعاقة ذهنية وتشخيص يشير إلى إصابته بمتلازمة الكحول الجنينية.[161]

تأثرت أيضاً حالات عديدة لأولئك الذين واجهوا عقوبة الإعدام في 2021 ببواعث قلق تتعلق بالتمييز والتحيّز العنصريين، ومن جملة أمثلة حالة جوليوس جونز الذي خفّف الحاكم كفين ستيت عقوبة الإعدام الصادرة بحقه قبل ساعات من إعدامه في أوكلاهوما في 18 نوفمبر/تشرين الثاني.[162] وكما بيّن صندوق الدفاع القانوني والتعليم التابع للجمعية الوطنية للنهوض بالملونين (NAACP) خلال المحاكمة، فإن أحد أعضاء هيئة المحلفين استخدم نعتاً عنصرياً صريحاً في معرض إشارته إلى جوليوس جونز واقترح وجوب إعدامه دون محاكمة.[163] كذلك أصدرت لجنة الدول الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان تدابير احترازية نيابة عن جوليوس جونز مطالبة بوقف تنفيذ إعدامه في ضوء الانتهاكات المزعومة لحقه في محاكمة عادلة، ومراعاة الأصول القانونية، والمساواة أمام القانون وعدم التمييز.[164] وفي يونيو/حزيران منح حاكم فيرجينيا رالف نورثام عفواً في وقت لاحق للوفاة، لسبعة شبان سود أُعدموا بتهمة الاغتصاب المزعوم لامرأة بيضاء عام 1951. وكانت هيئة محلفين مؤلفة من أعضاء بيض بالكامل قد حكمت عليهم جميعاً بالإعدام عقب إجراءات قضائية جائرة.[165]

استمر تكشُّف سوء تصرف النيابة في شتى الولايات القضائية؛ ففي المسيسيبي أُسقطت التهم الموجهة ضد رجلين كانا قد أدينا سابقاً وحُكم عليهما بالإعدام بعدما سلّط دليل النفي المتمثل بالحمض النووي الضوء على بواعث قلق بشأن فبركة الأدلة.[166] فرفع ذلك العدد الإجمالي لحالات التبرئة هذه إلى 186 بحلول نهاية السنة.[167]

---

[161] منظمة العفو الدولية، *الولايات المتحدة الأمريكية: إعدام رجل على الرغم من أن لديه إعاقة ذهنية – إرنست لي جونسون* (رقم الوثيقة: AMR 51/4861/2021)، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2021، amnesty.org/en/documents/amr51/4861/2021/en/ (غير متوفر باللغة العربية).

[162] حاكم أوكلاهوما جيه. كفين ستيت "الحاكم ستيت يُخفِّف عقوبة جوليوس جونز إلى السجن المؤبد بدون إمكانية للإفراج المبكر المشروط"، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، oklahoma.gov/governor/newsroom/newsroom/2021/november/governor-stitt-commutes-julius-jones--sentence-to-life-without-p.html (غير متوفر باللغة العربية).

[163] صندوق الدفاع القانوني والتعليم التابع لجمعية NAACP، "صندوق الدفاع القانوني والتعليم يرفع رسالة إلى حاكم أوكلاهوما دعما لإبداء الرأفة بجوليوس جونز"، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، naacpldf.org/press-release/ldf-statement-on-oklahoma-governor-stitt-granting-clemency-to-julius-jones/ (غير متوفر باللغة العربية).

[164] لجنة الدول الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان، تدبير احترازي رقم 1041-21، جوليوس جونز فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، oas.org/en/iachr/decisions/mc/2021/res_90-21_mc_1041-21_us_en.pdf (غير متوفر باللغة العربية).

[165] حاكم فيرجينيا، "الحاكم نورثام يمنح عفواً بعد الوفاة لسبعة أشخاص من مارتنزفيل عقب مضي 70 عاماً على عمليات إعدامهم الجائرة"، 31 أغسطس/آب 2021، governor.virginia.gov/newsroom/all-releases/2021/august/headline-908808-en.html (غير متوفر باللغة العربية).

[166] مركز معلومات عقوبة الإعدام، "أُدين بأدلة جنائية زائفة، تبرئة إدي لي هوارد الابن الذي كان ينتظر إعدامه في المسيسيبي بعد 26 سنة"، 12 يناير/كانون الثاني 2021، deathpenaltyinfo.org/news/convicted-by-false-forensic-evidence-eddie-lee-howard-jr-exonerated-from-mississippi-death-row-after-26-years (غير متوفر باللغة العربية)، "تبرئة ساحة شيروود براون في المسيسيبي، التبرئة الـ 186 من عقوبة الإعدام منذ عام 1973"، 30 سبتمبر/أيلول 2021، deathpenaltyinfo.org/news/sherwood-brown-exonerated-in-mississippi-186th-death-row-exoneration-since-1973 (غير متوفر باللغة العربية).

[167] لمزيد من المعلومات انظر مركز معلومات عقوبة الإعدام، deathpenaltyinfo.org/policy-issues/innocence-database (غير متوفر باللغة العربية).

أوروبا وآسيا الوسطى

التوجهات على مستوى المنطقة

- وقَّع رئيس كازاخستان مشروع قانون ينص على إلغاء عقوبة الإعدام على جميع الجرائم.
- صدَّقت أرمينيا على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.
- لا تزال بيلاروس البلد الوحيد في المنطقة الذي ينفذ عمليات إعدام.[168]
- واصلت روسيا الاتحادية وطاجيكستان الالتزام بوقف تنفيذ عمليات الإعدام.

البلد	عدد عمليات الإعدام المسجَّلة في عام 2021	عدد أحكام الإعدام المسجلة في عام 2021	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية عام 2021
بيلاروس	1+	1	1
روسيا الاتحادية	0	0	0
طاجيكستان	0	0	0
كازاخستان	0	0	1

أبرز التطورات القُطرية

تلقَّت منظمة العفو الدولية تقريراً يؤكد أن السلطات في **بيلاروس** قد أعدمت فيكتار باولاو في مايو/أيار. وفي أغسطس/آب، أكَّدت محكمة فايتبسك الإقليمية لعائلة باولاو أنه أُعدم بتزويدهم بشهادة وفاة.[169] وكانت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة قد طالبت بيلاروس بعدم إعدامه أثناء نظرها في القضية؛ وفي عدة حالات مشابهة وجدت اللجنة أن هذا الإعدام يشكل انتهاكاً لالتزامات بيلاروس، بصفتها دولة طرفاً في البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.[170] وفي يوليو/تموز 2019، أدانت محكمة فايتبسك الإقليمية فيكتار باولاو وحكمت عليه بالإعدام على ارتكاب جريمة القتل العمد. وأيَّدت المحكمة العليا الإدانة والحكم في نوفمبر/تشرين الثاني 2019.[171]

في سبتمبر/أيلول، ذكر تلفزيون STV التابع للحكومة أن فيكتار سكرندزيك قد أُعدم[172]. وفي الشهر نفسه، أكدت شقيقته أن المرة الأخيرة التي تلقت فيها رسالة من فيكتار كانت في 19 أغسطس/آب، وأنها خشيتْ من أن يكون قد أُعدم. وبحلول نهاية عام 2021، لم تكن السلطات قد أكدت للعائلة إعدامه. وقد أدانت محكمة مينسك الإقليمية فيكتار وأعادت محاكمته وحكمت عليه بالإعدام في يناير/كانون الثاني بجريمة قتل شخصين مسنّيْن.[173]

---

[168] المرة الأخيرة التي نُفِّذ فيها بلد آخر، وهو أوزبكستان، عمليات إعدام كانت في عام 2005.

[169] مركز فياسنا لحقوق الإنسان، منشور على فيسبوك، 17 مارس/آذار 2022، على الرابط: facebook.com/niepakaranniu/posts/847695779959663 :تم تنفيذ حكم الإعدام الصادر بحق فيكتار باولاو" (الترجمة من اللغة البيلاروسية من قبل فيسبوك).

[170] مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، "بيلاروس: لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تُدين الإعدام"، 11 مارس/آذار 2022، على الرابط: ohchr.org/en/press-releases/2022/03/belarus-un-human-rights-committee-condemns-execution (غير متوفر باللغة العربية)، الفقرة 8.

[171] منظمة العفو الدولية، "فيكتار باولاو ربما يكون قد أُعدم" (رقم الوثيقة: EUR 49/4288/2021)، 17 يونيو/حزيران 2021، على الرابط: amnesty.org/en/documents/eur49/4288/2021/en/ (غير متوفر باللغة العربية)

[172] مركز فياسنا لحقوق الإنسان، "إعدام فيكتار سكرندزيك المُدان والمحكوم عليه بالإعدام، تقارير تلفزيون تابع للدولة، 6 سبتمبر/أيلول 2021، على الرابط:spring96.org/en/news/104882 (غير متوفر باللغة العربية)

[173] مركز فياسنا لحقوق الإنسان، "إعادة الحكم بالإعدام على رجل عقب إعادة محاكمته في سلاك"، 15 يناير/كانون الثاني 2021، على الرابط:dp.spring96.org/en/news/101329 (غير متوفر باللغة العربية)

في أبريل/نيسان، أصدر الرئيس أليكساندر لوكاشينكا قرار الرأفة بحق الأخوين إيليا كوستسو، البالغ من العمر 22 عاماً، وستانيسلاو كوستسو، البالغ من العمر 20 عاماً.[174] وكان محكوم عليهما بالإعدام منذ يناير/كانون الثاني 2020 بعد إدانتهما من قبل محكمة ماهيليو الإقليمية بجريمة القتل العمد. وأكدت العائلة أنه تم نقل الرجلين إلى سجن نظامي في زودزينا، وفي أغسطس/آب زارهما أفراد العائلة لأول مرة.[175] وأكد مركز فياسنا لحقوق الإنسان أنه تم تخفيف أحكام الإعدام إلى السجن المؤبد، ولكن لم يتم الإفصاح عن أية معلومات أخرى.[176] ومنذ تولي أليكساندر لوكاشينكا السلطة في 1994 لم تُمنح الرأفة إلا لشخص واحد آخر يواجه الإعدام.

وكان فيكتار سيرهل الشخص الوحيد الذي عُرف بأنه محكوم بالإعدام في نهاية عام 2021. بيد أنه كان يواجه خطر الإعدام الوشيك بعد أن أيَّدت المحكمة العليا إدانته والحكم عليه بالإعدام في يناير/كانون الثاني 2020.[177]

وفي تقريرها الصادر في مايو/أيار، من جملة ملاحظات أخرى، استمرت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس في إثارة بواعث القلق بشأن سرِّية تنفيذ عمليات الإعدام في بيلاروس، وسلَّطت الضوء على أن السلطات في بيلاروس استمرت في إعدام الأشخاص بدون إرسال إشعارات مسبقة لعائلات السجناء. وبالإضافة إلى ذلك، لم تفصح السلطات للعائلات عن أماكن الدفن بعد تنفيذ عمليات الإعدام.[178]

في يوليو/تموز، اعتمدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة آراء في قضية أليكسي ميخالينيا، وخلُصت إلى نتيجة مفادها أن بيلاروس انتهكت حق ميخالينيا في الحياة، وحقه في الحرية الشخصية، وحقه في المحاكمة العادلة، وهي حقوق مكفولة بموجب المواد 6، 9 (3)، 14 (2)، 3 (هـ) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.[179] وعلى الرغم من أن اللجنة طلبت في فبراير/شباط 2018 من بيلاروس عدم إعدام أليكسي ميخالينيا أثناء فترة النظر في قضيته، فقد أُعدم في مينسك في العام نفسه؛ لكن السلطات لم تفصح عن تاريخ الإعدام بالتحديد. كما خلصت اللجنة إلى أن بيلاروس، بعدم احترام طلبها المتعلق باتخاذ تدابير مؤقتة، قد انتهكت التزاماتها كدولة طرف في البروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي.[180]

في 29 ديسمبر/كانون الأول، وقَّع رئيس **كازاخستان** قاسم جومارت توكايف، مشروع قانون ينصُّ على إزالة عقوبة الإعدام من قائمة العقوبات المطبقة على الجرائم في القانون الجنائي وغيرها من الأفعال ذات الصلة جميعاً، الأمر الذي يعني إلغاء عقوبة الإعدام عن جميع الجرائم من الناحية الفعلية.[181] وقد نصَّ مشروع القانون على تخفيف حكم الإعدام الأخير المتبقِّي.

---

[174] منظمة العفو الدولية، *منح الرأفة لستانيسلاو وإيليا كوستسو* (رقم الوثيقة: EUR 49/4338/2021)، 24 يونيو/حزيران 2021، على الرابط: amnesty.org/en/wp-content/uploads/2021/07/EUR4943382021ENGLISH.pdf (غير متوفر باللغة العربية)

[175] مركز فياسنا لحقوق الإنسان، "لا خوف بعد اليوم من اقتيادهما إلى الإعدام"، الشقيقان كوستسو يلتقيان عائلتهما للمرة الأولى بعد قرار العفو، 18 أغسطس/آب 2021، على الرابط: dp.spring96.org/en/news/104711 (غير متوفر باللغة العربية)

[176] المصدر نفسه، dp.spring96.org/en/news/104711 (غير متوفر باللغة العربية)

[177] منظمة العفو الدولية، *" يتعين على بيلاروس عدم إعدام فيكتار سيرهل"* (رقم الوثيقة:EUR 49/1845/2020)، 19 فبراير/شباط 2020، على الرابط: amnesty.org/en/wp-content/uploads/2021/05/EUR4918452020ENGLISH.pdf (غير متوفر باللغة العربية)

[178] تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، 4 مايو/أيار 2021، (رقم الوثيقة: UN Doc. A/HRC/47/49)، الفقرة 32.

[179] لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، آراء اعتمدتها اللجنة بموجب المادة 5(4) من البروتوكول الاختياري بشأن البلاغ رقم 3105/2018، 21 سبتمبر/أيلول 2021 (رقم الوثيقة: UN Doc. CCPR/C/132/D/3105/2018)، الفقرات 9 – 1.8.

[180] المصدر نفسه، الفقرة 9.

[181] في رسالة إلى منظمة العفو الدولية، أكَّد نائب رئيس وزراء كازاخستان أن القانون الجديد الذي ينص على إلغاء عقوبة الإعدام نُشر في الجريدة الرسمية، إيجمن كازاخستان، في 30 ديسمبر/كانون الأول 2021.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوجهات على مستوى المنطقة

- ارتفع عدد عمليات الإعدام المسجَّلة في المنطقة بنسبة 19% مقارنةً بعام 2020، حيث كانت إيران مسؤولة عن 60% من عمليات الإعدام المسجلة في المنطقة.
- ارتفع عدد عمليات الإعدام المسجَّلة ارتفاعاً حاداً في كل من إيران والسعودية واليمن، بينما هبط العدد في العراق وانخفض في مصر بشكل كبير.
- ارتفع عدد أحكام الإعدام المسجلة بنسبة 32%، مع زيادة حادة في كل من مصر والعراق ولبنان.

البلد	عدد عمليات الإعدام المسجَّلة في عام 2021	عدد أحكام الإعدام المسجلة في عام 2021	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية عام 2021
الأردن	0	11+	122+
إسرائيل[182]	0	0	0
الإمارات العربية المتحدة	1+	9+	+
إيران	314+	+	+
البحرين	0	0	26+
تونس	0	3+	89+
الجزائر	0	9	1000+
السعودية	65	8+	32+
سوريا	24+	+	+
العراق	17+	91+	8000+
عُمان	+	+	+
(دولة) فلسطين	0	21+[183]	215+
قطر	0	+	+
الكويت	0	5+	+
لبنان	0	12+	+
ليبيا	0	+	+
مصر	83+	356+	+
المغرب/الصحراء الغربية[184]	0	1	82
اليمن	14+	298+	+

[182] تصنّف منظمة العفو الدولية إسرائيل بأنها ألغت عقوبة الإعدام على الجرائم العادية، إذ تنُص قوانينها على فرض عقوبة الإعدام فقط على مُرتكبي الجرائم الاستثنائية مثل الجرائم المشمولة في القانون العسكري، أو الجرائم المُرتَكَبة في ظروف استثنائية. وكانت آخر عملية إعدام قد نُفذت فيها في عام 1962.

[183] صدرت أحكام الإعدام هذه عن محاكم تُديرها إدارة الأمر الواقع لحركة حماس في قطاع غزة.

[184] تصنف منظمة العفو الدولية المغرب/الصحراء الغربية بأنها ألغت عقوبة الإعدام على الجرائم العادية، إذ تنُص قوانينها على فرض عقوبة الإعدام على الجرائم الاستثنائية، من قبيل الجرائم التي يشملها القانون العسكري، أو على الجرائم التي تُرتكب في ظروف استثنائية فقط. وكانت آخر عملية إعدام قد نُفذت فيها في عام 1993.

زاد استخدام عقوبة الإعدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2021، إذ ارتفع عدد عمليات الإعدام المسجلة بنسبة 19%، من 437 حالة في عام 2020 إلى 520 حالة في عام 2021؛ وارتفع عدد أحكام الإعدام المسجلة بنسبة 32%، من 632 حالة في عام 2020 إلى 834 حالة في عام 2021.

وسجَّلت منظمة العفو الدولية عمليات إعدام في سبعة بلدان في المنطقة – الإمارات العربية المتحدة، إيران، السعودية، سوريا، العراق، مصر، واليمن. فقد انعكس الارتفاع الإجمالي في عدد عمليات الاعدام المسجّل في عام 2021 في ارتفاع حاد في إيران، التي سجّلت ارتفاعاً بنسبة 28%، من 246 في عام 2020 إلى 314 في عام 2021؛ وفي السعودية، حيث زاد عدد عمليات الإعدام المسجلة على الضِعف، من 27 إلى 65. وفي اليمن، تضاعف عدد عمليات الإعدام المسجلة على أيدي سلطات الأمر الواقع الحوثية ثلاث مرات تقريباً، من 5 في عام 2020 إلى 14 في عام 2021. كما سُجلت إعدامات جماعية طالت 24 شخصاً في سوريا، حيث حالَ عدم توفر المعلومات دون تمكُّن منظمة العفو الدولية من تسجيل رقم محدد في عام 2021. وعلى النقيض من هذه البلدان، انخفض عدد عمليات الإعدام المسجلة بنسبة 22% في مصر، من 107 في عام 2020 إلى 83 في عام 2021؛ وانخفض بشكل حاد في العراق، من 45 إلى 17، أي بنسبة 62%. وكانت إيران مسؤولة عن 60% من عمليات الإعدام المسجلة في المنطقة.

وأعدمت الإمارات العربية المتحدة شخصاً واحداً، على الأقل، بعد أن لم تُسجَّل أي عمليات إعدام فيها في عام 2020؛ وبينما سُجّلت في قطر عملية إعدام واحدة في عام 2020، لم تُسجَّل أي عملية إعدام في عام 2021.

وسجلت منظمة العفو الدولية فرض أحكام بالإعدام في المنطقة بأسرها باستثناء إسرائيل - التي ألغت عقوبة الإعدام على الجرائم العادية فقط[185] - والبحرين. ومقارنةً بالعام الماضي، زاد عدد أحكام الإعدام المسجلة في جميع البلدان التي استمرت في فرضها تقريباً - ومن بينها مصر التي شهدت ارتفاعاً حاداً (من 264 حكماً إلى 356 حكماً)، والعراق (من 27 حكماً إلى 91 حكماً)، ولبنان (من حكم واحد إلى 12 حكماً)، وشهد اليمن زيادة طفيفة (من 269 إلى 298) بينما انخفض عدد الأحكام في تونس (من 8 أحكام إلى 3 أحكام).

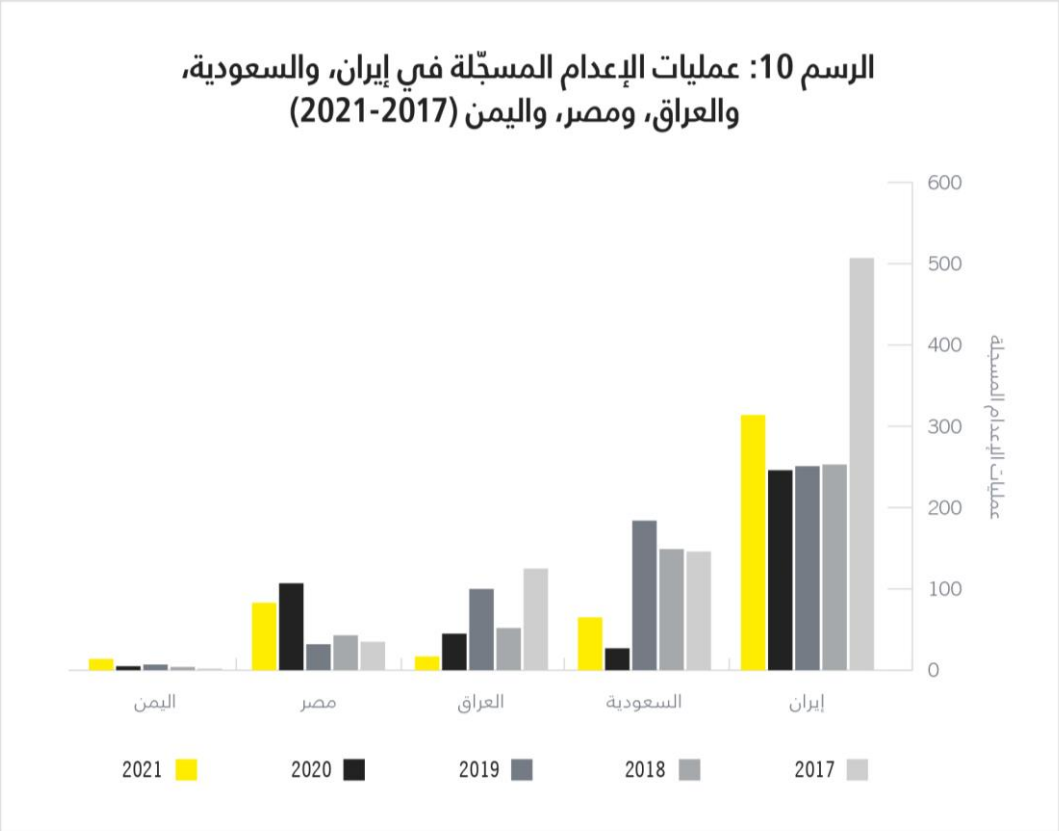

العدد الإجمالي السنوي لأحكام الإعدام التي عُلم بفرضها في الفترة بين 2017 و2021

[185] يُقصَد بالبلدان التي ألغت عقوبة الإعدام على الجرائم العادية فقط تلك التي تنُص قوانينها على تطبيق هذه العقوبة فقط على الجرائم الاستثنائية مثل الجرائم المشمولة في القانون العسكري أو تلك المُرتَكَبة في ظروف استثنائية.

أبرز التطورات القُطرية

في الوقت الذي لم تتوفر فيه عمليات إعدام مسجلة في **الأردن**، فإن عدد أحكام الإعدام المسجلة ارتفع ارتفاعاً حاداً، من حالتين في عام 2020 إلى 11 حالة في عام 2021. ويُعزى هذا الارتفاع إلى حد كبير إلى قضية واحدة، حُكم فيها في 17 مارس/آذار على ستة رجال بالإعدام، أحدهم في غيابه.[186]

واستأنفت **الإمارات العربية المتحدة** عمليات الإعدام، حيث أُعدم رجل واحد بعد عدم تسجيل أي عمليات إعدام في السنوات الثلاث السابقة. كما ارتفع عدد أحكام الإعدام إلى تسع حالات على الأقل، مقارنةً بأربع حالات على الأقل في عام 2020.

في **إيران** ارتفع عدد عمليات الإعدام التي سجلتها منظمة العفو الدولية بنسبة 28% مقارنةً بالعام الماضي (من 246 إلى 314 عملية إعدام)، وذلك، إلى حد كبير، بسبب زيادة عدد عمليات الإعدام على جرائم متعلّقة بالمخدرات. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن الرقم الإجمالي الحقيقي أعلى من ذلك، نظراً لأن السلطات الإيرانية لا توفر إحصاءات خاصة بعمليات الإعدام، ولأن المعلومات ذات الصلة بالمناطق التي يقطنها عدد كبير من الأفراد المنتمين إلى أقليات إثنية غالباً ما يصعب الحصول عليها. ويعتبر عدد عمليات الإعدام المسجَّلة لعام 2021 هو الأعلى منذ عام 2017، وهو يمثل عكس منحى الانخفاض الذي حدث عاماً بعد عام منذ ذلك الوقت. وقد بلغت عمليات الإعدام المسجّلة ذروتها في سبتمبر/ أيلول - فخلال ذلك الشهر وحده، أعدمت السلطات الإيرانية ما لا يقل عن 48 شخصاً. وعادةً ما تمت الإعدامات إثر محاكمات فادحة الجور، حيث استخدمت المحاكم في كثير من الأحيان "الاعترافات" المنتزَعة تحت وطأة التعذيب كأدلة. كما استُخدمت أحكام الإعدام على نحو غير متناسب ضد أفراد الأقليات الإثنية بتهم مبهمة، من قبيل "محاربة الله"، وكأداة للقمع السياسي. وكان 19% على الأقل من عمليات الإعدام المسجلة (وعددها 61 عملية) يطال أفراد الأقلية البلوشية، التي تشكل تقريباً 5% من إجمالي عدد سكان إيران. كما ارتفع عدد النساء المسجلِ اللاتي تم إعدامهن بشكل كبير - من تسع نساء في عام 2020 إلى 14 امرأة في عام 2021. وبالإضافة إلى ذلك، أُعدم ثلاثة شبان، هم سجاد سنجري، وآرمان عبد العالي وعلي اكبر محمدي، الذين كانوا أطفالاً في وقت وقوع الجرائم التي أُدينوا بارتكابها.[187]

ومن بين عمليات الإعدام المسجلة، كانت 159 حالة، أو ما نسبته 51% من العمليات المسجلة، بسبب جرائم القتل العمد. وبموجب القوانين الإيرانية، تُطبق عقوبة الإعدام على مرتكبي جريمة القتل العمد بموجب مبدأ *"القصاص"* (القصاص بالمثل). وعندما يُدان شخص ما، يمنح القانون عائلة ضحية جريمة القتل العمد الحق إمّا بالمطالبة بإعدام القاتل وتنفيذه، أو بالعفو عنه مقابل دفع الديَّة.[188]

وشكَّلت عمليات الإعدام المسجلة كعقوبة على الجرائم المرتبطة بالمخدرات، وعددها 132 حالة، ما نسبته 42% من إجمالي العدد، أي أكثر من خمسة أضعاف ما كانت عليه في عام 2020 (أي 23 حالة)؛ على الرغم من التعديلات التي أُجريت على قانون مكافحة المخدرات، التي دخلت حيز النفاذ في نوفمبر/تشرين الثاني 2017. ولا يزال القانون ينص على عقوبة الإعدام الإلزامية إذا أدانت المحاكم شخصاً ما بجريمة حيازة كمية محددة من المخدرات؛ وتختلف الكمية وفقاً لنوع المادة المخدرة.[189]

---

[186] جوردان تايمز، "حكم الإعدام لستة أشخاص في الزرقاء في قضية الاعتداء الانتقامي"، 13 مارس/آذار 2021، على الرابط: jordantimes.com/news/local/six-get-death-sentence-zarqa-revenge-attack-case (غير متوفر باللغة العربية). وقد أُنشئت محكمة أمن الدولة بموجب القانون رقم 17 لعام 1959 للنظر في القضايا المتعلقة بالأمن.

[187] منظمة العفو الدولية، "إيران: الإعدام السري لشاب اعتُقل في الخامسة عشرة من عمره اعتداء وحشي على حقوق الطفل"، 4 أغسطس/آب 2021، على الرابط: amnesty.org/ar/latest/news/2021/08/iran-secret-execution-of-young-man-arrested-at-15-a-cruel-assault-on-child-rights؛ منظمة العفو الدولية، *إعدام شاب تعرض للتعذيب يسلط الضوء على وحشية نظام القصاص الإيراني* (رقم الوثيقة: MDE 13/5049/2021)، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde13/5049/2021/ar/؛ وقد اثبتت بحوث منظمة العفو الدولية أن علي اكبر محمدي كان طفلاً في وقت ارتكاب الجريمة التي أُعدم بسببها.

[188] للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن كيفية تنفيذ عقوبة *القصاص* في إيران، انظر: منظمة العفو الدولية، *إعدام شاب تعرض للتعذيب يسلط الضوء على وحشية نظام القصاص الإيراني* (رقم الوثيقة: MDE 13/5049/2021)، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde13/5049/2021/ar/

[189] منظمة العفو الدولية، "يتعين على إيران ألا تهدر فرصة وضع حد لعمليات الإعدام على الجرائم المتعلقة بالمخدرات"، 28 يوليو/تموز 2017، على الرابط: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2017/07/iran-must-not-squander-opportunity-to-end-executions-for-drug-related-offences/ (غير متوفر باللغة العربية)

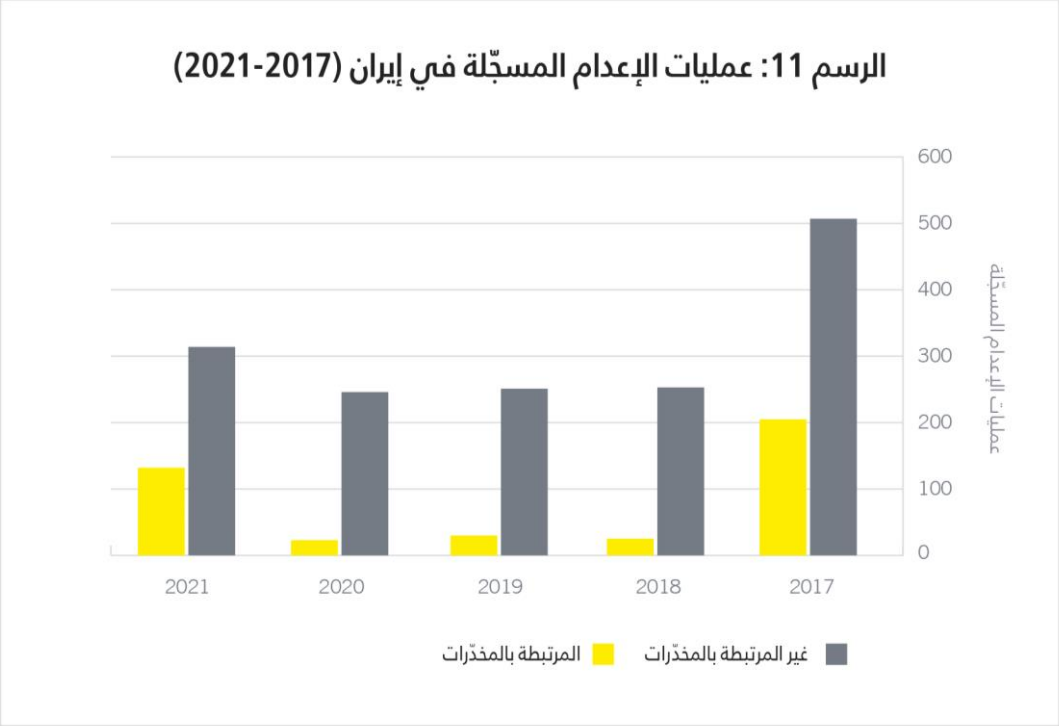

وقد أعدمت السلطات الإيرانية أفراداً من الأقليات الإثنية- الأكراد والبلوش وعرب الأهواز. وتأتي هذه الإجراءات كجزء من ممارسات التمييز والقمع طويلة الأمد والمترسّخة ضد هذه الأقليات.[191]

مهران ناروي

في 17 مايو/أيار، أُعدم مهران ناروي، الذي ينتمي إلى الأقلية البلوشية في سجن دستجرد بمحافظة أصفهان، وذلك بعد الحكم عليه بالإعدام قبل عدة سنوات على جرائم تتعلق بالمخدرات. وعقب اعتقاله تعرض مهران ناروي للتعذيب، بما في ذلك الاختفاء القسري، بهدف انتزاع "اعترافات" بجرائمه المزعومة. وعلى الرغم من أن مهران ناروي تراجع عن تلك "الاعترافات" فيما بعد، وأبلغ المحكمة بأنها انتُزعت منه تحت وطأة التعذيب، فإن القاضي قبِلها كأدلة، واستُخدمت لإدانته. وحُرم مهران ناروي من التواصل مع محام في مرحلة التحقيق في قضيته، وأثناء المحاكمة. وقد أيَّدت المحكمة العليا قرار إدانته والحكم عليه.[190]

↑ *مهران ناوري © صورة خاصة*

[190] منظمة العفو الدولية، *إيران: سجينان بلوشيان عرضة لخطر الإعدام: حامد ريجي ومهران ناروي* (رقم الوثيقة:MDE 13/3711/2021)، 18 فبراير/شباط 2021، على الرابط: amnesty.org/en/documents/mde13/3711/2021/en/ (غير متوفر باللغة العربية)

[191] انظر مثلاً، منظمة العفو الدولية، "إيران: ثمانية سجناء من البلوش وعرب الأهواز معرضون للخطر في ظل تصاعد الإعدامات على نحو مقلق "، 4 فبراير/شباط 2021، على الرابط amnesty.org/ar/latest/news/2021/02/iran-eight-baluchi-and-ahwazi-arab-prisoners-at-risk-amid-alarming-rise-in-executions/

حيدر قرباني

↑ حيدر قرباني © صورة خاصة

في 19 ديسمبر/كانون الأول، أعدمت السلطات الإيرانية حيدر قرباني، الذي ينتمي إلى الأقلية الكردية في إيران، سراً وبدون إشعار مسبق لعائلته آو محاميه، في سجن سنندج في محافظة كردستان، ثم دفنتْه سراً. ففي 21 يناير/كانون الثاني 2020، وإثر محاكمة فادحة الجور، كانت محكمة ثورية في سنندج قد أدانت حيدر قرباني بجريمة "البغي" (أي التمرد المسلح ضد الدولة)، وحكمت عليه بالإعدام على خلفية مقتل ثلاثة رجال ورد أنهم منتمون إلى قوات بسيج شبه العسكرية في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 2016 على أيدي أعضاء في الحزب الديمقراطي الكردي في إيران. وفي قرار الحكم، اعترفت المحكمة بأن حيدر قرباني لم يكن مسلحاً يوماً، وبدلاً من ذلك استندت إلى "اعترافاته" التي قال إنها انتُزعت منه تحت التعذيب، والتي "اعترف" فيها بتقديم الدعم إلى مرتكبي عمليات القتل، بما في ذلك من خلال نقلهم بالسيارة إلى أماكن القتل ومنها. وفي أغسطس/آب 2020، أيَّد الفرع 27 من المحكمة العليا الحكم بإعدامه بدون معالجة انتهاكات المحاكمة العادلة العديدة، الإجرائية والاستدلالية، بالإضافة إلى انتهاك القاعدة القانونية الدولية التي تنص على أنه لا يجوز فرض عقوبة الإعدام إلا على "أشد الجرائم خطورة"، أي الجرائم ذات الخطورة القصوى فقط، التي يتعلّق فيها الأمر بالقتل العمد.[192]

وفي حالات عدة، تفاقم عذاب الأشخاص الذين أُعدموا وعائلاتهم الشديد بسبب تنفيذ عمليات الإعدام سراً، وبدون إشعار مسبق لمحامي الشخص الذي أُعدم أو عائلته، وبدون أن تُتاح لعائلته فرصة الوداع الأخير. وبعد تنفيذ إعدامات سرية عديدة، ولا سيما بحق أفراد الأقليات الاثنية، دفنت سلطات السجن سراً جثامين الذين أُعدموا. وحُرمت العائلات من فرصة دفن أحبائها أو حتى الوصول إلى أماكن دفنهم، أو الحصول على معلومات بشأنها، إلى أجل غير مسمى، مما يجعل أفراد عائلاتهم ضحايا مستمرّين لعمليات الاختفاء القسري التي تعرّض لها أحبائهم.193 وكان من بين الأشخاص الذين أُعدموا سراً خلال العام سجاد سنجري الذي كان قد اعتُقل في عام 2010 عندما كان عمره 15 سنة وأُعدم شنقاً في سجن ديزل آباد بمحافظة كرمانشاه في 2 أغسطس/آب بعد إدانته بجريمة القتل العمد لرجل زعم سجاد سنجري أنه كان يحاول اغتصابه في ذلك الوقت.[194]

واستمرت إيران في إعدام أشخاص دون سن الثامنة عشرة في وقت وقوع الجريمة، ما يشكل انتهاكاً واضحاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. فبموجب القانون الإيراني، في قضايا القتل العمد والبعض من الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام المحددة الأخرى، يعامَل الفتيان الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة قمرية، والفتيات اللاتي تزيد أعمارهن عن تسع سنوات قمرية كراشدين وراشدات، ويمكن الحكم عليهم بالإعدام. وفي حين أن القانون الدولي يحظر استخدام عقوبة الإعدام بحق أي أشخاص تقل أعمارهم عن 18 سنة في وقت وقوع الجريمة التي أُدينوا بارتكابها، فإن المادة 91 من قانون العقوبات الإسلامي الإيراني تنص على منح القضاة سلطة تقديرية للاستعاضة عن عقوبة الإعدام في مثل هذه الحالات بحكم بديل فقط إذا راودتهم شكوك بشأن "نضج" الشخص في وقت ارتكاب الجريمة.

---

[192] منظمة العفو الدولية، إيران: *معلومات إضافية: رجل كردي إيراني عرضة لخطر الإعدام، حيدر قرباني* (رقم الوثيقة:MDE 13/4697/2021)، 10 سبتمبر/أيلول 2021، على الرابط: amnesty.org/en/documents/mde13/4697/2021/en/ (غير متوفر باللغة العربية) للاطلاع على القاعدة الدولية انظر مثلاً، *ضمانات تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام*، التي أقرها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 50/1984 في 25 مايو/أيار 1984؛ لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018): *المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشأن* الحق في الحياة)، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2018، رقم الوثيقة: UN Doc. CCPR/C/GC/36، الفقرة 35.

[193] انظر مثلاً، منظمة العفو الدولية، *إيران: إعدام أربعة رجال من عرب الأهواز سراً* (رقم الوثيقة:MDE 13/3864/2021)، 18 مارس/آذار 2021، على الرابط: amnesty.org/ar/documents/mde13/3864/2021/ar/؛ منظمة العفو الدولية، *رجل كردي إيراني عرضة لخطر الإعدام: حيدر قرباني* (رقم الوثيقة:MDE 13/4697/2021)، 10 سبتمبر/أيلول 2021، على الرابط: amnesty.org/en/documents/mde13/4697/2021/en/ (غير متوفر باللغة العربية)

[194] منظمة العفو الدولية، "إيران: الإعدام السري لشاب اعتقل عندما كان في الخامسة العشرة من عمره اعتداء وحشي على حقوق الطفل"، 4 أغسطس/آب 2021، على الرابط: amnesty.org/ar/latest/news/2021/08/iran-secret-execution-of-young-man-arrested-at-15-a-cruel-assault-on-child-rights/

آرمان عبد العالي

↑ آرمان عبد العالي © صورة خاصة

حُكم بالإعدام على آرمان عبد العالي، البالغ من العمر 25 عاماً، على خلفية جريمة وقعت عندما كان طفلاً، وأُعدم في 24 نوفمبر/تشرين الثاني. وورد أن آرمان عبد العالي، الذي كان قد اعتُقل عندما كان عمره 17 عاماً، قد أخبر القاضي في الفرع 4 لمحكمة الجنايات الأولى في محافظة طهران بأنه تعرض للتعذيب، بما في ذلك باحتجازه في الحبس الانفرادي المطوّل، وضربه لإرغامه على "الاعتراف" بقتل صديقته. غير أن المحكمة، بدلاً من إصدار أوامر بإجراء تحقيق مستقل وفعال في تلك الادعاءات، قبلت "الاعتراف" الذي انتُزع تحت وطأة التعذيب كدليل واستندت إليه في إدانة آرمان عبد العالي بجريمة القتل العمد، ووصفت "الاعتراف" بأنه "لا لبس فيه". وأخضعت السلطات الإيرانية، مراراً وتكراراً، آرمان عبد العالي وعائلته لحالات عديدة من العذابات الشديدة إثر إعادة جدولة مواعيد إعدامه مرات عدة، حدثت خمس منها في فترة أقل من ستة أسابيع، في الفترة الواقعة بين 13 أكتوبر/تشرين الأول 21 نوفمبر/تشرين الثاني. وفي كل مرة كان يتم نقل أرمان إلى الحبس الانفرادي قبل موعد إعدامه المقرر، ثم إعادته إلى عنبر السجناء العام. وفهمت منظمة العفو الدولية أنه في عدد من هذه الحالات، استقبل زيارة "أخيرة" من طرف أقربائه. وعندما أُعدم آرمان عبد العالي في سجن رجائي شهر في كرج بالقرب من طهران، تم تنفيذ الإعدام بدون إشعار مسبق لعائلته ومحاميه، وبدون السماح لعائلته بزيارة أخيرة فعلية.[195]

وألغت محكمة التمييز في **البحرين** حكم الإدانة الصادر بحق رجل كان قد حُكم عليه بالإعدام من قبل محكمة جنائية في عام 2019 بتهمة قتل صهره قبل عام من تاريخ الحكم. وقد أصدرت محكمة التمييز حكمها بناء على اقتناعها بشهادة خبير أفادَ بأن الرجل يعاني من اضطراب ثنائي القطب. وأمرت المحكمة بحبسه في قسم الأمراض النفسية.[196]

في أكتوبر/تشرين الأول، لفتت 28 منظمة **تونسية**، من بينها الائتلاف التونسي لإلغاء عقوبة الإعدام، الانتباه إلى التأثير غير المتناسب لعقوبة الإعدام على النساء في البلاد. وأدانت تلك المنظمات كون النساء يشكلن نحو 6% من مجموع الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام في تونس، بينما جرائمهن تكون دفاعاً عن النفس من إساءة المعاملة المنزلية والعنف الجنسي أكثر من جرائم الرجال، وتتم محاكمتهن في محاكمات جائرة في حالات أكثر من محاكمات الرجال. ودعا الائتلاف التونسي لإلغاء عقوبة الإعدام والمنظمات الأخرى السلطات إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو إلغاء عقوبة الإعدام.[197]

في فبراير/شباط حكمت محكمة الجنايات بالدار البيضاء في الجزائر العاصمة في **الجزائر** بالإعدام على ثمانية رجال، سبعة منهم غيابياً، بعد إدانتهم بجرائم اختطاف وتعذيب وقطع رأس دليل تسلُّق جبال فرنسي في عام 2014. وقد استغرقت المحاكمة يوماً واحداً فقط،[198] مما أثار بواعث قلق جدية بشأن عدم عدالة إجراءات المحاكمة.

وفي حين أن منظمة العفو الدولية صنَّفت الجزائر بأنها لم تطبق عقوبة الإعدام في الواقع الفعلي، ظلت هذه الدولة تحتجز ما لا يقل عن 1000 شخص من المحكوم عليهم بالإعدام.

في **السعودية** ارتفع عدد عمليات الإعدام المسجلة ارتفاعاً حاداً، من 27 حالة إلى 65 حالة، أي بنسبة 140%. وكانت الأغلبية العظمى لتلك الإعدامات، 52 حالة، على جرائم القتل العمد، مقترنةً بجرائم أخرى في بعض الأحيان. وقد نُفذت 45 عملية من هذه الإعدامات على خلفية القتل العمد بموجب قوانين *القصاص* (القصاص بالمثل). وأُعدم

---

[195] منظمة العفو الدولية، *إعدام شاب تعرَّض للتعذيب يسلط الضوء على وحشية نظام القصاص الإيراني* (رقم الوثيقة: MDE 13/5049/2021)، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، على الرابط: amnesty.org/ar/documents/mde13/5049/2021/ar/

[196] الأيام، سابقة قضائية ببراءة متهم محكوم بالإعدام بسبب إصابته باضطراب ثنائي القطب، 24 فبراير/شباط 2021، على الرابط: alayam.com/online/local/895306/News.html

[197] البيان متاح على صفحة الائتلاف على فيسبوك، على الرابط: facebook.com/CTCPM-Coalition-Tunisienne-Contre-la-Peine-de-Mort-556164981218843/

[198] انظر مثلاً، الجزيرة، "بدء محاكمة المتهمين في قضية خطف وقتل السائح الفرنسي في الجزائر، 18 فبراير/شباط 2021، على الرابط: aljazeera.com/news/2021/2/18/algeria-trial-opens-in-is-affiliate-beheading-of-french-tourist (غير متوفر باللغة العربية)؛ المساء، الإعدام للمتهم الرئيسي مالك حمزاوي، على الرابط: el-massa.com/dz/الأخيرة/الإعدام-للمتهم-الرئيسي-مالك-حمزاوي

تسعة أشخاص آخرين على ارتكاب جرائم تتعلق بالإرهاب، وينطوي معظمها أيضاً على ارتكاب جرائم القتل، أو العنف أو التآمر لارتكاب هذه الجرائم. وكان 18 شخصاً من الذين أُعدموا أجانب، بينهم امرأة واحدة.

في 18 يناير/كانون الثاني، قالت هيئة حقوق الإنسان السعودية، في بيان رسمي، إنه صدر قرار بوقف تنفيذ عمليات إعدام على الجرائم المرتبطة بالمخدرات في عام 2020.[199] وبحلول نهاية العام، لم تتخذ السلطات أي خطوات رسمية لتعديل نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في السعودية أو لتوضيح كيف سيدخل قرار الوقف حيز النفاذ. إلا أنه لم تُسجل أي عمليات إعدام تتعلق بالمخدرات في عام 2021.

في فبراير/شباط قضت المحكمة الجزائية المتخصصة بتخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحق كل من علي النمر وعبدالله الزاهر وداوود المرهون، وهم ثلاثة شبان قُبض عليهم عندما كانوا أطفالاً، إلى السجن لمدة 10 سنوات مع حساب المدة التي قضوها في السجن.[200] وجاءت إعادة الحكم بناء على أمر المدعي العام في أغسطس/آب 2020 بمراجعة أحكام الإعدام الصادرة بحق الرجال الثلاثة. وقد أُطلق سراح علي النمر وعبدالله الزاهر في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني على التوالي بعد إكمال مدة حكمهما.

ورداً على طلب منظمة العفو الدولية، أبلغت هيئة حقوق الإنسان في البلاد المنظمة بأنه تم إعدام 60 شخصاً خلال العام.[201] غير أن وكالة الأنباء السعودية الرسمية أوردت 65 حالة إعدام نقلاً عن بيان الوزارة المعنية الكامل، الذي يتضمن اسم كل شخص أُعدم، والجريمة التي أُدين بارتكابها، والاجراءات القضائية التي أدت إلى الحكم عليه وإعدامه.[202]

وفي بيان أرسلته إلى منظمة العفو الدولية، قالت هيئة حقوق الإنسان السعودية أيضاً إن السعودية لم تعد تُعدم أحداً على "الجرائم التي يرتكبها قاصرون"، وإنها قامت بتخفيف جميع أحكام الإعدام المعلَّقة التي ينطبق عليها ذلك. وتحدثت الهيئة عن بذل "جهود لكي يقتصر تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم الأشد خطورة خلال السنوات القليلة الماضية"، وأضافت تقول إن كل حكم بالإعدام "يخضع للاستئناف الإلزامي أمام محكمة الاستئناف، ومن ثم تتم مراجعته من قبل المحكمة العليا". إن الأغلبية العظمى للبيانات الصحفية التي توردها وكالة الأنباء السعودية تصف مثل هذا الإجراء بالفعل. بيد أن بياناً أصدرته وكالة الأنباء السعودية بشأن إعدام ثلاثة جنود في رتب متدنية بتاريخ 10 أبريل/نيسان في "قيادة المنطقة الجنوبية" بسبب "جريمة الخيانة العظمى بالتعاون مع العدو" الذي لم يُسمَّ، يذكر أن القضية نظرت فيها "المحكمة المختصة" فقط، ولا يأتي على ذكر أي هيئات قضائية أعلى اشتركت في ذلك أيضاً. وذلك يثير بواعث قلق من أن المحاكم السعودية العسكرية أو المتحالفة مع الجيش تفرض عقوبة الإعدام بدون إتاحة الحق في الاستئناف أو غيره من الضمانات التي ذكرتها هيئة حقوق الإنسان.[203]

وبالإضافة إلى ذلك، فقد وثّقت منظمة العفو الدولية محاكمات فادحة الجور أدت إلى صدور أحكام بالإعدام وتنفيذ عمليات إعدام، بما في ذلك تعريض المتهمين للتعذيب بهدف انتزاع "اعترافات" منهم، واحتجازهم في الحبس الانفرادي لمدد مطوّلة، وحرمانهم من التمثيل القانوني. ففي 15 يونيو/حزيران، أعدمت السلطات مصطفى آل درويش، وهو شاب سعودي ينتمي إلى الأقلية الشيعية، أُدين بتهم تتعلق بمشاركته المزعومة في احتجاجات عنيفة مناهضة للحكومة.[204]

في 10 نوفمبر/تشرين الثاني، ألغت المحكمة العليا قرار إدانة عبد الله الحويطي، وهو شاب حكمت عليه المحكمة الجزائية في تبوك بالإعدام في أكتوبر/تشرين الأول 2019، إلى جانب خمسة أشخاص آخرين، بسبب جريمة قتل شرطي خلال عملية سطو مسلح في عام 2017 ارتُكبت عندما كان عمره 14 عاماً فقط.[205] وأفاد جميع المتهمين بأنهم تعرضوا للتعذيب بغية انتزاع "اعترافات" منهم. وذكرت وثائق المحكمة أن عبد الله احتُجز في الحبس الانفرادي لمدة أربعة أشهر طوال فترة استجوابه، التي تمت بدون حضور والديه أو محاميه. وقد احتُجز في تلك الأثناء في إدارة

---

[199] هيئة حقوق الإنسان، الحساب الدولي (الحساب الرسمي على تويتر لهيئة حقوق الإنسان السعودية)، منشور على تويتر، 18 يناير/كانون الثاني 2021، على الرابط: twitter.com/HRCSaudi_EN/status/1351087958565281793 (غير متوفّر باللغة العربية) "#السعودية تخفّض تطبيق عقوبة الإعدام بصورة كبيرة".

[200] منظمة العفو الدولية، "#السعودية: سحب أحكام الإعدام بحق ثلاثة نشطاء شيعة اعتُقلوا وعمرهم دون 18 عاماً خطوة جديرة بالترحيب"، 8 فبراير/شباط 2021، على الرابط: amnesty.org/ar/latest/news/2021/02/saudi-arabia-withdrawal-of-death-sentences-for-three-shia-activists-arrested-as-teenagers-a-welcome-move/

[201] هيئة حقوق الإنسان السعودية، "عقوبة الإعدام في السعودية: نظرة عامة لعام 2021" أُرسل إلى منظمة العفو الدولية في 31 يناير/كانون الثاني 2022.

[202] انظر مثلاً، وكالة الأنباء السعودية، "تنفيذ حكم القتل حداً في جانبين بمكة المكرمة"، يناير/كانون الثاني 2021، على الرابط: spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=2179327؛ و"تنفيذ حكم القتل تعزيراً بأحد الجناة في الدمام"، 15 يونيو/حزيران 2021، على الرابط:spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=2240929

[203] وكالة الأنباء السعودية، "وزارة الدفاع: تنفيذ حكم القتل بحق ثلاثة جنود من منسوبي وزارة الدفاع لارتكابهم جريمة الخيانة العظمى"، 10 أبريل/نيسان 2021، على الرابط: spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=2213213

[204] منظمة العفو الدولية، "السعودية: ينبغي وقف الإعدام الوشيك لشاب محتجز"، 15 يونيو/حزيران 2021، على الرابط: amnesty.org/ar/latest/news/2021/06/saudi-arabia-halt-imminent-execution-of-young-man/

[205] رويترز، "محكمة سعودية تلغي حكم الإعدام بحق رجل أُدين عندما كان قاصراً؛ ستتبع ذلك إعادة المحاكمة"، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، على الرابط: reuters.com/world/middle-east/saudi-court-overturns-death-sentence-man-convicted-minor-retrial-follow-2021-11-11/ (غير متوفّر باللغة العربية)

التحريات والبحث الجنائي في تبوك بدلاً من دار الملاحظة الاجتماعية (مركز احتجاز الأحداث). وذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش أن عبد الله الحويطي قال إن محققي الشرطة "أجبروه على الوقوف لساعات كل مرة، وضربوه وصفعوه على وجهه، وجلدوه بكابل كهربائي على باطن قدميه وأجزاء مختلفة من جسده حتى فقد وعيه، وأجبروه على إمساك قدمَي أخيه بينما كانوا يضربونه، وكذبوا عليهما بالقول إن والدته وشقيقاته محتجزات أيضاً، ولن يُفرج عنهن إلا بعد اعترافه".[206] وهو يواجه الآن إعادة محاكمة ربما ينجم عنها حكم آخر بالإعدام. وفي عام 2020، صدر مرسوم ملكي أعلن وضع حد لاستخدام عقوبة الإعدام بحق الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً في وقت ارتكاب الجريمة. غير أن المرسوم الملكي لا يشمل القضايا التي تنطوي على نظام جرائم الإرهاب الرئيسي في السعودية، وهو نظام جرائم الإرهاب وتمويله (لعام 2017)، أو بشكل أعم الجرائم التي تستوجب إقامة الحد (الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبات ثابتة وشديدة بموجب الشريعة) أو الجرائم التي يعاقب عليها بالقصاص (القصاص بالمثل).[207]

ولا تزال أبواب **سوريا** شبه مغلقة بالكامل أمام مراقبي حقوق الإنسان وغيرهم من المراقبين المستقلين، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر باستخدامها لعقوبة الإعدام، وتخضع وسائل الاعلام للسيطرة الحكومية الصارمة. ويساور منظمة العفو الدولية قلق عميق من أن عقوبة الإعدام لا تزال تُستخدم على نطاق واسع من قبل السلطات إثر محاكمات جائرة. ففي 21 أكتوبر/تشرين الأول، نُفذت عملية إعدام جماعية بحق 24 شخصاً لم تُعرف أسماؤهم، ممن أُدينوا بجريمة إضرام النيران في الغابات في عام 2020، بحسب وزارة العدل، التي وصفت الأفعال بأنها "هجمات إرهابية".[208]

وفي **العراق** انخفض عدد عمليات الإعدام المسجلة من 45 حالة في عام 2020 إلى 17 حالة في عام 2021. بيد أنه لم تصدر أي بيانات عامة بشأن إجراء تغيير في السياسة أو القانون، وربما كان الانخفاض نتيجة للاضطرابات السياسية التي اجتاحت الدولة خلال العام، والذي أدى ربما بدوره إلى إبطاء موافقات تنفيذية على أحكام الإعدام. إذ أنه بموجب الدستور العراقي يجب أن يعطي رئيس الدولة موافقته على الإعدام قبل تنفيذه.[209]

وعلى النقيض من ذلك، فإن عدد الأشخاص الذين حُكم عليهم بالإعدام ارتفع إلى 91 حالة على الأقل، أي أكثر من ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في عام 2020 (27 حالة على الأقل)، وذلك ربما نتيجة لعودة المحاكم إلى العمل بكامل طاقتها بعد هدوء سبَّبه وباء كوفيد-19.

وظل العراق يحتل المرتبة الأعلى بفارق كبير في عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام الذي سجّلته منظمة العفو الدولية، الذي وصل إلى ما لا يقل عن 8000 شخص بناءً على بيانات حكومية رسمية. وقد يكون العدد أكبر من ذلك: فقد أشار تقرير نشرته بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في أغسطس/آب إلى رسالة من وزارة العدل في البلاد ذُكر فيها أنه في نوفمبر/تشرين الأول 2020، احتجزت في مراكز الاحتجاز الخاضعة لسلطتها "11595 مدانين محكوم عليهم بالإعدام."[210]

وأبلغت حكومة إقليم كردستان العراق منظمة العفو الدولية أنه لم تُنفّذ أي عمليات إعدام في الإقليم خلال عام 2021. وحُكم على 37 شخصاً بالإعدام، بينما تم تخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحق ستة أشخاص آخرين إلى السجن المؤبد من قبل محكمة استئناف كردستان.[211]

في يونيو/حزيران، وفي نهاية الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أخذت حكومة **عُمان** علماً بتوصيات دول أخرى بتخفيف جميع أحكام الإعدام وإلغاء عقوبة الإعدام،[212] لكنها لم تقبل بها.

في **دولة فلسطين،** لم تُنفَّذ أي عمليات إعدام، لكن السياسة القضائية المنقسمة حيال عقوبة الإعدام استمرت، حيث لم تُصدر المحاكم الفلسطينية في الضفة الغربية أي أحكام بالإعدام، بينما أصدرت المحاكم التي تديرها إدارة الأمر الواقع لحركة حماس في قطاع غزة ما لا يقل عن 21 حكماً بالإعدام، ما يمثّل زيادة أربع حالات مقارنة بعدد

---

[206] هيومن رايتس ووتش، "السعودية: متهمٌ ينتظر الإعدام لجريمة وقعت حين كان طفلا"، 31 مارس/آذار 2021، على الرابط: https://www.hrw.org/ar/news/2021/03/31/378387

[207] منظمة العفو الدولية، "السعودية: إصلاح قانون عقوبة الإعدام للقصَّر يتسم بالقصور، ويجب أن يُستتبع بالإلغاء التام الآن"، 27 أبريل/نيسان 2020، على الرابط: amnesty.org/ar/latest/news/2020/04/saudi-arabia-abolition-of-juvenile-death-penalty/

[208] منظمة العفو الدولية، "سوريا: موجة إعدام مروعة لـ 24 شخصاً بتهمة إشعال حرائق غابات وقعت في العام الماضي"، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2021، على الرابط: amnesty.org/ar/latest/news/2021/10/syria-chilling-execution-spree-with-24-people-put-to-death-over-last-years-wildfires/

[209] الدستور العراقي، 2005، المادة 73(8).

[210] بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، *حقوق الإنسان في تطبيق العدالة في العراق: الشروط القانونية والضمانات الإجرائية لمنع التعذيب والمعاملة السيئة*، أغسطس/آب 2021، على الرابط: iraq.un.org/ar/138504-hqwq-alansan-fy-ttbyq-aldalt-fy-alraq-alshrwt-alqanwnyt-waldmanat-alajrayyt-lmn-altdhyb، ص 6.

[211] رسالة عبر البريد الإلكتروني من منسق التوصيات الدولية في حكومة اقليم كردستان إلى المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، 25 يناير/كانون الثاني 2022.

[212] مجلس حقوق الإنسان، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل: عُمان، إضافة، 23 يونيو/حزيران 2021، رقم الوثيقة: UN Doc. A/HRC/47/11/Add.1، الفقرتان 11 و73.

الأحكام في عام 2020. وقد صدرت الأغلبية العظمى لأحكام الإعدام عن محاكم عسكرية، بما في ذلك الأحكام التي صدرت بحق مدنيين، وعلى جرائم لا تتعلق بقضايا عسكرية أو أمنية، وذلك بموجب قانون العقوبات الثوري.[213]

وفي الفترة من 17 أكتوبر/تشرين الأول إلى 1 نوفمبر/تشرين الثاني ورد أن المحكمة العسكرية الدائمة في غزة التي تديرها حركة حماس، أصدرت أحكاماً بالإعدام على ثلاثة مدنيين. وقد حُكم على اثنين منهم بعد إدانتهم بجريمة "التخابر مع جهات معادية" بموجب قانون العقوبات الثوري لعام 1979. وحُكم على الرجل الثالث بالإعدام بعد إدانته بجريمة الاتجار بمواد محظورة بموجب قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (7) لسنة 2013.[214]

في **قطر**، لم تسجل منظمة العفو الدولية أي عمليات إعدام بعد إعدام رجل في عام 2020.

في **لبنان** لم تُنفذ أي عمليات إعدام منذ عام 2004، لكن عدد أحكام الإعدام ارتفع بشكل كبير في عام 2021، فوصل إلى ما لا يقل عن 12 حالة، بعد أن كان قد هبط إلى ما لا يقل عن حالتين في عام 2020. وفي 5 أكتوبر/تشرين الأول، حكمت المحكمة العسكرية الدائمة في البلاد بالإعدام على أربعة رجال بسبب اشتراكهم في هجوم شنته جبهة النصرة، وهي جماعة مسلحة متمركزة في سوريا، على جنود لبنانيين وسوريين بمنطقة عرسال في لبنان في عام 2014، وأسفر عن مقتل عدد من الجنود في كلا الجيشين.[215]

في 27 مايو/أيار، ووفقاً لتقارير إعلامية، ألغت المحكمة العليا في **ليبيا** قرار الإدانة وحكم الإعدام الصادرين بحق سيف الإسلام القذافي وثمانية أشخاص آخرين، مشيرة إلى بواعث قلق بشأن المحاكمة العادلة، وأمرت بإعادة محاكمتهم.[216]

وفي الوقت الذي انخفض عدد عمليات الإعدام المسجَّلة في **مصر** بنسبة 22% في عام 2021 (من 107 في عام 2020 إلى 83 في عام 2021)، فقد ظلت مصر واحدة من الدول الرئيسية التي تنفذ عمليات إعدام في العالم. وكان من بين الأشخاص الذين أُعدموا ما لا يقل عن ثماني نساء. وقد أُعدم بعضهم سراً بدون إبلاغ أفراد عائلاتهم وأحبائهم بذلك، وبدون السماح لهم بزيارة الوداع الأخير على نحو متعمد، الأمر الذي يشكل كذلك انتهاكاً للقوانين المصرية.

وعلاوةً على ذلك، أصدرت المحاكم المصرية أحكاماً بالإعدام على ما لا يقل عن 356 شخصاً في عام 2021، أي بزيادة 34% على عدد الأشخاص الذين حُكم عليهم بالإعدام في عام 2020، بحسب ما ورد عن منظمة العفو الدولية (ما لا يقل عن 264 شخصاً)، ويمثل العدد أعلى رقم لأحكام الإعدام الذي تمكنت منظمة العفو الدولية من تسجيله في العالم بأسره في عام 2021.

وفي 25 أكتوبر/تشرين الأول، أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي أنه لن يمدد حالة الطوارئ في البلاد التي كان قد أعلنها في عام 2017. ومن شأن هذه الخطوة أن تضع في نهاية المطاف حداً للمحاكمات أمام محاكم أمن الدولة طوارئ، التي أُنشئت بموجب قوانين الطوارئ، والتي، من جملة أمور أخرى، أصدرت أحكاماً بالإعدام في محاكمات جائرة بشكل صارخ. بيد أنه في الوقت الذي كان إنهاء حالة الطوارئ يعني أن السلطات لا تستطيع إحالة قضايا جديدة إلى محاكم الطوارئ، فإن المحاكمات القائمة ستظل تُعقد أمامها.[217] وعندما رُفعت حالة الطوارئ كان هناك ما لا يقل عن 36 رجلاً عرضة لخطر الإعدام بعد إدانتهم والحكم عليهم بالإعدام من قبل محاكم أمن الدولة طوارئ إثر محاكمات جائرة بدون أن تُتاح لهم فرصة الاستئناف، بينما ظل آخرون قيد المحاكمة أمام محاكم أمن الدولة طوارئ على جرائم يعاقب عليها بالإعدام.[218] وفي يوليو/تموز، استندت إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ في مدينة رشيد إلى "اعترافات" مشوبة بالتعذيب لإدانة 16 رجلاً بتهمة الضلوع في قتل أفراد شرطة، وأعمال عنف أخرى؛ وحكمت عليهم بالإعدام.

في 4 يوليو/تموز، أُعدم معتز حسن، وهو طالب هندسة من الإسكندرية عمره 27 عاماً، في سجن استئناف القاهرة، وكان قد أدين بجريمة قتل اثنين من أفراد الشرطة، ومحاولة قتل مسؤولين آخرين؛ وحُكم عليه بالإعدام من

---

[213] قانون العقوبات الثوري، 1979.

[214] مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، "ثلاثة أحكام بالإعدام في يوم واحد: اثنان بتهمة التخابر وواحد بتهمة الاتجار بالمخدرات"، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، على الرابط: shams-pal.org/eng/?p=3419 (غير متوفر باللغة العربية)؛ الوطن، "غزة: القضاء العسكري تصدر أحكاماً بحق متخابرين مع الاحتلال وتجارة المخدرات".
9 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، على الرابط: alwatanvoice.com/arabic/news/2021/11/09/1442724.html#ixzz7LFh6l4vA

[215] المونيتور، "محكمة لبنانية تحكم على مقاتلين سوريين بالإعدام"، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2021، على الرابط:
al-monitor.com/originals/2021/10/lebanese-court-sentences-syrian-fighters-death#ixzz7J20ft300 (غير متوفر باللغة العربية)

[216] الشرق الأوسط، "محكمة ليبية تعيد النظر في حكم بإعدام سيف القذافي"، 28 مايو/أيار 2021، على الرابط:
aawsat.com/home/article/2995716/محكمة-ليبية-تعيد-النظر-في-حكم-بإعدام-سيف-القذافي

[217] منظمة العفو الدولية، "مصر: أوقفوا المحاكمات أمام محاكم الطوارئ"، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2021، على الرابط:
amnesty.org/ar/latest/news/2021/10/egypt-stop-trials-by-emergency-courts

[218] منظمة العفو الدولية، "مصر: أعيدوا محاكمة 36 رجلاً يواجهون الإعدام بعد محاكمات جائرة أمام محاكم الطوارئ"، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، على الرابط:
amnesty.org/ar/latest/news/2021/11/egypt-retry-36-men-facing-execution/

قبل إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ في يونيو/حزيران 2020. وكان قد قُبض عليه في أبريل/نيسان 2018، أي بعد مرور شهر على وقوع جريمة القتل. وقد اختفى قسراً لمدة شهرين، وظهر في شريط فيديو وهو يقدم "اعترافاً" تم بثه عبر وسائل الإعلام المصرية التابعة للدولة في يونيو/حزيران 2018.[219]

في 9 مايو/أيار، أعدمت السلطات سراً ضحية أخرى من ضحايا التعذيب الذي استُخدم كوسيلة للحصول على "اعترافات"، وهو: وائل تواضروس، المعروف باسم الأب أشعياء، وهو راهب كانت محكمة جنايات دمنهور قد أدانته في أبريل/نيسان 2019 بجريمة قتل الأسقف الأنبا إبيفانيوس، وحكمت عليه بالإعدام[220]. وقد استندت المحكمة إلى "اعترافاته" المشوبة بالتعذيب لضمان إدانته. وفي إفادة قُدمت في شريط فيديو إلى المحكمة، شاهدتْه منظمة العفو الدولية، وصف وائل تواضروس التعذيب التي تعرَّض لها على أيدي قوات الأمن، بما في ذلك إخضاعه للاختفاء القسري وتعريته من ملابسه وضربه وصعقه بالصدمات الكهربائية. ومع ذلك، فقد أيَّدت محكمة النقض قرار الإدانة والحكم بحقه في يوليو/تموز 2020.[221]

واستمرت السلطات في تنفيذ عمليات إعدام جماعية استناداً إلى قرارات إدانة في محاكمات جماعية تضمنت إجراءات محاكمة بالغة الجور. إن المحاكمات الجماعية، بطبيعتها، تجعل من المستحيل تطبيق إجراءات محاكمة عادلة لكل متهم على حدة، بينما يتم الاستماع إلى قضايا عشرات أو حتى مئات المتهمين في الوقت نفسه. ويتفاقم هذا الظلم أكثر عندما تتمخَّض إجراءات المحاكمة عن عمليات إعدام. وقد تم انتهاك الحق في المحاكمة العادلة بطرق أخرى كذلك أثناء المحاكمات الجماعية. ففي 26 أبريل/نيسان، وخلال شهر رمضان، أعدمت السلطات المصرية تسعة أشخاص، من بينهم رجل عمره 82 عاماً. وكان هؤلاء من بين 183 شخصاً حُكم عليهم أصلاً بالإعدام من قبل محكمة جنايات الجيزة في محاكمة واحدة في عام 2014 على خلفية هجوم وقع على قسم شرطة كرداسة في أغسطس/آب 2013، وقُتل فيه 13 شرطياً. وقد شاب تلك المحاكمات كذلك حرمان المتهمين من الاتصال بمحاميهم، وإرغامهم على "الاعتراف". ومع ذلك، في إعادة المحاكمة أمام محكمة جنايات القاهرة في عام 2017، أعيد الحُكم بالإعدام على 20 شخصاً من المتهمين؛ وفي سبتمبر/أيلول 2018، أيَّدت محكمة النقض في مصر أحكام الإعدام.[222] وبعد مرور يومين على الإعدامات الجماعية هذه، في 28 أبريل/نيسان، أُعدم ثمانية رجال آخرين حُكم عليهم بالإعدام في القضية نفسها.[223]

وفي 14 يونيو/حزيران، قضت محكمة النقض بتخفيف أحكام الإعدام التي كانت قد صدرت بحق 31 رجلاً في عام 2018 إلى السجن المؤبد. وكانت الأحكام قد صدرت بسبب ضلوع هؤلاء الرجال في عملية فض اعتصام ميدان رابعة العدوية بصورة دامية، وغيرها من أعمال العنف السياسي، في يوليو/تموز وأغسطس/آب 2013. غير أن المحكمة أيَّدت أحكام الإعدام الصادرة بحق 12 شخصاً آخرين، من بينهم شخصيات بارزة في جماعة الإخوان المسلمين.[224] وقد أدانتهم دائرة إرهاب في محكمة جنايات القاهرة، في سبتمبر/أيلول 2018، بعد محاكمة جماعية فادحة الجور شملت 739 متهماً. وأخفقت محكمة جنايات القاهرة ومحكمة النقض في تحديد المسؤولية الجنائية الفردية، ولم تأمر بإجراء تحقيقات في مزاعم المتهمين بأنهم تعرضوا للاختفاء القسري والتعذيب بعد القبض عليهم. واشتكى محامو الدفاع من منعهم من التشاور مع موكليهم على انفراد، ومن استجواب شهود الإثبات واستدعاء شهود النفي.[225]

---

[219] منظمة العفو الدولية تجري مقابلات مع مصادر مطَّلعة (حُجبت التفاصيل لأسباب أمنية)، أكتوبر/تشرين الأول 2021.

[220] مدى مصر، "إعدام راهب سابق، ويقول المحامي إنه لم يتم إبلاغ عائلته إلا بعد إعدامه"، 9 مايو/أيار 2021، على الرابط: madamasr.com/en/2021/05/09/news/u/former-monk-executed-lawyer-says-family-only-informed-after-execution/ (غير متوفر باللغة العربية)

[221] منظمة العفو الدولية، *أحكام وعمليات الإعدام في 2020* (رقم الوثيقة: ACT 50/3760/202)، أبريل/نيسان 2021، على الرابط: amnesty.org/ar/documents/act50/3760/2021/ar/، ص 38؛ منظمة العفو الدولية، مصر: *راهب تعرَّض للتعذيب يواجه خطر الإعدام الوشيك: وائل تواضروس* (رقم الوثيقة: MDE 12/4033/2021)، 27 أبريل/نيسان 2021، على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/4033/2021/ar/

[222] منظمة العفو الدولية، "مصر: تنفيذ حكم الإعدام في تسعة أشخاص في إعدامات رمضانية مروِّعة"، 26 أبريل/نيسان 201، على الرابط: amnesty.org/ar/latest/news/2021/04/egypt-nine-people-put-to-death-in-chilling-ramadan-executions-2/

[223] الجزيرة مباشر (بالعربية)، "السلطات المصرية تنفذ حكم الإعدام بحق 8 متهمين في قضية متهمين أحداث كرداسة"، 28 أبريل/نيسان 2021، على الرابط: m6426.azureedge.net/news/2021/4/28/تنفيذ-حكم-الإعدام-بحق-8-متهمين-في-قضية-1

[224] الجزيرة، "مصر تؤيد عقوبة الإعدام بحق 12 عضواً في جماعة الإخوان المسلمين"، 14 يونيو/حزيران 2021، على الرابط: aljazeera.com/news/2021/6/14/egypt-upholds-death-penalty-for-12-muslim-brotherhood-members (غير متوفر باللغة العربية)؛ منظمة العفو الدولية، "مصر: تأييد أحكام إعدام بحق 12 متهماً بعد محاكمة جماعية مشينة"، 14 يونيو/حزيران 2021، على الرابط: amnesty.org/ar/latest/news/2021/06/egypt-death-sentences-upheld-for-12-defendants-after-shameful-mass-trial/

[225] منظمة العفو الدولية، *12 رجلاً يواجهون خطر تنفيذ حكم الإعدام فيهم إثر محاكمة جائرة* (رقم الوثيقة: MDE 12/4415/2021)، 8 يوليو/تموز 2021، على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/4415/2021/ar/

وفي 14 يناير/كانون الثاني، قضت محكمة الاستئناف في الدار البيضاء **بالمغرب** بتخفيف حكم بالإعدام إلى السجن لمدة 25 سنة. وقد كان حكم الإعدام قد صدر في أكتوبر/تشرين الأول إثر صدور قرار إدانة بجريمة محاولة القتل العمد وجرائم تتعلق بالإرهاب، وتم تخفيف الحكم إثر استئناف الحكم.[226]

ونُفذت جميع عمليات الإعدام الأربع عشرة المسجلة في **اليمن** على أيدي سلطات الأمر الواقع الحوثية، التي أصدرت أيضاً أحكاماً بالإعدام على ما لا يقل عن 113 شخصاً. وأصدرت السلطات المعترف بها دولياً في اليمن أحكاماً بالإعدام على ما لا يقل عن 185 شخصاً. وفي كلتا الحالتين صدرت أحكام الإعدام في غياب هؤلاء الأشخاص.

وأعلنت وكالة سبأ للأنباء التابعة لسلطات الأمر الواقع الحوثية أن محكمة المنطقة العسكرية المركزية تحت قيادة للحوثيين أصدرت في 10 يناير/كانون الثاني أحكاماً بالإعدام على 75 شخصاً من كبار القادة في القوات المسلحة اليمنية بتهمة الخيانة، وقد صدرت جميع تلك الأحكام في غيابهم.[227] ومن جانبها أصدرت محكمة عسكرية في منطقة مأرب تابعة للحكومة المعترف بها دولياً، في 25 أغسطس/آب، أحكاماً بالإعدام على 173 يمنياً، جميعهم قياديون في الجماعة الحوثية المسلحة، وعلى مواطن إيراني، وهو السفير الإيراني لدى سلطات الأمر الواقع للحوثيين؛ وقد حُكم عليهم جميعاً في غيابهم.[228]

في 18 سبتمبر/أيلول، أُعدم تسعة رجال رمياً بالرصاص على الملأ وعلى مرأى من مئات الأشخاص في ميدان التحرير بصنعاء بعد صدور أحكام بالإعدام من قبل المحكمة الجنائية المختصة التي يديرها الحوثيون. وقد قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق الانتهاكات الجسيمة للحق في المحاكمة العادلة في هذه المحكمة، بما في ذلك في قضايا أدت إلى صدور أحكام بالإعدام. ومن بين تلك الانتهاكات حرمان المحامين من الحصول على معلومات، ومحاكمة المتهمين في غيابهم بدون إبلاغهم بذلك، وقبول "الاعترافات" المنتزعة تحت وطأة التعذيب كأدلة.[229] وقد أُدين الرجال التسعة بجريمة الخيانة بسبب ضلوعهم، حسبما زُعم، في مقتل قائد حوثي كبير في غارة جوية شنها التحالف بقيادة السعودية في عام 2018. وقد ظهرت صور الرجال التسعة، قبل إعدامهم وبعده مباشرة، في وسائل الاعلام على نطاق واسع.[230] وكان من بين المعدومين رجل كان عمره 17 عاماً في وقت الجريمة التي أُدين بها.[231]

في 14 أغسطس/آب، ألغت المحكمة العليا بقيادة الحوثيين عقوبة الإعدام الصادرة بحق أسماء العميسي، وأمرت بمراجعة القضية.[232] وكان موظفون رسميون حوثيون قد اعتقلوا العميسي عند نقطة تفتيش في أكتوبر/تشرين الأول 2016، واتهموها لاحقاً بالخيانة. وأُخضعت مع والدها بعد ذلك للاختفاء القسري والتعذيب، بما في ذلك الضرب والإذلال الشديد، ثم أُدينت وحُكم عليها بالإعدام إثر محاكمة فادحة الجور في الشعبة الجزائية الاستئنافية المتخصصة، حيث لم يُسمح لها بالحصول على تمثيل قانوني.[233]

---

[226] لوريان لوجور، "Peine réduite pour un condamné à mort extradé du Danemark "، 14 يناير/كانون الثاني 2021، على الرابط: lorientlejour.com/article/1248209/peine-reduite-pour-un-condamne-a-mort-extrade-du-danemark.html (غير متوفر باللغة العربية)

[227] الأناضول، "اليمن.. حكم حوثي بإعدام 75 قائداً بالقوات الحكومية"، 10 يناير/كانون الثاني 2021، على الرابط: aa.com.tr/ar/العربية/اليمن-حكم-حوثي-بإعدام-75-قائدا-بالقوات-الحكومية/2105250

[228] عرب نيوز، "محكمة يمنية تحكم على قائد حوثي و137 شخصاً آخرين بالإعدام مع احتدام القتال"، 26 أغسطس/آب 2021، على الرابط: arabnews.com/node/1917446/middle-east (غير متوفّر باللغة العربية)

[229] منظمة العفو الدولية، *أُطلق سراحهم وتعرضوا للنفي: التعذيب والمحاكمات الجائرة والنفي القسري لليمنيين في ظل حكم الحوثيين* (رقم الوثيقة:MDE 31/3907/2021)، مايو/أيار 2021، على الرابط: amnesty.org/ar/documents/mde31/3907/2021/ar/

[230] بي بي سي العربية، "الحرب في اليمن: المجتمع الدولي يدين إعدام الحوثيين تسعة أشخاص". 20 سبتمبر/أيلول 2021، على الرابط: bbc.com/arabic/middleeast-58633535؛ أيه بي سي نيوز، "المتمردون الحوثيون اليمنيون يعدمون 9 أشخاص على خلفية مقتل مسؤول كبير"، 19 سبتمبر/أيلول 2021، على الرابط: abcnews.go.com/International/wireStory/yemens-houthis-execute-senior-officials-killing-80094133# (غير متوفّر باللغة العربية)

[231] مصراوي، "'عبد العزيز الأسود'.. ماذا نعرف عن القاصر الذي أعدمته الحوثي وآخر كلماته؟"، 18 سبتمبر/أيلول 2021، على الرابط: masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/2021/9/18/2091789/

[232] البوابة نيوز، "تأجيل محاكمة عارضة أزياء يمنية مخطوفة بسبب غياب القاضي"، 16 أغسطس/آب 2021، على الرابط: albawaba.com/news/trial-kidnapped-yemeni-model-postponed-due-absent-judge-1442698 (غير متوفّر باللغة العربية)، العنوان الرئيسي يشير إلى قضية أخرى.

[233] منظمة العفو الدولية، "امرأة يمنية شابة تواجه حكم الإعدام وتعاني من قسوة "الحرب النفسية" للحوثيين ضد المعارضين"، 13 أبريل/نيسان 2018، على الرابط: amnesty.org/ar/latest/news/2018/04/young-yemeni-woman-on-death-row-suffers-the-wrath-of-the-huthis-psychological-war-on-opponents/

الملحق 1: أحكام وعمليات الإعدام المسجلة في عام 2021

يقتصر هذا التقرير على تناول الاستخدام القضائي لعقوبة الإعدام فقط، ولا يتضمن أرقامًا عن حالات الإعدام خارج نطاق القضاء. وتكتفي منظمة العفو الدولية بإعطاء الأرقام التي تتمكن من التأكُّد منها على نحو معقول، على الرغم من أن الأرقام الحقيقية بالنسبة لبعض الدول تكون أعلى منها كثيرًا؛ اذ تتعمد بعض الدول التستر على الإجراءات المتعلقة بعقوبة الإعدام، بينما لا تُسجِّل دول أخرى بيانات عن أعداد أحكام وعمليات الإعدام، أو لا تُتيح الاطلاع عليها.

وحيثما تظهر علامة "+" إلى جانب رقم يلي اسم بلد ما – على سبيل المثال، ماليزيا (+14) – فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية تمكنت من التأكد من وقوع 14 عملية إعدام أو من صدور هذا العدد من أحكام الإعدام في ماليزيا، ولكنها تعتقد أن العدد الحقيقي يزيد على 14. وحيثما تَظهر علامة "+" بعد اسم بلد بدون رقم – على سبيل المثال، عُمان (+) – فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية قد تحققت من وقوع حالات إعدام أو صدور أحكام بالإعدام (أكثر من حالة واحدة) في ذلك البلد، ولكنها لم تتمكن من الحصول على معلومات كافية لتقديم رقم أدنى موثوق به. وعند حساب المجاميع العالمية أو الإقليمية، فإن علامة "+" قد عُدت اثنين، بما في ذلك للصين.

عمليات الإعدام المسجلة في عام 2021

الصين آلاف الحالات	العراق +17	اليابان 3
إيران +314	اليمن +14	بيلاروس +1
مصر +83	الولايات المتحدة الأمريكية 11	الإمارات العربية المتحدة +1
السعودية 65	جنوب السودان +9	كوريا الشمالية +
سوريا +24	بنغلاديش 5	عُمان +
الصومال +21	بوتسوانا 3	فيتنام +

أحكام الإعدام المسجلة في عام 2021

الصين آلاف الحالات

مصر +356

اليمن +298

بنغلاديش +181

الهند 144

باكستان +129

فيتنام +119

إندونيسيا +114

العراق +91

ميانمار +86

جمهورية الكونغو الديمقراطية +81

موريتانيا 60

نيجيريا +56

مالي 48

الصومال +27

سيراليون 23

فلسطين (دولة فلسطين) +21

الولايات المتحدة الأمريكية 18

ماليزيا +14

كينيا 14

لبنان +12

ملاوي +11

الأردن +11

جنوب السودان +10

سنغافورة 10

الإمارات العربية المتحدة +9

زامبيا +9

الجزائر 9

السعودية +8

سري لنكا +8

السودان +7

غانا 7

بوتسوانا 6

الكويت +5

الكاميرون +4

غيانا 4

تونس +3

غامبيا 3

اليابان 3

ترينيداد وتوباغو 3

أفغانستان +2

أوغندا +2

تايوان 2

بيلاروس 1

جزر الملديف 1

المغرب/الصحراء الغربية 1

زيمبابوي 1

إثيوبيا +

إيران +

ليبيا +

كوريا الشمالية +

عُمان +

قطر +

سوريا +

تنزانيا +

تايلند +

الملحق 2: الدول التي ألغت عقوبة الإعدام والتي واصلت تطبيقها

حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021

ألغى ما يزيد عن ثلثي دول العالم عقوبة الإعدام في القانون أو الواقع الفعلي حتى الآن. وكانت الأرقام، حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2020، على النحو التالي:

دول ألغت العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم: 108

دول ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط: 8

دول لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي: 28

العدد الإجمالي للدول التي ألغت العقوبة في القانون أو لا تطبقها في الواقع الفعلي: 144

دول واصلت تطبيق العقوبة: 55

وفيما يلي قوائم بالدول التي تشملها كل من هذه الفئات الأربع: الدول التي ألغت العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم، والدول التي ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط، والدول التي لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي، والدول التي واصلت تطبيق العقوبة.

1. الدول التي ألغت العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم

الدول التي لا تنص قوانينها على عقوبة الإعدام بالنسبة لأية جريمة من الجرائم:

أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، استونيا، الإكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باراغواي، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بنين، بوتان، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، تركمانستان، تركيا، تشاد، توغو، توفالو، تيمور الشرقية، الجبل الأسود، جزر سليمان، جزر كوك، جزر مارشال، جمهورية التشيك، الجمهورية الدومينيكية، (جمهورية) الكونغو، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، ساحل العاج، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيبي، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، سورينام، السويد، سويسرا، سيشيل، شمال مقدونيا، صربيا، الغابون، غينيا، غينيا بيساو، الفاتيكان، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فيجي، قبرص، قيرغيزستان، كابو فيردي، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوستاريكا، كوسوفو*[234]،كولومبيا، كيريباتي، لاتفيا، لوكسمبورغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطا، المجر، مدغشقر، المكسيك، المملكة المتحدة، منغوليا، موريشيوس، موزمبيق، مولدوفا، موناكو، ميكرونيزيا، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، نيكاراغوا، نيوزيلندا، نيوي، هايتي، هندوراس، هولندا، اليونان.

[234] هذا التصنيف (*) لا ينطوي على تحيّز في ما يخص المواقف بشأن الوضع القائم، ويتماشى مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1244 ورأي محكمة العدل الدولية الاستشاري بشأن إعلان كوسوفو الاستقلال.

2. الدول التي ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط

الدول التي تنص قوانينها على عقوبة الإعدام بالنسبة لجرائم استثنائية فقط من قبيل الجرائم الخاضعة للقانون العسكري أو المرتكبة في ظروف استثنائية:[235]

إسرائيل، البرازيل، بوركينا فاسو، بيرو، السلفادور، شيلي، غواتيمالا، كازاخستان.

3. الدول التي لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي

هي الدول التي تواصل تطبيق عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية مثل القتل، ولكن يمكن اعتبارها في مصاف الدول التي لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي نظرا لعدم إقدامها على إعدام أحد في آخر 10 سنوات أو أكثر، ويُعتقد أنه لديها سياسة أو ممارسة راسخة قوامها عدم تنفيذ عمليات الإعدام:

إريتريا، إسواتيني (سوازيلند سابقاً)، بابوا غينيا الجديدة، بروناي دار السلام، تنزانيا، تونس، تونغا، الجزائر، جزر الملديف، جمهورية أفريقيا الوسطى، روسيا الاتحادية[236]، زامبيا، سري لنكا، سيراليون، طاجيكستان، غانا، غرينادا، كاميرون، كوريا الجنوبية (جمهورية كوريا)، كينيا، لاوس، ليبيريا، مالي، المغرب/الصحراء الغربية، ملاوي، موريتانيا، ميانمار، النيجر.

4. الدول التي ما زالت تطبق العقوبة

الدول التي ما زالت تطبق عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية:

اثيوبيا، الأردن، أفغانستان، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وباربودا، إندونيسيا، أوغندا، إيران، باربادوس، باكستان، البحرين، بنغلاديش، بوتسوانا، بيلاروس، بيليز، تايلند، تايوان، ترنيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب السودان، دومينيكا، زيمبابوي، سانت فينسنت والغرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، السعودية، سنغافورة، السودان، سوريا، الصومال، الصين، العراق، عُمان، غامبيا، غيانا، غينيا الاستوائية، فلسطين (دولة فلسطين)، فيتنام، قطر، كوبا، كوريا الشمالية (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية)، الكويت، لبنان، ليبيا، ليسوتو، ماليزيا، مصر، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن.

[235] لم يسجل تنفيذ أي أحكام بالإعدام في هذه البلدان منذ أكثر من 10 سنوات

[236] فرضت روسيا الاتحادية وقفاً على تنفيذ أحكام الإعدام في أغسطس/آب عام 1996. ومع ذلك، تم تنفيذ عمليات إعدام في الفترة بين عامي 1996 و1999 في جمهورية الشيشان.

الملحق 3: التصديق على المعاهدات الدولية

حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021

اعتمد المجتمع الدولي أربع معاهدات دولية تنص على إلغاء عقوبة الإعدام. وإحدى هذه تشمل العالم بأسره؛ بينما تختص الثلاث الأخرى بأقاليم بعينها.

وفيما يلي توصيف موجز للمعاهدات الأربع، وقائمة بالدول الأطراف في المعاهدات، وقوائم بالدول التي وقعت على هذه المعاهدات دون أن تصدق عليها، حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021. يمكن للدول أن تصبح أطرافاً في المعاهدات إما بالانضمام إليها أو بالتصديق عليها. ويشير التوقيع إلى مقاصد الدولة في أن تصبح طرفاً في وقت لاحق عبر التصديق. والدول ملزمة بمقتضى القانون الدولي باحترام أحكام المعاهدات التي تصبح طرفاً فيها، وبأن لا تفعل ما يمكن أن يحبط هدف وغرض المعاهدة التي وقعت عليها.

البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام

"البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1989، عالمي النطاق. وينص على الإلغاء التام لعقوبة الإعدام، ولكنه يسمح للدول الأطراف بمواصلة تطبيق عقوبة الإعدام في وقت الحرب، إذا ما أعلنت تحفظاً بهذا الأثر في وقت مصادقتها على البروتوكول أو انضمامها إليه. ويمكن لأية دولة طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوكرانيا، إيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بنين، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، تركمانستان، تركيا، توغو، تيمور الشرقية، الجبل الأسود، جمهورية التشيك، الجمهورية الدومنيكية، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، سان مارينو، ساوتومي وبرينسيبي، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، سيشل، شمال مقدونيا، شيلي، صربيا، غابون، غامبيا، غينيا-بيساو، فرنسا، الفلبين، فلسطين (دولة فلسطين)، فنزويلا، فنلندا، قبرص، قرغيزستان، كابو فيردي، كرواتيا، كندا، كوستا ريكا، كولومبيا، لاتفيا، لوكسمبورغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطا، المجر ،مدغشقر، المكسيك، المملكة المتحدة، منغوليا، موزمبيق، مولدوفا، موناكو، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هندوراس، هولندا، اليونان. (المجموع:89)

دول وقعت ولم تصدّق: كازاخستان (المجموع: 1).

البروتوكول الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام

"البروتوكول الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي اعتمدته الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في 1990، ينص على الإلغاء التام لعقوبة الإعدام، ولكنه يسمح للدول بمواصلة تطبيق عقوبة الإعدام في وقت الحرب إذا ما أعلنت تحفظاً بهذا الأثر في وقت التصديق على البروتوكول أو الانضمام إليه. ويمكن لأية دول طرف في "الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان" أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: الأرجنتين، إكوادور، أوروغواي، باراغواي، البرازيل، بنما، الجمهورية الدومنيكية، شيلي، فنزويلا، كوستا ريكا، المكسيك، نيكاراغوا، هندوراس (المجموع: 13).

البروتوكول رقم (6) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام

"البروتوكول رقم (6) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي اعتمده مجلس أوروبا في 1983، ينص على إلغاء عقوبة الإعدام في وقت السلم؛ ويجيز للدول الأطراف تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم "في وقت الحرب أو التهديد الوشيك بالحرب". ويمكن لأية دولة طرف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: أذربيجان، أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا، الجبل الأسود، جمهورية التشيك، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شمال مقدونيا، صربيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، لاتفيا، لوكسمبورغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطا، المجر، المملكة المتحدة، مولدوفا، موناكو، النرويج، النمسا، هولندا، اليونان. (المجموع: 46).

دول وقّعت ولم تصدّق: روسيا الاتحادية (المجموع: 1).

البروتوكول رقم (13) لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف

"البروتوكول رقم (13) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف"، الذي اعتمده مجلس أوروبا في 2002، ينص على إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف، بما في ذلك في زمن الحرب أو التهديد الوشيك بالحرب. ويمكن لأية دولة طرف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: إسبانيا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا، الجبل الأسود، جمهورية التشيك، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شمال مقدونيا، صربيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، لاتفيا، لوكسمبورغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطا، المجر، المملكة المتحدة، مولدوفا، موناكو، النرويج، النمسا، هولندا، اليونان (المجموع: 44).

دول وقعت ولم تصدِّق: أرمينيا (المجموع: 1).

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان. عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

اتصلوا بنا

info@amnesty.org
mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضمّوا إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAR

أحكام وعمليات الإعدام في 2021

أظهر رصد منظمة العفو الدولية لاستخدام عقوبة الإعدام حول العالم خلال عام 2021 أن عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة قد ارتفع بنسبة 20%، بينما ارتفع عدد أحكام الإعدام التي عُلِم بصدورها بنسبة 39%، مقارنةً بعام 2020. وقد أعدم ثمانية عشر بلدًا ما يصل مجموعه إلى 579 شخصًا على الأقل، بينما حكم 56 بلدًا بالإعدام على أشخاص بلغ عددهم الإجمالي 2,052، على الأقل.

وقد ساهم الارتفاع الحاد لعدد عمليات الإعدام في إيران للمعاقبة على جرائم مُتعلقة بالمُخدِّرات في ارتفاع عدد العمليات المُنفَّذة حول العالم، إلا أنه قد سُجِّل كذلك ارتفاع كبير في عدد العمليات المُنفَّذة في جنوب السودان والسعودية والصومال واليمن. أما الصين، حيث يُعتَقِدَ أن عدد عمليات الإعدام وصل إلى الآلاف، وفيتنام وكوريا الشمالية، فقد واصلت إخفاء المدى الكامل للجوئها إلى استخدام هذه العقوبة. وساهم تخفيف القيود المفروضة للتصدي لوباء كوفيد-19 كذلك في ارتفاع عدد أحكام الإعدام الصادرة في بلدان من بينها باكستان وبنغلاديش والهند، بينما استأنفت بعض الولايات الأمريكية تنفيذ عمليات الإعدام.

وأبدى العديد من الدول استخفافًا بالضمانات المحددة بموجب القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ فاستخدمت عدة دول مُجددًا عقوبة الإعدام كأداة لقمع المحتجين والأقليات. وفي ميانمار، صدرت أحكام الإعدام بمعدل مثير للقلق البالغ في ظل الحكم العسكري المفروض؛ وفي مصر، جاءت عمليات الإعدام الجماعي في كثير من الأحيان إثر إجراءات محاكمة جائرة أمام محاكم خاصة؛ وفي إيران، شكَّل أفراد الأقلية البلوشية عددًا غير متناسب من الأشخاص الذين أُعدِموا.

ومع ذلك، كان عدد عمليات الإعدام المُنفَّذة حول العالم، في عام 2021، ثاني أقل الأعداد التي سجَّلتها منظمة العفو الدولية منذ عام 2010، على الأقل، ما يتماشى مع التوجه التاريخي نحو الإلغاء العالمي لعقوبة الإعدام. واعتمدت سيراليون وكازاخستان وولاية فرجينيا الأمريكية تشريعات لإلغاء عقوبة الإعدام، بينما أُصدِر أمر بوقف مؤقت لتنفيذ عمليات الإعدام على المستوى الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتُعارِض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات دون استثناء.

رقم الوثيقة: ACT 50/5418/2022 Arabic
مايو/أيار 2022

amnesty.org

منظمة العفو الدولية